بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة ام درمان الإسلامية

كلية الدراسات العليا

قسم الدراسات اللغوية والنحوية

التعليل النحوي في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد الطالب :

علم الدين بابكر محمد عوض الكريم

إشراف الدكتور :

عبد الله محمد (أبو لطيفة

العام الجامعي ٢٠٠٤م

إستهلال

قال تعالى :

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾

الإهـــداء

إلى أمّي ❀ أبي ❀ أمّي الّتي

سَهِرَتْ مَعِي حَتَى وضَلَتْ لِهَذَا

وإلَيْكِ اهْدِي هَذَا

رَفِيقَتِي فِي دَرْبِ الحَياةِ

كلمة شكر

قال تعالى :

﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾

وقال :

﴿ وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ ﴾

الشكر والثناء لله عز وجل على فضله ونعمته عليّ بتوفيقي حتى وصلت

إلى إكمال هذا العمل .

ثم شكري إلى أساتذتي معلمي الناس الخير . وأخص به الدكتور :

عبد الله محمد آدم أبونظيفة

ثم أشكر أمي صاحبة الدعوات العفيفة .

ثم أشكر أخوتي .. أخوالي .. أصدقائي .. وكل من أعطى وجهة

أو فكرة فكانت منهم نفيسة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـــدمة

الحمـــد لله رب العـــالمين ، المـــلك الحق المبين الذي أنزل كتابه القرآن ، فحكم لفظه ، وتركيبه النحوي والبلاغي ، حيث اللسان العربي ، فقال : ﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾، والصلاة والسلام على نبيه الأمي الأمين ، الذي انفرد بالفصاحة من بـــين العرب ، حيث قال : (أنا أفصح العرب بيد أني من قريش) وعلى آله وصحبه البررة الميامين ، وبعد .

موضوع البحث :

فموضـــوع هـــذا البحث (التعليل النحوي في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنـــباري) ، الذي تناولت فيه إلى التعليل النحوي ، دراسةً وتحليلاً وتوثيقاً ، ملت فيه إلى الإيجاز وابتعدت عن الإطناب ، حيث وقفت على التعليل النحوي في عصر ابن الأنباري وتطوره ، وقبل عصره ، وتوضيح ذلك عبر كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف .

أسباب اختيار الموضوع :

ودوافع شتى دفعتني لأكتب في هذا الموضوع ، فمنها الخاص و منها العام . أما الأهداف الخاصـــة والـــتي تتمثل في : زيادة ذخيرتي النحوية واللغوية مستعيناً بالخلاف الذي وقع بين أهل الكوفـــة وأهل البصرة . ثم زيادة معرفتي بعلماء هذا الباب من اللغة وميولهم النحوية ، وذلك عبر النقل من القرآن الكريم وأقوال وأشعار العرب ، ثم هدف آخر تمثل في أنني لم أجد باحثاً تناول إلي هـــذا الموضـــوع فتناولته . ومن الدوافع على جهة العموم : تنبيه طلاب وباحثي اللغة العربية إلى معرفة مثل هذا الاختلاف ، والوقوف على تعليلات كل من المدرستين (الكوفة والبصرة) .

أهمية البحث :

وتكمـــن أهميـــة الـــبحث في التعرف على القيمة العلمية التي توجد في تعليلات كل من البصريين والكوفيين ، وتعضيد كل فريق رأيه بالنقل من القرآن الكريم وأقوال العرب وأشعارهم .

حدود البحث :

وحـــد الـــبحث عبارة عن تعليل البصريين والكوفيين النحوي في مسائل كتاب الإنصاف النحوية الخلافية . وعليه لم أتطرق إلى باب الخلافات الصرفية .

الدراسات السابقة :

وعلى حسب اطلاعي لم أجد باحثاً تطرق إلى هذا العمل على حسب حدوده وأسسه التي أتبعتها في تناول التعليل النحوي هذا . وهنالك بعض الكتب شابهت كلمة التعليل هذا مثل كتاب العلة النحوية النشأة والتطور للدكتور مازن مبارك وكتاب العلل النحوية للزجاج .

منهج البحث :

أمـــا مـــنهج البحث فقد اتبعت من مناهج البحث المنهج الاستقرائي ، والمنهج التحليلي التوثيقي المختصر ، حيث تمت قراءة المسائل النحوية في كتاب الإنصاف قراءة استقرائية ، وتحليلها ودراســـتها فقمت بدراسة تاريخية للمؤلف حيث تعرضت فيها لحياته والتعليل وتطوره حتى جهود ابن الأنباري وقمت بتوثيق الشواهد القرآنية والشعرية وآراء النحاة الذين سبقوه خاصة البصريين وأما الكوفيين لم أتمكن من توثيق أقوالهم عدا الفراء ، لعدم وجود مراجع لهم .

شرح خطة البحث :

لقـــد قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وقسمين أما التمهيد قمت فيه بتقديم معرفة تاريخية لابـــن الأنـــباري ، دراسة التعليل وتطوره حتى جهود ابن الأنباري . أما القسم الأول الذي حمل عـــنوان (تعليل المسائل دراسة وتحليل) ، والذي تم فيه عرض المسائل النحوية لكتاب الإنصاف دراسة وتحليلاً وتوثيقاً . أما القسم الثاني الذي حمل عنوان (الدراسة المنهجية) ، والذي تم تقسيمه إلى فصـــول خمســـة تضمن كل فصل مباحث صغيرة ، فالفصل الأول الذي حمل عنوان (مصادر التعـــليل النحوي في الإنصاف) ، ثم الفصل الثاني الذي حمل عنوان (تصنيف التحليل النحوي في الإنصاف) ، وذلك منحيث النوع ، ومن حيث الحامل عليه ، ومن حيث الإفراد والتركيب . ثم الفصـــل الثالث الذي بعنوان (المآخذ على التعليل النحوي في الإنصاف) وذلك من حيث المآخذ الســـماعية أو العقـــلية ، ثم الفصل الرابع بعنوان (الموازنة بين كتابي الإنصاف وائتلاف النصرة للعكـــبري) ، وذلـــك من حيث الأسلوب والتحيز والمذهب النحوي ، ثم الفصل الخامس الذي بعـــنوان (تقـــويم التعليل في الإنصاف) ، ثم الخاتمة التي قسمتها إلى نتائج البحث والتوصيات ثم الفهارس الفنية العامة .

والله أسأله التوفيق والسداد .

تمهيد

التعريف بابن الأنباري وكتابه الإنصاف

أبو البركات ابن الانباري .

لقـــد اشتهر بالنسبة للأنبار ثلاثة من علماء النحو وأعيان العربية ، وحتى تتحقق التفرقة بيـــنهم . فـــأولهم محمد القاسم بن بشاو الأنباري صاحب كتاب خلق الإنسان ، وخلق الفرس ، وغريب الحديث ، ت ٣٠٥ هـــ .

ثانيهم ابنه محمد المعروف بابي بكر الأنباري ، صاحب كتاب الإصدار ، شارح المفضليات والسبع الطوال ، ت ٣٢٧ هـــ .

ثالـــثهم أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد أبي عبيد الله بن أبي سعيد الانباري صـــاحب كـــتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ، والأغراب في جدل الإعراب ، وما إلى ذلك من المؤلفـــات التي سوف أتعرض لها في مصنفاته . والانباري نسبة لبلدة (أنبار) التي تقع على الضفة الشرقية لنهر الفرات بالعراق .

مولده وحياته [1] :

ولد في شهر ربيع الآخر من سنة ثلاث عشرة وخمسمائة من الهجرة ، ثم وفد إلى بغداد في صـــباه طلباً لعلم ، ثم دخل المدرسة النظامية التي أنشأها الملك الحسن بن على بن اسحق ، ثم قرأ الفقه واللغة والنحو والأدب في المدرسة التي صار بها معلماً .

وكـــان أبو البركات فقير الحال ، عزيز النفس ، لا يقبل من جوائز الخليفة شيئاً ، وكان خشن العيش ، خشن المأكل ، لم يتلبس من الدنيا بشيء فكان زاهداً عابداً ناسكاً تاركاً للدنيا .

ثقافته :

تتمثل ثقافة ابن الانباري في الثقافة العربية والإسلامية ، فقد تشبع بعلوم العربية من لغة ، أدب ، ونحـــو ، وكذلك العلوم الإسلامية ، من فقه ، وسيرة ، وتوحيد ، وكان زاهداً ورعاً عرفه الناس بطريقة سديدة ، وسيرة جميلة وهو منقطع متخلٍ عن محاسن الدنيا وأما مذهبه النحوي فهو على مذهب شيخه ابن الشجري وهو بصري ومذهبه الفقهي شافعي .

مؤلفاته [2]:

لقـــد الف ابن الانباري كثيرا من الكتب منها ما وصل إلينا ومنها ما لم يصل ، وعليه لم أجـــد من المراجع ما افاضة التفصيل بتعريف مؤلفاته ، وقد وجدت في كتاب العلة النحوية نشأتها وتطورهـــا / ١٣٦ أن مـــازن مبارك وقف على بعض كتب ابن الأنباري وقد أعطى عنها بعض الفكـــرة فمـــنها أولاً : كـــتاب الإنصاف في مسائل الخلاف وهو موضوع دراستنا ، ثانياً كتاب الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة تحقيق سعيد الأفغاني ، الذي طبع في دمشق سنة ١٩٥٧م ،

---

[1] إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣/١٧٠ ـــ ١٧١ . الإغراب في جدل الأعراب / ٥ . نزهة الألباء في طبقات الأدباء . بقية الوعاة في طبقات النحاة / ٣٠١ .

[2] نزهة الألباء / ٦ . منثور الفوائد / ١٠ .

ثالـثاً كـتاب الداعي للسلام في علم الكلام الذي قام على أصول المتكلمين ، رابعاً كتاب أسرار العـربية الذي يعنى بالعلل وشرحها بأسلوب قائم على المناظرة والجدل ، حيث ذكر فيه كثيراً من مذاهـب الـنحويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين ، خامساً كتاب الجمل في علم الجدل ، وكتاب نجدة السؤال في عمدة السؤال والذان دل عنوانهما على أنه وضع في قوانين هذه الصنعة ، سادساً كتاب نزهة الألباء في طبقات الأدباء تحقيق محمد أبو الفضل وهو مطبوع بالقاهرة سنة ١٩٦٧م ، حيث جمع فيه النحاة حتى عصره ، سابعاً كتاب منثور الفوائد تحقيق حاتم الطائي الـذى طبع في بيروت سنة ١٩٨٣م . وهنالك بعض الكتب التي لم أتمكن من تفصيل التعريف بها وهي دخول الشرط على الشرط ، المعتبر في الفرق بين المبتدأ والخبر ، هداية الذاهب في معرفة المذاهب ، شرح بانت سعاد ، الموجز في القوافي ، اللمعة في صناعة الشعر ، فرائد الفوائد .

المخطوطات [1]:

ولابن الأنباري مخطوطات كثيرة وسأذكر بعضاً منها على سبيل المثال لا الحصر وهي :

١/ عمـدة الأدباء في ما يكتب بالألف والياء . ٢/ الوجيز في التصريف . ٣/ الكلام على عصي ومغـزو . ٤/ المسـائل البخارية . ٥/ مفتاح الذاكرة . ٦/ المقبوض في العروض . ٧/ المعتبر في الفرق بين الوصف والخبر . ٨/ هداية الذاهب في معرفة المذاهب . ٩/ الميزان في النحو .

شيوخه :

لابـن الأنـباري شيوخ في علوم اللغة وفي علوم الدين ، فقد درس الفقه على يد الشيخ سـعيد بن محمد المعروف بابن الرزاز وهو من كبار أئمة بغداد . فبرع ابن الانباري في الفقه وكان مذهبه شافعياً وحصّل طرفاً صالحاً من الخلاف بين الفقهاء .

ثم درس الـلغة والأدب على يد الشيخ ابن أبي منصور الجواليقي موهوب بن أحمد ، فبرع في الأدب حتى صار شيخ عصره .

ثم درس النحو على يد الشيخ الإمام أبي السعادات هبة الله بن الشجري . فبرع فيه إلى أن درّس النحو في المدرسة النظامية فترة فصار من المشار إليهم في علم النحو . ثم أبي الوفاء محمد عبد ربـه ،ثم خاله أبي الفتح بن الخطيب الأنباري ، ثم محمد بن عبد الله بن حبيب العامري المتوفى سنة ٥٣٠هـ .

محمد بن محمد عطاف المتوفى سنة ٥٤٣ هـ . عبد الوهاب بن المبارك الأنماطي المتوفى سنة ٥٣٨ هـ .محمـد بن القاسم بن المظفر الموصلي المتوفى سنة ٥٣٨ هـ . محمد عبد الملك بن خيرون المـتوفى سنة ٥٣٧ هـ . أبو محمد عبد الله بن أحمد بن عبد الله المقرئ توفى سنة ٥٤١ هـ . أبو الفضل أحمد بن طاهر المهيني المتوفى سنة ٥٤٩ هـ . محمد بن ناصر بن محمد بن على أبو الفضل

---

[1] الإغراب في جدل الإعراب / ١٠ .

البغدادي المتوفى سنة ٥٥٠ هـ . ضياء الدين السهر وردي أبو البخيل عبد القاهر عبد الله المتوفى سنة ٥٦٣هـ .

تلاميذه [1]:

تردد على ابي البركات طلبة كثيرون ، فأخذوا عنه ، واستفادوا منه ، ولم أجد كتاباً فصل القول في دراستهم ، ومن بين هؤلاء التلاميذ .

- أبو المحاسن عمر بن على بن الخضر الزبيري الدمشقي توفى سنة ٥٧٥ هـ .
- أبو المحاسن محمد بن عبد الملك الهمزاني وهو من أقرانه .
- أبو بكر محمد بن عثمان موسى المعروف بالحازمي توفى سنة ٥٨٤ هـ .
- أسعد بن نصر المعروف بابن العبري توفى سنة ٥٨٩ هـ .
- مكي بن زياد بن شبه الماكسيني النحوي الضرير توفى سنة ٦٠٣ هـ .
- مصدق بن شيب بن الحسين الواسطي توفى سنة ٦٠٥ هـ .
- سالم بن أبي الصقر أحمد بن سالم العروضي توفى سنة ٦١١ هـ .
- المبارك بن المبارك بن سعيد الدهان أبو بكر الضرير النحوي توفى سنة ٦١٢ هـ .
- أبو يونس بن أبي كامل الظفر بن يوسف توفى سنة ٦١٥ هـ .
- أبو الحسن على بن نصر بن هارون الحلي المقرئ توفى سنة ٦١٥ هـ .
- أبو شجاع محمد بن احمد بن على الواسطي توفى سنة ٦١٦ هـ .
- شهاب الدين محمد بن خلف بن راجح المقدسي الحنبلي توفى سنة ٦١٨ هـ .
- محمد بن أبي الفرج بن أبي المعالي الموصلي المنعوت بالفخر توفى سنة ٦٢١ هـ .
- على بن منصور بن عبيد الله الخطيبي توفى سنة ٦٢٢ هـ .
- خزعل بن عسكر بن خليل السنائي المقرئ توفى سنة ٦٢٣ هـ .
- موفق الدين عبد اللطيف البغدادي توفى سنة ٦٢٩ هـ .
- أبو الفتوح نصر بن نصر محمد بن أبي الفتح العتابي النحوي اللغوي المنعوت بالجمال توفى سنة ٦٣٠ هـ .
- ابنه أبو محمد بن أبي البركات عبد الرحمن الانباري توفى سنة ٦٣١ هـ .
- أبو عبد الله محمد بن سعيد المعروف بابن الريثي توفى سنة ٦٣٧ هـ .

---

[1] كتاب منثور الفوائد / ٧ ــ ٨ . بتصرف .

وفـاتـه :

توفي ابن الانباري في ليلة الجمعة التاسع من شعبان من سنة سبع وسبعين وخمسمائة ودفن يـوم الجمعـة في تربة الشيخ الشيرازي بباب (أبرز) من أبواب بغداد القديمة ، وبهذا يكون أبو البركات قد عاش أربعة وستين عاماً رحمه الله .

كتاب الإنصاف # :

هـو أعلى كتبه المطبوعة درجة ، وأنفسها فائدة وفيها يتجلى اسلوبه كاملاً بجميع سماته ، وعـرض فيه لمائة وإحدى وعشرين مسألة نحوية وصرفية من مسائل الخلاف بين مدرستي الكوفة والبصرة . فبسطها بسطاً شافياً ، وخطته بعد ذكر الموضوع ان يسير به مراحل أربعاً تشبه مراحل الدعوى في المحاكم :

الأولى : سـرد دعوى الكوفيين فيه ، ثم دعوى البصريين ، وبذلك تحدد جانب الموضوع كله .

الثانية : الإدلاء بالبينات ، فيبدأ بحجج الكوفيين ، ثم يعقبها بحجج البصريين .

الثالـثة : الـردود . يعرض في هذه المرحلة لردود كل فريق على حجج الفريق الآخر ، وأغلب ما يطرد ذلك للبصريين .

الـرابعة : أما هذه المرحلة لا تطرد في كل المسائل ، فكان ابن الانباري يقوم بايراد ردود البصـريين على حجج الكوفيين ، فتكون هذه الحجج هي حكمه هو نفسه في المسائل المعرضة . على أنه نصر آراء الكوفيين في مسائل قليلة .

وقد ذكر في مقدمته توخيه الإنصاف بالعرض والحكم فقال : " وذكرت من مذهب كل فـريق مـا اعتمد عليه أهل التحقيق ، واعتمدت في النصرة على ما ذهب إليه من ذهب من أهل الكوفة والبصرة على سبيل الإنصاف لا التعصب ولا الإسراف .

والكتاب حافل بقواعد أصولية عامة غير المسائل الكثيرة التي يسوق إليها الاستطراد ، أما الشواهد وكثرتها فحدث عنها و لا حرج ، إذ هي عمدة كل فريق في نصرة ما يذهب إليه .[1]

الكـتاب طـبع في لندن سنة ١٩١٣م ، ثم طبع في مصر في مطبعة الاستقامة سنة ١٩٤٥م طبعة أولى وثانية بتحقيق محمد محي الدين .

١ الإغراب في جدل الإعراب / ١٧.

العـــلة :

لغـــة هي السبب . وفي مطلق معناها الاصطلاحي : " هي ما يتوقف عليه الشيء ، أو ما يحتاج إليه سواء كان المحتاج الوجود أو العدم أو الماهية " [1] كما قال بن جني [2] ، ويقول أيضاً : " والعلل تعني القواعد المطردة المستظهرة من كلام سواء كانت عللاً صرفية أو نحوية كرفع الفاعل ونصـــب المفعـــول وجر المضاف إليه وما إلى ذلك .أما العلة عند النحويين على ضربين : أحدهما واجـــب لا بد منه ، والآخر ما يمكن تحمله ، إلا انه على تجشم واستكراه . ثم يقول أيضاً : وليس نجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله والحس منطوي على الاعتراف به . ثم يقول تنقسم العلل إلى : علل نحوية . علل فقهية .علل كلامية .علل تعليمية . علل قياسية . علل سماعيـــة "[3] . وقد أصبح التعليل ذا مكانة في علم النحو حيث أصبح معيار يقاس عليه في قواعد اللغة العربية .

التعليل قبل الإنصاف :

كـــان النحو منطق منذ سطر له ، لأنه قام على الاستقراء والتحليل والتركيب ، ثم ضم الشبيه إلى الشبيه بالقياس ، والقياس هو عملية منطقية ، له في أعمال النحويين نسب عريق يبدأ مع ميلاد النحو ، ويساير نشأته وتطوره .

فقد أخذ ابن الحضرمي [4] المتوفى سنة ١١٧ هـــ والذي يعد رافع لواء القياس ، ثم الخليل ابـــن أحمد المتوفى سنة ١٧٥ هـــ ، ثم جاء من بعده تلميذه سيبويه المتوفى سنة ١٨٠ هـــ ، والذي كان كتابه حافلاً بالقياس ، ثم الكسائي والذي يعزى إليه القول المشهور : إنما النحو قياس يتبع . وظـــل القياس يعتمد عليه النحويون حتى أرسي أبو علي الفارسي [5] المتوفي سنة ٣٧٧هـــ أطنابه وكـــان شـــعاره . لان اخطئ في خمسين مسالة مما في بابه الرواية أحب إلى من أن اخطئ في مسالة واحـــدة قياسية .ثم تابعه تلميذه ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـــ ، والذي قال : إذا بطل أن يكون الـــنحو روايـــة ونقداً وجب أن يكون قياساً وعقداً ، ومضت القرون الأربعة والقياس هو العمود الفقري للنحو ، ولم يأت بعد هذه القرون من شذ عن منهج أصحابها بل كان كل من جاء بعدهم يتـــلقى عنهم منهجهم ، ويحاول السير على طريقتهم واستمر النحو في اعتماده على القياس حتى قـــال ابـــن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـــ إن إنكار القياس لا يتحقق ، لأن من أنكر القياس فقد

---

١ الخصائص ١ / ٤٨ .

٢ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، من أئمة الأدب والنحو ، من مؤلفاته سر صناعة الإعراب ، الخصائص ، كتاب اللمع ، ت ٣٩٢ هـــ .

٣ المرجع السابق ١ / ٤٨ .

٤ عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي ، له قراءة في القرآن الكريم .

٥ هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، تلميذ الزجاج .

أنكر النحو . وهذا القياس المنطقي الذي أخذ العلماء أنفسهم به في كثير من العلوم كالفقه والنحو ، كـــان له أثر كبير في تفريع المسائل وتحليلها ، وضم الأشباه بعضها إلى بعض لتندرج تحت قاعدة واحدة أو تخضع لحكم مطرد .[1]

مكانة التعليل في زمنه :

إن ابن الأنباري جمع بين التأليف في أصول الفقه ، والتأليف في أصول الجدل وعلم الكلام ، فقـــد كـــان معتزاً بسبقه إلى تصريف المسائل الخلافية في النحو علي مذهب المسائل الخلافية في الفقه ، وقد صرح انه واضع أصول الجدل في النحو حيث يقول: الأدب ثمانية ، اللغة ، والنحو ، والتصـــريف ، والعروض ، والقوافي ، والشعر ، وأخبار العرب وأنسابهم . وألحق بالعلوم الثمانية عـــلمين . هـمـــا علم الجدل في النحو ، وعلم أصول النحو فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه . فقياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد والي غير علي حد أصول الفقه ، فان بينهما من المناسبة ما لاخفاء ، لان النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول .

وقـــد ألف ابن الأنباري في هذه الأصول كتاب (لمع الأدلة) من ثلاثين فصلاً وهي في النقل والقياس والعلم . ثم بعد ذلك ألف كتاب (الإغراب في جدل الإعراب). وذلك بعد أن طلب منه تأليفـــه ، وقـــد كـــان أول كتاب ألف في علم الجدل ، ثم صنف كتاب (الداعي للإسلام في علم الكـــلام) ، والذي قدم فيه أصول المتكلمين ، ثم ألف كتاب (أسرار العربية) ، والذي عني بالعلل وشرحها بأسلوب قام علي المناظرة والجدل .

ثم له كتابان في قوانين هذه الصنعة هما كتاب (كتاب الجمل في علم الجدل)، وكتاب السؤال في عمدة السؤال .

وبجهود ابن الأنباري هذه أصبح التعليل وعلم الجدل صنعة توضع لها القوانين وتؤلف في أصولها الكتب وليس غريباً أن تظهر هذه الكتب في القوانين والأصول النظرية للجدل النحوي ، حيـــث كـــان ظهورها في القرن السادس أمرا طبيعياً ، بعد أن ظهر الجدل في قبل ذلك بقرنين . وذلك مما يدلل علي سمو مكانة التعليل النحوي في زمن ابن الانباري وتطوره [2].

---

[1] العلة النحوية النشأة والتطور \ ٧٤ -٧٥

[2] أنظر الموضوع في كتاب العلة النحوية نشأتها وتطورها / ١٣٤ .

القسم الأول

تحليل المسائل دراسة وتحليل

إعراب الأسماء الستة

الأسماء الستة هي الأسماء المعتلة المضافة وهي : أب ، أخ ، ذو ، فوك ، هنو ، حمو، وهى معربة نصبا بالألف ورفعا بالواو وجرا بالياء نحو : قابلت أباك ، ومررت بابيك ، وجاء أبوك وقد اختلف النحاة في إعرابها . فقال الكوفيون : " إنها معربة من مكانين ففي حالة الإفراد تعرب بالحركات وكذا في حالة الإضافة وتعرب بالحروف لقلة حروفها "[1]. أما البصريون فيرون "أنها معربة من مكان واحد "[2]وكان تعليلهم على ذلك قولهم :" أن الغرض من الإعراب للفرق بين المعاني المختلفة لذا يتأذى إعراب واحد، وإنما دخل الإعراب الكلام لمعنى . هو الفصل وإزالة اللبس بين الفاعلية والمفعولية "[3] وقد قال ابن يعيش " اعلم أن الأصل في الإعراب يكون بالحركات والإعراب بالحروف يكون فرع عليها ، وإنما الأصل بالحركات يكون من وجهين . أحدهما : أنا لما افتقرنا للإعراب لدلالة المعنى كانت الحركات أولى لأنها أقل وأحف وبها نصل إلى الغرض . ثانيها : أنا لما افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها وكانت الكلمة مركبة من الحروف وجب أن تكون العلامات غير الحروف ، لأن العلامة غير المعلم كالطراز في الثوب لذلك كانت العلامات هي الأصل ، وهذا هو القياس "[4]ويقول ابن الأنباري : " لا حاجة أن يجمعوا بين الإعرابين، ليقوم الأول مكان الآخر ويقيس ذلك في : يد ، ودم ، وغد ، فإنها قليلة الحروف ولا تعرب في حالة الإضافة إلا من مكان واحد "[5] ولقوة الحجة عند ابن الأنباري أوافق ما ذهب إليه والله أعلم .

إعراب المثنى وجمع المذكر السالم

المثنى هو كما قال ابن هشام : " ما وضع للاثنين وأغنى عن المتضايفين كـ " الزيدان والهندان " وأما المذكر فهو ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا توكيد ولم يتغير فيه بناء مفرده " [6]. ويعرب المثنى رفعاً بالألف ونصباً وجراً بالياء ، والجمع رفعاً بالواو ونصباً وجراً بالياء وقد اختلف النحاة في هذه الحروف الإعرابية فقال الكوفيون : " ن الألف والواو واليا في التثنية والجمع إعراب كالحركات بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة "[7]. وكان تعليلهم على ذلك : " أنها تتغير كتغير الحركات نحو قولك :(قام الزيدان ومررت بالزيدين) " [8] . وقال البصريون : " أنها

---

[1] كتاب الإنصاف ١/١٧

[2] المرجع السابق ١/ ١٧

[3] المرجع السابق ١ / ١٧

[4] كتاب شرح المفصل ١/ ٢٣٩ .

[5] كتاب الإنصاف ١/ ٣٢

[6] أوضح المسالك ١/ ٥٠ ــ ٥١ بتصرف .

[7] كتاب الإنصاف ١/ ٣٣ .

[8] المرجع السابق ١/٣٣ .

ليـــت حركات إعراب ." [1] وتعليلهم على ذلك : " أنها زيدت للدلالة على التثنية والجمع ولما زيدت كانت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى "[2] . يقول سيبويه : " أعلم أن التثنية في الرفع بالألف والنون ، والنصب والجر بالياء والنون ، وفي الجمع أعلم أنك تحذف الألف وتدع الفتحة التي كانت قبل حالها ، وإنما حذفت لأنه لا يلتقي ساكنان... ويقول وأما ما كان على أربع ففيـــه ذكـــرنا مـــع عدة الحروف ، فلما كان معتلاً كرهوا أن يحركوه على ما استثقلوه إذا كان التحريك مستثقلاً وذلك نحو قولك : (رأيت مصطفيين وهؤلاء مصطفون) "[3] ورأى المبرد [4] أنها دلائـــل إعراب[5] . ويرى ابن الأنباري صحة كلمات البصريين ورد كلام الكوفيين ، وذلك من وجـــوه أولها : أن القياس كان يقتضي أن لا تتغير لإزالة اللبس عدولاً عنه نحو : (ضرب الزيدان العمران) فوقع اللبس في ذلك . ثانيها أن هذه الحروف تغيرت في التثنية والجمع ، لأن لها خاصية لا تكـــون في خاصية غيرها فاستحقا من أجلها التغيير فلذلك جازت أن تكون حروف إعراب [6] وعليه أوافق ما ذهب إليه البصريون لحجة سيبويه المؤسسة ، والله أعلم .

العامل في رفع المبتدأ والخبر

المبتدأ هو الاسم الذي أخبر عنه ، والخبر هو الذي أخبر به وقد يكون اسماً أو جملة فعلية ، أو اسمية ، أو شبه جملة ، وقد اختلف في عامل إعرابهما .

فقـــال الكوفيـــون : " إنهما يترافعان ، نحو : زيد أخوك . فزيد مرفوع بأخيك ، وأخوك مرفوعة بزيد " [7] . وكان تعليلهم على ذلك قولهم :" إن المبتدأ لا بد له من خبر وكذا الخبر لا بد لـــه مـــن مبتدأ فلا ينفك عنه لذا كل واحد عامل في الآخر "[8] ويرى البصريون أن المبتدأ مرفوع بالابـــتداء ، والخبر أختلف فيه ، فمنهم من قال : أنه مرفوع بالمبتدأ ، ومنهم من قال : أنه مرفوع بالمبتدأ والابتداء ، وذلك أن الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ ، فوجب أن يكونا عاملين فيه " [9] . ويقول سيبويه : " إن المبتدأ مبني عليه شيء فيكون مسنداً إليه ، أما الخبر مبني فيكون مسنداً ، فـــرفع المبتدأ ، لأنه مبني عليه ، ورفع الخبر ، لأنه بني عليه المبتدأ وذلك نحو : (عبد الله منطلق) فعبد الله مبني عليه ، لأنه ذكر ليبنى عليه ، ورفع منطلق ، لأن المبني على المبتدأ بمنزلته " [10] .

---

[1] الإنصاف ١/ ٣٤ .

[2] المرجع السابق ١/ ٣٤ .

[3] الكتاب ٣/ ٣٨٥.

[4] أبو العباس محمد بن يزيد ولد ونشأ بالكوفة ، من مؤلفاته المقتضب ، الكامل في اللغة والأدب ، الاشتقاق وغيرها . ت ٢٨٥ هـ .

[5] المقتضب ٢/ ١٥٢.

[6] الإنصاف ١/ ٣٦ .

[7] الإنصاف ١ / ٤٤.

[8] المرجع السابق ١ / ٤٦ .

[9] المرجع السابق ١ / ٤٦ .

[10] الكتاب ١ / ١٢٧ .

ويرى ابن الأنباري : " أن العامل في الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ ، فالابتداء يعمل عند وجود المبتدأ " [1] . وأوافق ما ذهب إليه ابن الأنباري لأنه لا وجود للابتداء إلا بالمبتدأ والله أعلم .

العامل في رفع الاسم بعد الظرف

الظـــرف هـــو شبه الجملة التي تذكر مع الاسم مكملاً المعنى ، وقد اختلف في عمله على الاسم إذا ذكر بعده .

فقـــال الكوفيـــون : " إن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه " [2] وكان تعليلهم على ذلك قولهم : " أن الأصل في قولك (أمامك زيد) حل أمامك زيد ، فحذف الفعل اكتفى بالظرف منه ، وهـــو غـــير مطلوب فأرتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل " [3] . وقال البصريون : " إن الظرف لا يرفع الاسم ، وإنما يرتفع بالابتداء " [4] وجاء تعليلهم بقولهم : " لأنه قد تعرى من العوامل اللفظية ، وهو معنى الابتداء ويقدر العمل هذا الظرف ، ولا يصح أن يكون عاملاً ، وذلك من وجهين .

الوجه الأول : أن الأصل في الظرف أن لا يعمل . الوجه الثاني : أنه لو كان عاملاً لوجب أن يـــرفع الاســـم في قولك : (فيها عبد الله) " [5] . ويقول سيبويه : " إن الاسم يرتفع بالابتداء أخرت الظرف أو قدمته . نحو قولك : (عبد الله فيها) ، أو (فيها عبد الله) " [6] .

ويقـــول ابـــن الأنباري : " كل موضع كان أولى بالفعل من غيره يترجح فيه جانبه " [7] . أوافـــق ما ذهب إليه البصريون وذلك بدليل رأي سيبويه في رفع الاسم في حالة التقديم والتأخير ، وما دامت الجملة اسمية فهي عبارة عن مبتدأ وخبر ومعلوم عن رفع المبتدأ والخبر هو الابتداء ، لذا فإن الظرف لا يعمل ، والله أعلم .

تقديم خبر المبتدأ عليه

على الرغم من تمام جملة المبتدأ والخبر ، حين تقديم الخبر على المبتدأ إلا أن النحاة اختلفوا في تقديم خبر المبتدأ عليه .

فقـــال الكوفيون : " أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة "[8]. وتعليلهم على ذلك قولهم : " لأن ذلك يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ، نحو: (قائم زيد) فكان

---

[1] الإنصاف ١ / ٤٦ .
[2] المرجع السابق ١ / ٥١ .
[3] المرجع السابق ١ / ٥١ .
[4] المرجع السابق ١ / ٥١ .
[5] المرجع السابق ١ / ٥١ .
[6] الكتاب ١ / ٨٨ .
[7] الإنصاف ١ / ٥٥ .
[8] المرجع السابق ١ / ٦٥ .

في قائم ضمير زيد "[1]. وكذا في قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [2]، فقال الزجاج [3] : " أنه خاف أن يفتن الناس لما ألقى السحرة حبالهم وعصيهم " [4] فأرجع الضمير الهاء في (نفسه) إلى موسى فتقدم الخبر وهو (أوجس في نفسه خيفة) على المبتدأ وهو (موسى) .

ويقول البصريون : " أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، وذلك ، لأنه جاء في كلام العرب وأشعارهم " [5] حيث يقول الفرزدق [6] :

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتِنَا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ [7]

والشاهد فيه تقديم الخبر وهو (بنونا) على المبتدأ وهو (بنو أبنائنا) ، وقد تساوا في التعريف .

وقد أورد ابن هشام أربع مسائل يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ وذلك للخروج عن اللبس ،وهي : (١) أن يوقع تأخيره في لبس ظاهر نحو (في الدار رجل) . (٢) أن يقترن المبتدأ بإلا لفظاً نحو (ما لنا إلا اتباع أحمد) . (٣) أن يكون لازم الصورية نحو (أين زيد) . (٤) أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر ، نحو (في القطار ركابه) .

وذكر هذا التقديم سيبويه مما يشير إلى جواز التقديم عنده حيث يقول في : " (أين زيد ، وكيف عمرو) فمعنى أين في أي مكان ، وكيف على أي حال ، وهذا لا يكون إلا مبدوء به قبل الاسم "[8]. وقد خالفه ابن يعيش وذلك بقوله : " أنه يمتنع إذا تقدم معنىً ولفظاً ، وأما إذا تقدم والنية به التأخير فلا بأس ، فإن مرتبة المفعول بعد الفاعل ، وهو إن تقدم لفظاً فهو مؤخر تقديراً وحكماً "[9]. وابن الأنباري يرى صحة كلمات البصريين ويرد كلمات الكوفيين حيث يقول : " إنه يجوز أن يتقدم الضمير على الاسم تقديراً لا لفظاً ، أو لفظاً لا تقديراً ، أما إن كان التقديم لفظاً وتقديراً فإنه يجوز التقدير نقلاً عن قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ فإن الهاء تعود على موسى وهو مقدم تقديراً متأخر لفظاً "[10] ولأن التنزيل متقنٌ لفظاً أرى موافقة رأي ابن الأنباري والله أعلم .

---

[1] الإنصاف ١ / ٦٥ .

[2] الآية ٦٧ من سورة طه .

[3] هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل وغلب عليه اسم الزجاج لأنه كان يحترف خراطة الزجاج وله كثير من المؤلفات منها الاشتقاق ، خلق الإنسان ، شرح أبيات سيبويه وغيرها . توفي سنة ٣١١هـ .

[4] معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٣ . تحقيق عبد الجليل سلبي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٤٠٨هـ .

[5] الموجع السابق ١ / ٦٥ .

[6] الفرزدق ، هو همام بن غالب بن صعصعة ، والفرزدق لقبه ، من شعراء العصر الأموي، فقيل عنه : لولاه لضاع ثلث اللغة ، ت ١١٠ هـ.

[7] شاهد أوضح المسالك ١ / ١٩٢ . وشاهد الإنصاف ١ / ٦٥ . وقد نسبه للفرزدق ولم أعثر عليه في ديوانه .

[8] الكتاب ١ / ٢٨ .

[9] شرح المفصل ١ / ٩٢ .

[10] الإنصاف ١ / ٦٨ .

العامل في الاسم المرفوع بعد لولا

اختلف النحاة حول عامل الاسم المرفوع بعد لولا ، فقال الكوفيون : " أن لولا تعمل في الاسم "[1] وعللوا على ذلك بقولهم : " أنها تنوب عن الفعل ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه ، أي أنه لا يجوز ذكر الفعل بعدها "[2] .

وذهـــب البصريون إلى : " أنه يرتفع بالابتداء " . وعللوا على ذلك بقولهم : " لأن الحرف يعمل إذا كان مختصا ،و (لولا) لا تختص بالاسم دون الفعل ،بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم وذلك نحو قول الشاعر :

لَا دَرَّ دَرُّكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذْرِي لَمَحْمُودُ[3]

حيث دخلت لولا على الفعل .

ويقـــول ســـيبويه في هلا ، ولولا ، وألا " ألزموهن (لا) وجعلو كل واحدة مع (لا) بمنزلة حرف واحد واخلصوهن للفعل ،حيث دخل فيها معنى التحضيض "[4].

وقد خالف ابن الأنباري البصريين موافقاً لرأي الكوفيين حيث يرد على البصريين رأيهم في قول الشاعر وذلك بقوله : " إن (لو) التي ركبت مع (لا) ليست هي التي بمعنى امتناع الشيء لامتناع غيره ، ولا معها بمعنى (لم) ، لأن (لا) مع الماضي بمنزلة (لم) مع المستقبل ، فكأنه قال : قد رميتم لو لم أحد " [5] .

ومـــا دامت (لولا) تدخل على الجملة الاسمية ، وتعمل على حذف الخبر منها ، وتدخل على الجملة الفعلية في الشعر ، والشعر لا يأخذ به النحويون كثيراً ، أوافق ما ذهب إليه البصريون أن الاسم بعدها مرفوع بالابتداء . والله أعلم .

العامل في نصب المفعول به

المفعـــول به هو الاسم الذي وقع عليه فعل الفاعل . وقد اختلف النحاة في عامل النصب فيه ، فقـــال الكوفيـــون : " إن عامل النصب فيه الفعل والفاعل "[6]. وعللوا على ذلك بقولهم : " إن الفعل والفـــاعل يمثلان الشيء الواحد فلا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل لفظاً وتقديراً ... وتابعوا تعليلهم على ذلك بسبعة وجوه وهي : ـــ

١/ أن إعراب الفعل في الأمثلة الخمسة يقع بعده نحو (يفعلان ، تفعلان ، يفعلون ، تفعلون ، وتفعلين) ولو لا أن الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما جاز أن يقع إعرابه بعده .

---

[1] الإنصاف ١ / ٧١ .

[2] المرجع السابق ١ / ٧١ .

[3] البيت شاهد الإنصاف ١/ ٧٣ وقد نسبه المحقق إلى الجموح الظفري وقيل لراشد بن عبد ربه .

[4] الكتاب ٣ / ١١٥ .

[5] الإنصاف ١/ ٧٦ .

[6] المرجع السابق ١/ ٧٩ .

٢/ أن يسكن لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل ، نحو ضربت وذهبت .

٣/ أنه يلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنث ، فلولا أنه تنزل منزلة بعضه وإلا لما ألحق علامة التأنيث .

٤/ أنهم قالوا : حبذا فركبوا حب وهو فعل مع ذا وهو اسم ، فصار بمنزلة شيء واحد .

٥/ أنهم قالوا : في النسب إلى كنت (كنتي) فأثبتوا التاء ولو لم يتنزل ضمير الفاعل منزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما جاز إثباته .

٦/ أنهم قالوا : (زيد ظننت منطلق) فألغوا ظننت ، ولو لا أن من الفعل والفاعل بمنزلة المفرد وإلا لما جاز إلغاؤها لأن العمل يكون للمفردات لا للجمل .

٧/ أنهم قالوا للواحد : (قفا) على التشبيه ، لأن المعنى قف . وإذا كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما ، دل على أنه منصوب بهما "[١] . ويرى البصريون: " أن عامل النصب في المفعول به هو الفعل " [٢] ، وعللوا على ذلك بقولهم : " إن الفعل هو المجمع عليه في العمل ، وأن الفاعل اسم وأن الأسماء لا تعمل " [٣]. ويرى ابن الأنباري صحة كلمات البصريين ويرد كلمات الكوفيين حيث يقول : " أما قولهم ان الناصب الفعل والفاعل لأنه بعدهما حيث مثل رأى البصريين حيث يقول : " قلنا هذا لا يدل على أنهما العاملان فيه ، لما بينا أن الفاعل اسم والأصل في الأسماء ألا تعمل "[٤] . ويرى بذلك سيبويه والمبرد [٥].

ولأن الأصل بالقياس عدم عمل الأسماء ، أوافق ما ذهب إليه البصريون ، والله أعلم .

عامل الاسم المشغول عنه

يقول ابن هشام في تعريف الاشتغال : " أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل ، هو فعل أو وصف ، وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظاً نحو : (زيداً ضربته) "[٦] . وقد اختلف النحاة في عامل نصبه فقال الكوفيون : " أنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء "[٧]وكان تعليلهم على ذلك قولهم : " لأن المكنى الذي هو الهاء العائد هو الأول في المعنى فينبغي أن يكون منصوباً به "[٨].

---

[١] الإنصاف ١ / ٧٩ ــ ٨٠ .

[٢] المرجع السابق ١/ ٧٩ .

[٣] المرجع السابق ١/ ٨٠ .

[٤] المرجع السابق ٨٠ .

[٥] الكتاب ١/ ٣٤ . المقتضب ١/ ١٥٦ .

[٦] أوضح المسالك ٢ / ١٥٨ ــ ١٥٩ بتصرف .

[٧] الإنصاف ١ / ٨٢ .

[٨] المرجع السابق ١ / ٨٢ .

وقال البصريون : " أنه منصوب بفعل محذوف مقدر ، وتقديره (ضربت زيداً ضربته) "[1] وعللوا على ذلك بقولهم : " أن الذي ظهر دلالة عليه فجاز إضماره استغناءً بالفعل الظاهر "[2] وفي ذلك يقول سيبويه : " فإذا بنيت الاسم عليه قلت (ضربت زيداً) وهو الحد ، لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم ، كما كان الحد ، ضرب زيد عمراً حيث كان زيد يشغل عنه الفعل وإذا قدمت الفعل فهو عربي جيد ، وذلك في قولك : (ضربت زيداً) ، والاهتمام والعناية في التقديم سواء مثله في ضرب زيد عمراً ، وضرب عمراً زيد ... إلى أن يقول : والنصب على إضمار الفعل "[3] . وقد رجح ابن الأنباري مذهب البصريين وأفسد كلمات الكوفيين وذلك بقوله : " في انتصاب زيداً في قوله أكرمت إياك زيداً ، على البدل حيث لا يجوز البدل إلا متأخراً عن المبدل منه وهنا قد تقدم زيد على الهاء ، كما في قولهم في قوله تعالى : ﴿قال الملأ الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم﴾[4] فإن قوله : (لمن آمن منهم) بدل من قوله للذين استضعفوا "[5].

أي العاملين في التنازع أولى بالعمل

التنازع هو كما قال ابن هشام : " أن يتقدم على اسم منصوب فعلان يتنازعان في نصب الاسم المنصوب الذي يليهما "[6]. وقد اختلف النحاة في أي العاملين أولى بالعمل ولكل تعليله فقال الكوفيون : " إن عمل الفعل الأول في التنازع أولى بالعمل "[7] . وكان تعليلهم على قولهم هذا : النقل والقياس أما النقل فقد جاء ذلك في قول امرئ القيس[8]:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال[9]

أما القياس قولهم : " أن الفعل الأول سابق للفعل الثاني وهو صالح للعمل كالفعل الثاني ولكن لما انه كان مبدوء به الكلام كان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به "[10] .

---

[1] الإنصاف ١ / ٨٢

[2] المرجع السابق ١ / ٨٢

[3] الكتاب ١/ ٨٠ ــ ٨١ بتصرف .

[4] الآية ٧٥ من سورة الأعراف .

[5] الإنصاف ١ / ٨٢ .

[6] أوضح المسالك

[7] الإنصاف ١ / ٨٣ .

[8] امرئ القيس هو لقبه واسمه جندج بن حجر ، يرجع أصله إلى قبيلة كنده اليمنية ، مات ودفن إلى سطح جبل عسيب .

[9] ديوانه / ١٤٥ .

[10] الإنصاف ١ / ٨٦ .

وقـــال البصريون : " أن الفعل الثاني أولى بالعمل "[1]. معللين على قولهم أيضاً عن طريق النقل والقيـــاس ، أمـــا النقل فمن قوله تعالى : ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [2] فيقول الفراء[3] : " قرا حمزة [4] والأعمش [5] (آتوني) مقصورة فنصب القطر بها وجعلها بمعنى (جيئوني) ، وقال إذا طول الألف كان جيداً "[6] ووافقه النحاس [7] في ذلك و وافقهم سيبويه [8]بقوله : فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً وإنما كـــان المطـــلوب عـــنده المـــلك ، وجعـــل القـــليل كافيـــاً . فـــيرى اعمـــال الفعـــل الأول ، وهذا ما فسر به ابن السيرافي في كلام سيبويه بقوله : " الشاهد فيه على اعمال الفعل الأول وهو كفاني ، لأن قولـــه (قـــليل) هذا ارتفع بكفاني ولم يجز أن يُعمل الفعل الثاني وهو قوله ولم (أطلب) في قليل وينصبه به ، لانه لو فعل فسد معنى البيت " [9] . وقد رجح ابن الأنباري بصحة كلمات البصريين و أفسد كـــلمات الكوفيين في قول امرئ القيس بقوله : " أنه أعمل الأول منه مراعاة للمعنى ، فلو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضاً "[10]. وعليه أوافق ما ذهب إليه البصريون للعناية بالجوار وهو جوار الفعل للاسم والله اعلم .

نعم وبئس

اختـــلف الـــنحاة في نعم وبئس من حيث الاسمية والفعلية . فقال الكوفيون : " إن نعم وبئس اسمـــان[11]" وعللوا على ذلك بأربعة أمور : أحدها : دخول حرف النداء عليها ، ثانيها : لأن العرب كانت تقول : يا نعم المولى ونعم النصير . ثالثها : عدم تصريفها لأن التصريف من خصائص الأفعال ، ورابعها :لا يحسن اقتران الزمان بهما .وخامسها : دخول حرف الخفض عليها ، وذلك نحو قول حسان بن ثابت[12] :

أَلَسْتَ بِنِعْمَ الجَارِ يَؤْلَفُ بَيْتَهُ أَخَا قِلَّةٍ أَوْ مُعْدِمَ المَالِ مُصْرِمَا [13]

---

[1] الإنصاف١ / ٨٦ .

[2] الآية ٩٦ من سورة الكهف .

[3] يحيا بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي كني بابي زكريا ابرع الكوفين واعلمهم في النحو واللغة وفنون الأدب أخذ النحو عن الكسائي ، ولد بالكوفة ، ومن مؤلفاته : معاني القرآن ، الحدود ، الجمع والتثنية في القرآن الكريم ، معاني القرآن الكريم ، ت ٢٠٧ هـ .

[4] حمزة بن حبيب الزيات ، كنيته أبو عمارة ، أحد القراء ، ت ١٥٦ هـ .

[5] الأعمش هو أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي الكوفي كان حافظاً واسع العلم ، ت ١٤٨ هـ .

[6] معاني القرآن الكريم ٢ / ١٦٠ . كتاب معاني القراءات . ٢٧٧ . تأليف أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ، المتوفى سنة ٣٧٠ هـ . إعراب القرآن ٣ / ٣٠ .

[7] النحاس هـــو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل أبو يزلس ولد ونشأ في مصر ، وله كثير من المؤلفات منها إعراب القرآن ، شرح أبيات سيبويه ، وشرح القصائد التسع المشهورات .

[8] الكتاب ٣ / ٧٣ ــ ٧٤ . المقتضب

[9] شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ، تحقيق د محمد الريح هاشم / ١٦٩ .

[10] الإنصاف ١/ ٩٢ .

[11] الإنصاف ١ / ٩٤ .

[12] هو حسان بن ثابت بن المنذر يكنى بابا الوليد الأنصاري أحد شعراء الرسول صلى الله عليه وسلم الذين ناصروه في المدينة وقد جاء مع قومه إلى النبي مبايعا توفي سنة ١١٠ هـ .

[13] ديوانه / ١٢٨ . ورواية البيت في الديوان عجزه . كذا الفرف ذا مال كثير ومعدمها

وقال البصريون : "إنهما فعلان وإلى ذلك ذهب الكسائي من الكوفيين "[1] . وكان تعلياهم على قولهم بأن قالوا : " دخول الضمير المرفوع عليهما ، نحو :(نعما الرجلان ، ثم اتصالها بتاء التأنيث الساكنة نعمت المرأة ، وبئست الجارية وكان ذلك القياس " . وأصلهما فعل عند ابن يعيش الذي وافق المبرد . حيث يقول : أنهما فعلان يرتفع بهما فاعلهما وسيبويه قال بفعليتهما [2] وقد افسد ابن الانباري على الكوفيين قولهم : أن نعم مجرورة في قول حسان بن ثابت قياسا على قوله تعالى : ﴿ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ . . . ﴾ [3] حيث يقول النحاس في قوله تعالى : أن (سابغات) في موضع نصب ، وأقيمت الصفة مقام الموصوف ، أي اعمل دروعا سابغات ، والدر وع مؤنثة إذا كانت للحرب ، ودرع المرأة مؤنث "[4] وقد وافق كلام ابن الأنباري كلام النحاس وزاد عليه بقوله : "وأما دخول النداء ، فأول النداء فعل أمر أو ماض ، وأما التصريف والارتباط بالزمان ، فإن المدح والذم تكون للموجود لا للذي كان ولا الذي يكون " [5] ولقوة أدلة ابن الأنباري أوافق ما ذهب إليه والله أعلم

أفعل التعجب اسم أو فعل

اختلف في أفعل التعجب بين الاسمية والفعلية ، فقال الكوفيون : " إنها اسم ، وذلك نحو .(ما أحسن زيدا)"[6] . وعللوا على ذلك : بأن قالوا : " لأنه جامد لا يتصرف ، لأن التصريف من خصائص الأفعال ، ومنهم قال الدليل على أنه فعل إنه يتصرف"[7] ومن ذلك قول الشاعر :

يَا أُمَيْلِحَ غُزْلَانٍ شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَؤُلَيَائِكُنَّ الضَّالُ والسَّمُرُ[8] .

وقال البصريون : " إنه فعل"[9] . وعللوا على ذلك بقولهم : " دخول نون الوقاية وياء الضمير نحو قولك (ما أحسنني عندك) ومنهم من اعترض أن نون الوقاية تدخل على الاسم نحو (بظني) ومنهم من قال : إنه ينصب المعارف والنكرات . وقد اعترض بعضهم أن (أفعل) لا تنصب إلا النكرة " [10] . وذلك نحو قول الشاعر :

---

[1] الإنصاف ١ / ٩٤ ــ ١٠٤ بتصرف

[2] شرح المفصل ٧/ ١٢٧ المقتضب ٢/ ١٣٩ الكتاب ٢ / ٢٦٦

[3] آية ١١ من سورة سبأ

[4] إعراب القرآن ٣ / ٢٢٩

[5] الإنصاف ١/ ١١٧ ــ ١٢١ بتصرف .

[6] الإنصاف ١ / ١٢٦

[7] المرجع السابق ١ / ١٢٧

[8] البيت في كتاب الإنصاف ١ / ١٢٧ وقد نسبه محمد محي الدين في الحاشية إلى بدوي اسمه كاهل الثقفي

[9] المرجع السابق ١/ ١٢٩ .

[10] المرجع السابق ١ / ١٢٩ .

أَمَا قَوْمُ بِثَعْلَبَةَ بنْ سَعْدٍ وَلاَ بِفَزَارَةَ الشُّعْرَي الرِّقَابَا [1] .

حيـــث أن (الشعري) مؤنث الأشعر فعملت حيث نصبت الرقاب ، وذلك نحو قولهم : (الحســـن وجهاً) "[2]. ويقول سيبويه : " أن الألف واللام أدخلت على (الحسن) ثم أعملته كما قال (الضارب زيداً) وعلى هذا الوجه تقول : هو الحسن الوجه وهي عربية جيدة .

ويرد ابن الأنباري قول الكوفيين :" أنه لم يتصرف لأن المضارع يحتمل الحال والاستقبال ، بينما يكون التعجب مما هو مشهود وموجود ، وأما قولهم أن التصغير يلزم الأسماء ، فإن التصغير يلزم الأسماء لفظاً ومعنى ، وأما تصغير الأفعال يكون لفظاً لا معنى "[3] . ولقوة دليل البصريين أوافق رأيهم ، والله أعلم .

التعجب بالسواد والبياض

السواد والبياض يعنيان اللون الأسود والأبيض ، وقد اختلف النحاة في استخدام ما أفعله منها . فقال الكوفيون : " أنه يجوز التعجب بالألوان الأسود والأبيض كغيرها من الألوان " [4] وكان تعليلهم على ذلك عن طريقي النقل والقياس ، أما النقل فمن قول الشاعر[5]:

إِذَا النَّاسُ شَتُّوا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ [6]

أمـــا القياس فقد قالوا : " إن اللونين الأسود والأبيض هما أصل الألوان ، لذلك جاز لهما أن يثبت ما لا يثبت بسائر الألوان [7].

وذهب البصريون إلى : " أنه لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان "[8] . وجاء تعليلهم عـــلى ذلك بقولهم : " أ، الفعل منه يأتي على وزن أفعل نحو أحمر ، وتعليل آخرَ ، أن هذه الأشياء مســـتقرة في الشـــخص ، لا تكاد تزال عنه فجرت مجرى أعضائه "[9] . ويقول ابن يعيش : " إن الألـــوان معاني ملازمة كالخلق الثابت نحو اليد والرجل . فهذا البيت شاذ قياساً واستعمالاً عندهم "[10] . ويرى ابن الأنباري عدم الحجة في تعليل الكوفيين من وجهين . الأول : أن هذا البيت شاذ لا يؤخـــذ به لأنه قد يأتي لضرورة الشعر . والثاني : أن يكون (أنت أبيضهم) أفعل الذي مؤنثه

---

[1] البيت من شواهد سيبويه ١ :/ ١٠٣ . الإنصاف ١/ ١٣٨ .

[2] الكتاب ١/٢٠٠١ . الإنصاف ١/ ١٣٩ .

[3] المرجع السابق ١/ ١٣٨ ــ ١٣٩ .

[4] الإنصاف ١ / ١٤٨ .

[5] طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك وبكري نسبة لقبيلة بكر بن وائل .

[6] ديوانه / ١٤٥ . والرواية في الديوان : إن قلت نصر فنصر كان شر فتى قدما وأبيضهم سربال طباخ

[7] الإنصاف ١ / ١٥١ .

[8] الإنصاف ١ / ١٥١ .

[9] المرجع السابق ١ / ١٥١ .

[10] شرح المفصل ٦ / ٩٣ .

فعـــلاء ولم يقع فيها الكلام الذي يراد به المفاضلة نحو (هذا أحسن القوم) "[1]. وبما أن الشعر قد يأتي شاذاً ولا يؤخذ به مثل الكلام أوافق ما ذهب إليه البصريون ، والله أعلم .

تقديم خبر مازال عليها

تعد مازال إحدى أخوات كان التي تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، وقد اختلف النحاة في جواز تقديم خبرها عليها وعدم تقديمه عليها ، فقال الكوفيون : " إن مازال يجـــوز أن يتقدم خبرها عليها وما كان من أخواتها " [2]. وقد كان تعليلهم على ذلك قولهم : " لأن مـــازال ليس لنفي الفعل وإنما هي لنفي مفارقة الفعل ، وذلك لأن في مازال معنى النفي وما للنفي فدخـــول النفي على النفي يكون الإيجاب ، ويدل على ذلك قولك مثلاً (انتفي الشيء) فحينما يدخل النفي على النفي فإن انتفاء الشيء يكون إيجاباً .

وذهـــب البصريون إلى : " أنه لا يجوز تقديم خبر مازال عليها " [3]. وعللوا على ذلك بأن قـــالوا : " لأن ما للنفي وله صدر الكلام فجرى مجرى الاستفهام لأن الحرف جاء لإفادة الاسم أو الفعـــل ، فينـــبغي أن يأتي قبلهما "[4] . ويقول ابن هشام : " وخص ابن كيسان المنع بغير (زال) وأخواتهـــا لأن نفيها إيجاب ... وإذا نفى الفعل بـــ (ما) جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي مطلقاً "[5]. حيـــث يـــريد بإطلاق النفي هنا أن يشمل ما يكون النفي شرطاً لعمله كـــ (زال) ، وما لا يكون النفي شرطاً لعمله مثل (كان) . ويرى ابن الأنباري صحة كلمات البصريين ورد كلمات الكوفيين "بدليل أن (ما) لها صدر الكلام وما دامت صدره فلا يجوز تقديم خبرها عليها "[6]. وعلى ذلك أوافق قول البصريين .

تقديم خبر ليس عليها

لقـــد اختلف النحاة في تقديم خبر ليس عليها ، فرأى الكوفيون : " أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها "[7].وكان تعليلهم على ذلك قولهم : " لأنها فعل غير متصرف ، فينبغي أن لا يجوز تقديم الخـــبر عليها كما كان ذلك في الفعل المتصرف ، لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه "[8].

---

[1] الإنصاف ١ / ١٥٢ .

[2] المرجع السابق ١ / ١٥٦ .

[3] المرجع السابق ١ / ١٥٦ .

[4] المرجع السابق ١ / ١٥٧.

[5] أوضح المسالك ١/ ٢٤٦ .

[6] الإنصاف ١ / ١٥٧ .

[7] المرجع السابق ١ / ١٦٠ .

[8] المرجع السابق ١ / ١٦١ .

وذهـــب البصريون إلى : " جواز تقديم خبر ليس عليها وكان تعليلهم لقوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [1]. ويقـــول ابن هشام : " ووجه الاستدلال بهذه الآية الكريمة عـــلى جـــواز تقـــديم خـــبر ليس عليها أن قوله تعالى (يوم يأتيهم) معمول الخبر الذي هو قوله (مصروفاً) قد تقدم هذا المعمول على ليس ولا يجوز أن يتقدم المعمول إلا حيث يقع العامل " [2]. ويقول الزجاج : (يوم يأتيهم) منصوب بمصروف ، والمعنى ليس العذاب ليس مصروفاً عنهم يوم يأتيهم "[3] .

وقد رجح ابن الأنباري صحة كلمات الكوفيين ورد كلمات البصريين ففي قولهم أنها فعل والأصـــل في الفعل العمل يقول : " إن تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه ، و(ليـــس) فعـــل غير متصرف فلا يجوز تقديم معموله عليه ، وفي قولهم أنه تخالف (ما) قال : " ليس من شرط المقيس أن يكون مساوياً للمقيس عليه في جميع أحكامه " [4]. وعلى ذلك أوافق رأي ابن الأنباري في عدم شرط المقيس على المقاس عليه ، والله أعلم .

العامل في الخبر بعد ما الحجازية

اختلف النحاة في عمل (ما) على الخبر . فقال الكوفيون : " إن ما لا تعمل في الخبر " [5]. وكان تعليلهم على ذلك : " أنها غير مختصة ، فتارة تدخل الاسم وتارة تدخل الفعل . نحو قولك : (ما يكون زيد ، وما زيد قائم) ويكون النصب بحذف حرف الخفض لأن الأصل ما زيد بقائم"[6].

وقـــال البصريون : " إن (ما) تنصب الخبر لأنها شبهت بليس فإن ليس تدخل على المبتدأ والخـــبر ، وكذلك تدخل الباء في خبر ليس كما تدخل في خبر ما ، فلما تبين أن ما شبهت بليس وجب أن تجري مجراها"[7] . وذلك كما في قول الشاعر [8] :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... وَإِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ [9]

---

[1] الآية ٨ من سورة هود .

[2] أوضح المسالك ١/ ٢٤٥ .

[3] معاني وإعراب القرآن ٣ / ٤٠ . الزجاج هو أبو اسحاق إبراهيم ، عالم في النحو ، ولد ومات في بغداد ، من آثاره شرح أبيات سيبويه ، وكتاب معاني القرآن ، توفى سنة ٣١١ هـ .

[4] الإنصاف ١ / ١٦٣ .

[5] المرجع السابق ١ / ١٦٥ .

[6] المرجع السابق ١ / ١٦٦ .

[7] المرجع السابق ١ / ١٦٦ .

[8] هو الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة التميمي ، والفرزدق لقبه ، يعد في الطبقة الأولى من شعراء العصر الأموي ، تميز شعره بالقوة والجزالة ، فقال عنه بعض النقاد : لو لا الفرزدق لضاع ثلث اللغة . ت ١١٠ هـ .

[9] ديوانه ١/ ٣١٦ .

ويقول الفراء في قوله تعالى : ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[1] حيث يقول الفراء : " (الأمهات) في موضع نصـــب لما ألغيت منها البا نصبت كما في قوله تعالى : ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[2] إنما كانت في كلام أهل الحجـــاز : ما هذا ببشر "[3] ويقول ابن يعيش : " أن عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء على حد همزة الاستفهام وهل "[4]. ووافقه سيبويه ذلك بقوله : " أما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما وهل) أي لا يعملونها في شيء وهو القياس ، لأنه ليس بفعل وليس (ما) كـــ (ليس) ولا يكون فيها إضمار ، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذا معناها كمعناها "[5].

ويقـــول ابن الأنبا ري : " أن (ما) في القياس يقتضي أن لا تعمل ، ولكن حينما أشبهت بليس اقتضت بأن تعمل وهي لغة القرآن الكريم "[6] . فرجح صحة كلمات البصريين وأفسد كلام الكوفيين ولما جاء من أقوال أوافق ما ذهب إليه من رأي ، والله أعلم .

تقديم معمول الفعل المقصور على الفعل نفسه

اختـــلف الـــنحاة في تقديم معمول الفعل المقصور على الفعل نفسه ، ولكل من البصريين والكوفيين تعليلهم .

فقـــال الكوفيون : " إنه لا يجوز تقديم معمول الفعل المقصور على الفعل نفسه ذلك نحو قولك :(ما طعامك آكل إلا زيد) "[7]. وكان تعليلهم على ذلك : أن زيداً لا يكون هو الفاعل بل الفاعل محذوف ، لأن التقدير فيه ما آكلاً طعامك إلا زيد والدليل على ذلك قولهم (ما خرج إلا هند) ، فلو كانت الفاعل لظهرت تاء التأنيث على الفعل "[8].

وذهب البصريون إلى : " أنه يجوز تقديم معمول الفعل على الفعل نفسه . لأن زيد مرفوع بفعل متصرف وجاز تقديم معموله عليه كقولهم : (عمر ضرب زيد)"[9].

---

[1] الآية ٢ من سورة المجادلة .

[2] الآية ٣١ من سورة يوسف .

[3] معاني القرآن ٣ / ١٣٩ . إعراب القرآن ٤ / ٢٤٨ .

[4] شرح المفصل ١ / ١٠٨ .

[5] الكتاب ١ / ٥٧ .

[6] الإنصاف ١ / ١٦٦ .

[7] المرجع السابق ١ / ١٧٣ .

[8] المرجع السابق ١ / ١٧٤ .

[9] المرجع السابق ١ / ١٧٤ .

وذهـــب ابن الأنبا ري مذهب البصريين ورد كلمات الكوفيين إلى أن أحد الأفعال مقدر مـــن جهة المعنى لا من جهة اللفظ نحو قولهم (تصبب زيد عرقاً) وفي قولهم (ما خرج إلا هند) فهند فاعل معنى ولهذا لم تثبت علامة تأنيث في الفعل على قولهم وكذلك نحو قول الشاعر :

إن امرئ غره منكن واحدة بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور[1]

والشاهد فيه : (غره واحدة) فلم يصل الفعل تاء التأنيث و تقدير الكلام غرته منكن امرأة واحدة ، والأصل في الفاعل الحقيقي التأنيث "[2] .

ولعـــدم رجوع الضمير تاء التأنيث للفعل (غره) ، أوافق ما ذهب إليه البصريون ، والله أعلم .

العامل في خبر إن

إن هي أداة من أدوات التوكيد تدخل على المبتدأ والخبر ، واختلف النحاة في عامل نصب خـــبرها ، فقـــال الكوفيون : " إن (إن) وأخواتها لا ترفع الخبر نحو قولك :إن زيداً قائم . وقد أجمعوا على أن هذه الأحرف تنصب الاسم ، لأنها شبهت بالفعل ، وما دامت مشبهة بالفعل فهي فرع والفعل أصل ، لذلك فهي أضعف منه فينبغي ألا تعمل في الخبر ، وذلك جارياً على القياس ، في حظ الفروع على الأصول "[3].

ولكـــن البصـــريين قالوا : " أنها تعمل في الخبر ،وذلك لأنها شبهت بالفعل لفظا و معنى ، ويتمثل وجه المشابهة بينهما من خمسة وجوه : الأول : أنها على وزن الفعل و الثاني : أنها مبنية على الفـــتح و الـــثالث : أنها تقتضي الفعل والرابع : أن فيها معنى الفعل والخامس : أنها تدخلها نون الوقاية . لذلك ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب كما للفعل مرفوع ومنصوب " [4].

وقـــال ابن الأنبا ري بصحة كلمات البصريين وأفسد كلمات الكوفيين وعلل على ذلك بقوله : " إنه لا يوجد في كلام العرب ما يعمل في الأسماء النصب ولا يعمل الرفع ، ومذهبهم أدى إلى تركيب قياس ، ومخالفة الأصول وهذا لا يجوز . فوجب عملها رفع الخبر لوجوب نصب الاسم "[5]. وصحة ذلك تدلل على فساد كلمات الكوفيين ، وعليه أوافق مذهب البصريين لقوة تعليلهم والله أعلم .

---

[1] شاهد الإنصاف ١ / ١٧٤ .

[2] الإنصاف ١ / ١٧٥ .

[3] المرجع السابق ١ / ١٧٦ .

[4] المرجع السابق ١ / ١٧٦ ــ ١٧٧ .

[5] المرجع السابق ١ / ١٧٨ .

العطف على اسم إن بالرفع قبل تمام الخبر

اختلف تعليل النحاة من بصريين وكوفيين حول العطف على إن قبل تمام الخبر ، فقال الكوفيون : " إنه يجوز العطف على اسم إن قبل تمام الخبر " [1] ، وقد كان تعليلهم على ذلك من وجهين هما " النقل والقياس . أما النقل فمن قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ) [2] . فقد عطف (الصابئون) على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر وهو (من آمن بالله واليوم الآخر) . أما القياس قولهم : إنه جاز مع (لا) نحو قولك (لا رجل وامرأة افضل منك) . وكذلك مع (إن) لأنه من منزلتها وهذا قياساً على (لا) " [3] .

ويرى الفراء في هذه الآية " إن رفع (الصابئون) على أنه عطف على (الذين) والذين حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه ، ولما كان واضحاً كان نصب إن ضعيفاً ، وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على الخبر " [4].

وذهب البصريون إلى : " إنه لا يجوز العطف على اسم إن قبل تمام الخبر ، وذلك كان تقول (إنك وزيد قائمان) فوجب رفع (زيد) بالابتداء ووجب أن يكون الابتداء عامل في خبر زيد ، وأن عامله في خبر الكاف ، فلو كانت عاملة لأدى ذلك لأن يعمل في اسم واحد عاملان وذلك محال " [5] .

وقد قال سيبويه [6] في الآية : " إن في الآية تقديم وتأخير ، كأنه بدأ بقوله (والصابئون) " [7] وفي مماثلة ذلك يقول في قول الشاعر :

وَإِلاَ فَاعْلَمُوا أنَّا وَأَنْتُمُ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ [8]

ففيه تقديم كأنه قال بغاة ما بقينا وأنتم [9] وقد رجح ابن الأنباري صحة رأي البصريين ورد تعليل الكوفيين بوجوه ثلاثة هي : الأول ، إن في الآية تقديم وتأخير ، الثاني : إن عطفاً على الضمير في (هادوا) ، الثالث : أن تجعل قوله تعالى (من آمن بالله واليوم الآخر) خبراً لـ (الصابئون) " [10] . ولتلك الردود التي رد بها ابن الأنباري على تعليل الكوفيين ، أميل مع رأي البصريين .

---

[1] الإنصاف ١ / ١٨٦ .

[2] الآية ٦٩ من سورة المائدة .

[3] الإنصاف ١/ ١٨٦ .

[4] معاني القرآن ١ / ٣١٠ .

[5] الإنصاف ١/ ١٨٨ .

[6] سيبويه ، هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر فارسي الأصل ، وهوتلميذ الخليل ، وكتابه أشهر الآثار النحوية ، ت ١٨٠ هـ.

[7] الكتاب ١ / ٢٩٠ .

[8] شاهد الكتاب ١/ ٢٩٠ .

[9] الكتاب ١ / ٢٩٠ .

[10] الإنصاف ١ / ١٨٩ .

عمل إن المخففة

اختلف الكوفيون والبصريون في تأثير إن المخففة في الاسم ، فقال الكوفيون : " إن (إن) لا تعمـــل في الاسم النصب " [1]. وكان تعليلهم على ذلك " أن الثقيلة أنها تعمل في الاسم لشبهها بالفعل الماضي في اللفظ وبناؤها على الفتح ، وحينما خففت زال شبهها بالفعل فبطل عملها " [2] .

وذهـــب البصريون إلى : " أنها تعمل في الاسم النصب " [3] ، وقد كان تعليلهم على ذلك نقلاً عن قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [4]. قال الدمشقي : " اختلف القراء في قراءة (وإن كلاً) فقرأ نافع [5] وابن كثير [6] وأبو بكر [7] بإسكان النون وقرأ الباقون بتشديدها " [8]حيث يقول الفراء في ذلك : " قرأ القراء بتشديد (لما) وتخفيفها ، وتشديد (إن) وتخفيفها ، فمن قال بـــ (وإن كلاً لما) جعل (ما) اسماً لـــ (إن) كما قال : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ ﴾[9]، ثم جعل اللام فيها جواباً لـــ (إنّ) وجعل اللام التي في (ليوفينهم) لاماً دخلت على نيـــة يمين فيها ، فيما بين ما وصلتها " [10] . وذكر النحاس بأن اللام للتوكيد وما صلة والخبر في (ليوفينهم) والتقدير وإن كلاً ليوفينهم .

ويقول سيبويه في قول الشاعر [11] :

وَصَدْرٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ [12]

فقد قال : " بتخفيف كأن وحذف اسمها والتقدير كأنه لدياه حقان ويجوز كأن لدييه حقان على إعمال كـــأن المخففة والهاء العائدة على الوجه والمعنى كأن لدي صاحبه حقان " [13]. وقد رجح ابن الأنباري صـــحة كلمات البصريين وأبطل رأي الكوفيين والذي أكتفى ابن الأنباري بتعليل البصريين الذي سلف ذكره في بداية المسألة . وإلى ذلك البطلان أوافق ما ذهب إليه البصريون ، والله أعلم .

---

[1] الإنصاف ١ / ١٩٥ .

[2] المرجع السابق ١ / ١٩٦ .

[3] المرجع السابق ١ / ١٩٦ .

[4] الآية ١١١ من سورة هود .

[5] نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني ، قيل أن أصله من أصفهان ، ت ١٦٩ هـ .

[6] عبد الله بن كثير كنيته أبو معبد ، من قراء مكة ، ت ١٢٠ هـ .

[7] أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد ، من مؤلفاته كتابي القراءات الصغير والكبير ، كتاب قراءة نافع ، كتاب قراءة بن كثير وغيرها .

[8] كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري ،٢ / ٢٩١ .

[9] الآية ٣ من سورة النساء . إعراب القرآن ٢ / ٣٠٥ .

[10] معاني القرآن ٢ / ٢٨ .

[11] الأعشى هو أبو بصير ميمون بن قيس ، ينتهي نسبه إلى بكر بن وائل ، ولد بقرية منفوحة باليمامة ، ت ٦٢٩ م .

[12] ديوان الأعشى / ١٤٥ .

[13] الكتاب ٣ / ١٦٤ .

زيادة اللام في خبر لكن

اختلف تعليل الكوفيين والبصريين حول زيادة اللام على خبر لكن . فذهب الكوفيون إلى : " جواز دخول اللام في خبر لكن كما يجوز ذلك في خبر إن " [1]، نحو قولهم (قام زيد لكن عمر لقائم) وجاء تعليلهم على ذلك عن طريق النقل والقياس أما النقل فمن قول الشاعر الراجز : (ولكن من حبها لكميد) [2]. وأقر بذلك ابن يعيش [3]

أما القياس " أن (لكن) هي (إن) زيدت عليها (لا) والكاف فصارت حرفاً واحداً ، كما (لـن) أصلها (لا) و (إن) فحذفوا الهمزة لكثرة الاستعمال فصارت حرفاً واحداً فكذلك (لكن) " [4].

وقال البصريون : " أنه لا يجوز دخول اللام على خبر لكن " [5]، وعللوا على ذلك بقولهم : " لأن اللام لا يخلو أن يكون لام توكيد أو لام قسم ، أما لكن فمخالف لها لأنه لو كانت اللام لام قسم أو توكيد فإنها لا تقع في جواب القسم " [6] .

وقد رجح ابن الأنباري صحة مذهب البصريين ورد كلام الكوفيين في (لكميد) فيقول هذا شاذ لا يقاس عليه ، وأما قولهم أن لا والكاف مزيدات فهذه دعوى لا دليل عليها ، والذي يدل على مخالفتها أنه لم يأت في كلام العرب دخول اللام على اسمها إذا كان خبرها ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً . نحو قولك : (لكن عندك لزيداً) " [7] . ولعدم دليل الكوفيين على قولهم أوافق ما ذهب إليه البصريون ، والله أعلم .

تعريف العدد المركب

العدد المركب هو العدد المكون من رقم آحاد مع العشرة ، وقد اختلف في تعريفه النحاة فقال الكوفيون : " إن الأعداد المركبة تدخل فيها (ال) التعريفية على المضاف والمضاف إليه " [8] نحو قولك (الخمسة العشر درهماً فقدت) ، وقد كان تعليلهم على ذلك عن طريق النقل وقد حكى الأخفش [9] موافقة العرب رأي الكوفيين وقال إذا صح ذلك النقل وجب المصير إليه [10].

---

[1] الإنصاف ١ / ٢٠٩ .

[2] الشاهد في الإنصاف ١ / ٢٠٩ وفي شرح المفصل ٨ / ٦٤ . والبيت : يلومونني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعميد

[3] ابن يعيش ، هو موفق الدين علي بن يعيش النحوي ، المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ، وكتابه شرح المفصل من أشهر كتبه .

[4] الإنصاف ١/ ٢٠٩ .

[5] المرجع السابق ١ / ٢٠٩ .

[6] المرجع السابق ١/ ٢١٤ .

[7] المرجع السابق ١ / ٢١٤ .

[8] المرجع السابق ١ / ٢١٢ .

[9] هو أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش ، وكتاب معاني القرآن وإعرابه أشهر مولفاته ، ت ٣١٥ هـ .

[10] الإنصاف ١ / ٢١٣ .

وقال البصريون : " أنه لا يجوز دخول (ال) إلا على الاسم الأول من العدد المركب " [1] وكان تعليلهم على ذلك قولهم : " لأن الاسمين المركبين بمنزلة الاسم فلا ينبغي فيها دخول (ال) على المضاف والمضاف إليه لأنه معرف وكذلك عرف العرب الاسم المركب " [2]، وذلك نحو قول الشاعر [3] :

تَفَقَأَ فَوْقَهُ الْقُلَعُ السَّوَارِي وَجُنَّ الخَازِبَازِ بِهِ جُنُونَاً [4]

حيث أدخل (ال) على القلع السواري وهي مركبة من مضاف ومضاف إليه .

ورجح ابن الأنباري صحة مذهب البصريين ونفى حجة الكوفيين فيما قالوا : " وذلك لقلته في الاستعمال وبعده عن القياس وإنما جاء شاذاً عن بعض العرب " [5] . وبما أن الشذوذ لا يؤخذ به عند كثير من النحاة أوافق ما ذهب إليه البصريون لأن الكوفيين استندوا على الشاذ ، والله أعلم .

تقديم معمول اسم الفعل عليه

اختلف تعليل الكوفيين والبصريين في تقديم معمول الفعل عليه ، وأسماء الأفعال المعروفة هي : عليك ، و دونك ، و إليك ، وصه .

فقال الكوفيون : " أنه يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه نحو قولك : زيداً عليك " [6] وكان تعليلهم على ذلك عن طريق النقل والقياس ، أما النقل فمن قوله تعالى :﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [7] فنصب كتاب الله بـ (عيكم) والقياس قولهم بالإجماع : " أن هذه الأسماء قامت مقام الفعل نحو (عليك زيداً) والتقدير إلزم زيداً ، ويرى البصريون : " أنه لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه " [8] وكان تعليلهم على ذلك قولهم عن طريق القياس " أن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل ، لأنها عملت عمله لقيامها مقامه فينبغي ألا تتصرف تصرفه ولو حصل ذلك لأدى إلى التسوية بين الفرع و الأصل وهذا لا يجوز " [9] ، ويقول النحاس: " هو مصدر على قول سيبويه

---

[1] المرجع السابق ١ / ٢١٣ .

[2] المرجع السابق ١ / ٢١٣ .

[3] نسب ابن الأنباري هذا البيت للشاعر عمرو بن أحمر ١/ ٢١٣ . وذكره ابن يعيش في المفصل ١ / ٥٧٠ . تفقا : تشقق . القلعة : السحابة . الخازباز : نوع من النبات .

[4] الإنصاف ١ / ٢١٣ .

[5] المرجع السابق ١ / ٢١٦ .

[6] المرجع السابق ١ / ٢٢٨ .

[7] الآية ٢٤ من سورة النساء .

[8] الإنصاف ١ / ٢٣٠ .

[9] المرجع السابق ١ / ٢٢٩ .

، وقيـــل هو إغراء أي إلزموا كتاب الله ، ويجوز الرفع بهذا فرض الله "[1] . ويقول الفراء في الآية " كـــتاباً مـــن الله عليكم ، أو عليكم كتاب الله ، والأول أشبه بالصواب وقل ما تقول العرب زيداً عليك أو زيداً دونك ، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله "[2]. يريد أنه منصوب على أنه مفعول مطلق مؤكد لما قبله ، ويرى البصريون : " أنه لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه "[3] .

ويقول سيبويه في قول الشاعر :

مَا إِنْ يَمَسَّ الْأَرْضَ إِلا مِنْكِبٌ مِنْهُ وَحَزْفُ السَّاقِ طَي الْمُحْمَلِ[4]

" قد يجوز لك أن تضمر فعلاً آخر كما في بعد قولك له صوت يدلك عليه ، صار بمنزلة له صوت فصار ما إن يمس الأرض بمنزله له طي ، لأنه إذا ذكر ذا عرف أنه طيان فنصب طي المحمل بإضمار فعـــل دل عـــليه قوله : ما إن يمس الأرض "[5] . وقد رجح ابن الانباري صحة كلمات البصريين ويقـــول في قول الكوفيين في الآية : " إن كتاب الله منصوبة بفعل مقدر وتقديره ، كتب كتاباً الله عليكم "[6] ، وهذا الفعل المقدر الذي نصب كتاباً على قول البصريين أوافق مذهبهم ، والله أعلم

عامل النصب في الظرف الواقع خبر

الظرف هو الزمن أو المكان الذي أخبر به ، وفيه خلاف في سبب نصبه فقال الكوفيون : " إن الظـــرف ينتصب على الخلاف إذ وقع خبراً لمبتدأ نحو قولك (زيد أمامك) "[7]. فهذا خلاف زيد قائم فخبر المبتدأ هو المبتدأ في المعنى فجاء النصب للتفريق "[8].

وقـــال البصريون : " أنه منصوب بعامل مقدر ، لأن الظرف بمعنى في ، وهي لا بد لها من شـــيء تتعـــلق به وكان تعليلهم على ذلك حملاً على المعنى فتقدير الفعل مع الظرف كتقديره مع الحرف ، ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بتقدير اسم الفاعل (مستقر) في قولك زيد أمامك "[9]

ورجح ابن الأنباري صحة كلمات البصريين ولكنه عارض قولهم تقدير اسم الفاعل مستقر وذلـــك بقوله : " إن الضمير مع الفعل يكون جملة ، وإن اسم الفاعل مع الضمير لا يكون جملة ، بل يكون مفرداً ، وذلك قياساً على الصلة في قولك رأيت الذي أمامك ، فإن المفرد لا يكون صلة

---

[1] الكتاب ١ / ٥٦٠ بتصرف. إعراب القرآن ١ / ٢٠٨ .

[2] معاني القرآن ١ / ١٦٠ .

[3] الإنصاف ١ / ٢٣٠ .

[4] شاهد الكتاب ١ / ١٨٠ .

[5] الكتاب ١ / ١٨٠ .

[6] الإنصاف ١ / ٢٣٠ .

[7] المرجع السابق١ / ٢٤٥ .

[8] المرجع السابق ١ / ٢٤٦ .

[9] المرجع السابق ١ / ٢٤٦ .

بل الصلة لا بد أن تكون جملة " [1] . ونسبة للقيمة العلمية في رد ابن الأنباري علـــى البصريـــين أوافق ما ذهب إليه ، والله أعلم .

عامل النصب في المفعول معه

لقد اختلف النحاة في عامل النصب فيه فقال الكوفيون : " أنه منصوب على الخلاف نحـو قولك : (استوى الماء والخشبة) . وقد كان تعليلهم بأن قالوا : أنه لا يحسن تكرير الفعل ولمـــا لم يحسن ذلك انتصب على الخلاف وذلك كنصب الخبر في المسألة السابقة " [2].

وقال البصريون : " إن العامل هو الفعل " [3] . وقد عللوا على ذلك بقولهم : " إن الفعـــل وإن كان في الأصل غير متعد ولكن قوي بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه " [4] . فقد قال السيرافي : " إن ما بعد الواو منصوب بالفعل لأنها بمعنى مع وهيوالواو يتقاربان " [5] .

وذهب ابن الأنباري إلى صحة كلمات البصريين حيث يقـــول : " إن الفعـــل يعمـــل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به ، فتقوية الفعل اللازم جعلته يعمل في المفعول معه "[6] .

وحجة ابن الأنباري هذه جعلتني أميل إلى ترجيح قول البصريين . والله أعلم .

تقديم الحال على الفعل العامل فيه

الحال هي وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة ،كـــ (جئت راكباً) [7] وقد اختلـــف النحـــاة حول تقديمه على الفعل العامل فيه ، ولكل تعليله ، فقال الكوفيون : " انه لا يجوز تقـــديم الحـــال على الفعل العامل فيها ، نحو قولك :(راكبا جاء زيد)"[8] . وكان تعليلهم على ذلـــك : " لأنـــه يؤدي الى تقديم المضمر على المظهر ففي راكبا ضمير يعود على زيد فتقدم عليه وهذا لا يجوز "[9]

وقال البصريون : " أنه يجوز تقديمه على الفعل العامل فيها وكان تعليلهم على ذلك عـــن طريق النقل والقياس ، أما النقل فمن كلام العرب ، وذلك في قولهم : (شتى تؤوب الحلبـــة) "[10] والشاهد في شتى والتي هي الحال مقدمة على فعلها ، أما القياس قولهم : " أنّ العـــامل متصـــرف

---

[1] الإنصاف ١ / ٢٤٧ .

[2] الإنصاف ١ / ٢٤٨ .

[3] المرجع السابق ١/ ٢٤٨ .

[4] المرجع السابق ١ / ٢٤٨.

[5] الكتاب ١ / ٢٩٧ .

[6] الإنصاف ١ / ٢٥٠ .

[7] التعريف في كتاب اوضح المسالك ٢ / ١٨٧ .

[8] الإنصاف ١/ ٢٥١ .

[9] المرجع السابق ١ / ٢٥١ .

[10] المرجع السابق ١ / ٢٥١ . المثل في مجمع الأمثال للميداني ٩٨/٢

والمتصـــرف وجب أن يكون عمله متصرفا ووجوب تصرف العمل أوجب تقديم معموله عليه ، ثم تشبيه الحال بالمفعول ، حيث يجوز تقديم المفعول على الفعل العامل فيه ، كذلك الحال "[1] .

وأكتفى ابن الأنباري بتعليل البصريين هذا ، على فساد ما ذهب إليه الكوفيون .

ولمشـــابهة الحال بالمفعول ، حيث تقديم المفعول على الفعل ، أرى أن الراجح ما ذهب إليه البصريون ، والله أعلم .

وقوع الفعل الماضي حالا

اختلف النحاة حول وقوع الفعل الماضي حالا ، فقال الكوفيون : " أنه يجوز وقوع الفعل الماضي حالا "[2] وكان دليلهم على ذلك قوله تعالى في الآية : ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [3] ثم لهـــم تعـــليل عن طريق القياس وقولهم : كلما جاز ان يكون صفة لنكرة جاز ان يكون حالا لمعـــرفة نحو قولك : (مررت بالرجل قاعدا) "[4] ويقول الفراء " والحال لا تكون الا بإضمار قد أو بإظهارها "[5] حيث يريد بقوله : جاءوكم قد حصرت صدورهم ، وزاد النحاس على ذلك بقوله : " ولا يجوز خفضه على النعت ونصبه على المبتدأ والخبر " [6] .

وقـــال البصـــريون : " أنه لا يقع الماضي حالا "[7] وكان تعليلهم على ذلك من وجهين : "الوجه الأول أن الماضي لا يدل على الحال فينبغي ان لا يقوم مقامه ، والوجه الثاني أنه يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه الآن أو الساعة ، ويجوز عندهم وقوع الماضي حالا إذا معه (قد) لأن قد تقرب الماضي لأن يكون حالا "[8] .

ويـــرى ابن الأنباري صحة قول البصريين وفساد قول الكوفيين في الآية وذلك من خمسة أوجه ، "الأول أن تكون صفة لقوم المجرورة في أول الآية ، والثاني أن تكون صفة لقوم المقدر بـــ (أو جـــاءوكم قوما) ، والثالث أن يكون خبرا بعد خبرٍ حيث أوجاءوكم ثم أخبر فقال حصرت ، والـــرابع أن يكـــون محمولا على الدعاء لا على الحال ، فكأنه يقول : (ضيق الله صدورهم) "[9].

---

[1] الإنصاف ١ / ٢٥١ .

[2] المرجع السابق١ / ٢٥٢ .

[3] الآية ٩٠ من سورة النساء .

[4] المرجع السابق ١ / ٢٥٣ .

[5] معاني القرآن ١ / ٢٤ .

[6] إعراب القرآن ١ / ٢٣١

[7] الانصاف ١ / ٢٥٣ .

[8] المرجع السابق ١ / ٢٥٣ .

[9] المرجع السابق ١ / ٢٥٤ .

وإذا ثـــبت أن الماضي يقع حالا بهذه الشروط التي ذكرها البصريون فإن عدمها ينفي وقوعه حالا فلذا أرى أنّ الأصل أن لا يقع الماضي حالا . والله أعلم .

إعراب الصفة الصالحة للخبرية إذا وجد معها ظرف مكرر

اختلف النحاة في اعراب الصفة الصالحة للخبرية ، فقال الكوفيون : " وجوب النصب في مثل هذه الصفة "[1] وجاء تعليلهم على ذلك عن طريق النقل والقياس ، أما النقل فقد جاء ذلك في الذكـــر الحكـــيم حيث قوله : ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا . . . ﴾[2] وقد قال الدمشقي : " قرأ حمزة والكسائي وخلف [3] وحفص [4] بضم السين وقرأ الباقون بفتحها " [5]

واما القياس " فان تحصل اذا حمل الظرف الثاني على النصب ، نحو قولك (فيها زيد قائما فيها) فيكون الظرف الثاني حالا "[6]

وقال البصريون : " إن النصب لا يجب اذا كرر الظرف ، وهو خبر المبتدأ ، بل يجوز فيه الرفع كما فيه النصب " [7] . وكان دليهم على ذلك قولهم : " الدليل على أنّ الرفع جائز أنا اجمعنا عـــلى أنّـــه اذا لم يتكرر الظرف أنه يجوز فيه الرفع والنصب ، فكذلك إذا تكرر ، لأن قصارى ما تقدر أن يكون مانعا تكرار الظرف ، لأن (في) الأولى تفيد ما تفيد الثانية الا أنّ الثانية تذكر على سبيل التوكيد ، والتوكيد شائع في كلام العرب "[8]

وقـــد رجح ابن الأنباري كلمات البصريين ورد كلمات الكوفيين وذلك بقوله : " أنه لا يوجـــد مـــا يمنع جواز الرفع ... ثم يقول أيضا في قولهم : بتكرار الظرف أن الأولى تفيد ما تفيده الـــثانية ، فهذا لا يدل على بطلان فائدة الثانية لأن العرب تؤكد اللفظ بتكراره فتقول : (لقيت زيداً زيداً) "[9] . وما دام أنه قد ثبت أنّ العرب تؤكد الظرف بتكراره وذلك مما يثبت فائدة الثاني لذلك أوافق ما ذهب اليه البصريون ، والله اعلم .

العامل في المستثنى النصب

المســـتثنى هـــو الاســـم المنصـــوب الواقع بعد الأداة الاستثنائية وقد اختلف الكوفيون والبصريون في عامل النصب فيه .

---

[1] الإنصاف ١ / ٢٥٨ .

[2] الآية ١٠٨ من سورة هود .

[3] هو خلف بن حيان بن محرز ، أحد القراء .

[4] أبو عمر حفص بن عمر من أهل البصرة ، وهو أحد القراء السبعة .

[5] كتاب النشر ٢ / ٢٩٠ . اعراب القرآن ٢ / ١٨٤ .

[6] الإنصاف ١ / ٢٥٨ .

[7] المرجع السابق ١ / ٢٥٩ .

[8] المرجع السابق ١ / ٢٥٩ .

[9] المرجع السابق ١ / ٢٦٠ .

فقال الكوفيون : " أن العامل فيه إلا " [1]. وقد اختلفوا في ذلك فيرى الفراء أن إلا مركبة من (إن) و (لا) ثم خففت إن وأدغمت في لا ، وقال الكسائي أنه منصوب بتأويل قام القوم إلا زيد لم يقم ، وحكى أيضاً أنه مشبه بالمفعول وكان تعليلهم على ذلك أن إلا هي العاملة (أنها تقوم مقام استثني) .

ويرى البصريون : " أن العامل هو الفعل لعدم تعديه تقوى بإلا للعمل في المستثنى النصب ، وذلك كتعدية الفعل للمفعول معه قوي بالواو وهذا قياساً " [2]. حيث يرى المبرد أن الناصب إلا وهـي بمعنى الفعل أعني وذلك بقوله : " ولما قلت إلا زيداً في قولك كانت إلا في قولك أعني زيداً واستثني في من جاءني زيد فكانت بدلاً من الفعل "[3] . وقد خالف المبرد سيبويه بقوله : " أعلم أن إلا يكـون الاسم بعدها على وجهين ، الأول أن إلا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تـلحقه ، والثاني أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله ، عاملاً فيه ما قبله من الكلام وتوضـيح الآخـر في قولـه : (ما أتاني إلا زيد). تجري مجرى (ما أتاني زيد) " [4] . ونجد ان ابن الانـباري عـلل ببطلان تعليل الكوفيين وذلك بخمسة وجوه "الأول حينما قالوا قامت إلا مقام اسـتثني أدى ذلك لإعمال معاني الحروف ، وهذا لا يجوز ، والثاني لو ان العامل إلا بمعنى استثني لوجب ألا يجوز في المستثنى النصب ، والثالث أنه يبطل بقولك قام القوم غير زيد ، فغير منصوبة ، فإمـا أن تكـون منصوبة بتقدير ، وإما أن تكون منصوبة بنفسها ، وإما أن تكون منصوبة بالفعل الـذي قبلها ، والرابع لماذا قدروا استثني فنصبوا ؟ فهلا قدروا امتنع فرفعوا ؟ ، والخامس أن إذا أعملنا إلا بمعنى أستثني كان الكلام جملتين ، وإذا أعملنا الفعل كان الكلام جملة واحدة " [5] .

وإلى قوة الحجة في هذه الردود أرى ان الراجح ما ذهب إليه البصريون ، والله أعلم .

مجيء إلا بمعنى الواو

اختـلف النحاة في مجيء إلا بمعنى الواو والتي تكون عاطفة . فقال الكوفيون : " تأتي إلا بمعـنى الـواو وعللوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[6]" [7].

---

[1] الإنصاف ١ / ٢٦١ .

[2] المرجع السابق ١ / ٢٦١ .

[3] المقتضب ٤/ ٣٩٠ .

[4] الكتاب ٢ / ٣١٠ ، بتصرف.

[5] الإنصاف ١ / ٢٦٣ .

[6] الآية ١٥٠ من سورة البقرة .

[7] الإنصاف ١ / ٢٦٦ .

وقال البصريون : " أنها لا تكون بمعنى الواو " [1] ، وكان تعليلهم على ذلك قولهم : " لأن إلا للاستثناء ، والاستثناء يخرج الثاني عن حكم الأول ، وأما الواو للجمع بينهما في الحكم " [2]. وذلك كقول الشاعر [3] :

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَاناً أُسَائِلُهَا ... عَيتَ جَواباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ
إِلاَّ الْأَوَارِيَ لَأْياً مَا أُبَيِّنُهَا ... وَالنُّؤَى كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ [4]

ويقول سيبويه : " أعلم أن معنى ما أنتصب بعد أو على إلا أن تقول لألزمنك أو تقتضيني ، فالمعنى لألزمنك إلا أن تقتضيني "[5] . ويقول النحاس في قوله تعالى : " الذين ظلموا منهم في موضع نصب استثناء ليس من الأول ، وفي لأتم نعمتي عليكم يقول : قال الأخفش : هو معطوف على (لئلا) ، أي ولأن أتم نعمتي عليكم " [6] . ويقول ابن الانباري أن الراجح قول البصريين وينكر على الكوفيين قولهم : " إن الاستثناء هنا بمعنى لكن ، والتقدير لكن الذين ظلموا وكذا أيضاً في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ . . . ﴾ [7] . فهكذا هو استثناء منقطع كما قال ابن الانباري أيضاً في هذه الآية . ولقوة حجة ابن الانباري في التدليل على الاستثناء المنقطع أوافق ما ذهب إليه ، والله أعلم .

تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام

اختلف النحاة من كوفيين وبصريين في تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام ولكل فريق رأيه وتعليله .

فقال الكوفيون : " أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام وعللوا على ذلك نقلاً عن كلام العرب وذلك نحو قول الكميت [8] :

فَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ... وَمَا لِي إِلَا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ [9]

فقد تقدمت إلا في أول الكلام " [10] .

---

[1] الإنصاف ١ / ٢٦٦ .

[2] المرجع السابق ١ / ٢٦٩ .

[3] النابغة الذبياني هو زياد بن معاوية بن حبان بن جناب بن يربوع ، ت ٦٠٤ هـ .

[4] ديوانه / ٤٧ . أصيلان : مصغر أصل . الأواري : جمع الآري وهو حبل يدفن في الأرض . لأياً : شدة . النؤى : الحفرة . الجلد : الأرض الصلبة .

[5] الكتاب ٣ / ٤٧ ، بتصرف .

[6] إعراب القرآن ١ / ٨٥ .

[7] الآية ٦ من سورة التين .

[8] الكميت بن زيد الأزدي الكوفي أشهر شعراء الشيعة الهاشميين ، ولد ونشأ بالكوفة ، ت ١٢٦ هـ .

[9] جواهر الأدب ٢ / ١٥٣ .

[10] الإنصاف ١ / ٣٧٣ .

وأمـــا البصريون قالوا : " أنه لا يجوز ذلك " [1] . وجاء تعليلهم على ذلك بقولهم : " أنه يؤدي إلى ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وهذا لا يجوز .... ومنهم من قال أن الاستثناء يضارع البدل فـــلما جارى البدل امتنع تقديمه كما امتنع تقديم البدل " [2] . حيث يقول سيبويه : " زعم الخليل أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم ان يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه ، لأن الاســـتثناء إنما حده أن تتداركه بعدما تنفي فتبدله " [3] . وقد رجح ابن الأنباري صحة كلمات البصريين وأفسد رأي الكوفيين بقوله : " ان الاستثناء إذا وقع الكلام يكون له ما قبله وذلك نحو قول الشاعر :

خَلاَ إنَّ العِتَاقَ مِنْ المَطَايَا خَصَيْنَ بِهِ فَهُنَّ إليْهِ شُوسُ [4]

فـــإن المســـتثنى في الـــبيت أن العتاق من المطايا له ما قبله فيما سبق من كلام وهذا على رأي ابن الانباري كما حكى وقد أتى بحرف خلا في بداية الكلام والذي حكى عنه سيبويه انه حرف استثناء في بعـــض الـــلغات " [5] . وعليه ما دام الاسم المستثنى يأتي بعد إلا الاستثنائية أو أخواتها ويفهم أنه استثني من شيء فعلى ذلك أوافق ما ذهب إليه ابن الانباري ، والله تعالى اعلم .

حاشا فعل أم حرف أم ذات وجهين ؟

حاشا من المتعارف عليه أنها حرف استثناء ، ولكن اختلف النحاة في فعليتها واسميتها فقال الكوفيـــون : " إنهـــا فعل ماضي ، ومنهم من قال أنها فعل استعمل استعمال الأدوات " [6]. وكان تعليلهم على فعليتها قولهم : " أنه يتصرف وذلك نقلاً عن تصرفه في قول النابغة :

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحد [7]

ومـــنهم من قال الدليل على فعليته اسقاط أحد حروفه نحو قوله تعالى : ﴿حَاشَا لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [8] حيـــث يقول الفراء : "حاشا لله بالألف بمعنى معاذ الله " [9] . وقد قرأ ابو عمر [10] بألف بعد الشين

---

[1] الإنصاف ١ / ٢٧٣ .

[2] المرجع السابق ١ / ٢٧٦ .

[3] الكتاب ٢ / ٣٣٥ .

[4] شاهد الإنصاف ١ / ٢٧٧ . وقد نسبه ابن الانباري إلى أبو زيد الطائي . العتاق : الأصيلة . خصين : أحست . الشوس : جمع أشوس ، وهو النظر بمؤخرة العين .

[5] الإنصاف ١ / ٢٧٧ . الكتاب ٢ / ٣٠٩ .

[6] الإنصاف ١ / ٢٧٨ .

[7] ديوان النابغة / ٥٢ .

[8] الآية ٣١ من سورة يوسف .

[9] معاني القرآن ٢ / ٤٢ .

[10] هو زبان بن العلاء بن عمار ، إمام البصرة ومقرئها ،ت ١٥٧ .

لفظـاً في حالة الوصل وقرأ الباقون بحذفها "[1] . وخالفهم النحاس بقوله : " أن الحرف لا يحذف منه شيء "[2] .

وذهـب البصريون إلى : " أنه حرف جر " وكان تعليلهم على ذلك عدم دخول ما عليه كمـا يقـال في (ما خلا) "[3]. وهي حرف عند سيبويه يجر ما بعده وهو مع ما بعده في موضع نصب وفيه معنى الاستثناء "[4] .

وقد رجح ابن الأنباري صحة رأي البصريين وأعترض رأي الكوفيين قولهم " أن ما حاشا مـأخوذة من لفظ حاشا بعيداً عنه وليس متصرفاً من حاشا كما قال النحاس في سورة يوسف عند إعرابه لقوله تعالى: (ما هذا بشر) النصب أولى لأنه قد صح | أنها فعل لقولهم حاشا لزيد والحرف لا يجوز أن يحذف منه .

ولأنها حرف عند سيبويه أرى أن الراجح ما ذهب إليه البصريون ، والله أعلم .

علة بناء غير

غير هي أداة من أدوات الاستثناء ، "وقد اتفق الكوفيون والبصريون في بنائها ، ولكنهم اختلفوا في تعليل بنائها "[5] فقال الكوفيون : " إنها مبنية على الفتح في حالة إضافتها إلى متمكن أو غـير متمكن "[6] . وذلك قياسا على إضافة فزع إلى يومئذ في قوله تعالى : ﴿وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ﴾[7] . ولهم تعليل آخر قولهم : " أنها تقوم مقام (إلا) الاستثنائية لأن الأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب بناؤها "[8] .

وذهـب البصـريون إلى : " أنها يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن ، بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن "[9] وكان احتجاجهم على ذلك قولهم : " لأن الإضافة إلى غير المتمكن تجوّز في المضاف البناء "[10] واستندوا أيضا على قوله تعالى : ﴿وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ﴾. حيث يقول

---

[1] النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٩٥ .
[2] إعراب القرآن ٢ / ٣٢٦ .
[3] الإنصاف ١ / ٢٧٨ .
[4] الكتاب ٢ / ٣٤٩ .
[5] الإنصاف ١/ ٢٨٧ .
[6] المرجع السابق ١/٢٨٧ .
[7] الآية ٨٩ من سورة النمل .
[8] الإنصاف ١/ ٢٨٧ .
[9] المرجع السابق ١ / ٢٨٧ .
[10] المرجع السابق ١ / ٢٨٨ .

النحاس : " جعل يومئذ مبنياً على الفتح ، مضافاً إلى غير متمكن "[1] وقد قال ابن الجزري[2] " قرأ الكوفيون بتنوين (فزع) ، وقرأ الباقون من غير تنوين "[3] .

ويقول سيبويه : " زعم الخليل أنه يجوز أن تقول (آتيك اليوم غدوةً وبكرةً)"[4] .

ويرى ابن الأنباري فساد تعليل الكوفيين : " دل على فساد تعليل ما ادعيتموه وذلك مما وقع الإجماع على خلاف غير ذلك "[5].

ولضعف تعليل الكوفيين أميل إلى رأي ابن الأنباري والله أعلم .

سوى بين الاسمية و الظرفية

لقد اختلف النحاة في سوى بين الاسمية والظرفية ، فقال الكوفيون : " إنها تكون اسماً وتكون ظرفاً "[6]. وكان تعليلهم على ذلك قولهم : " دخول حرف الخفض عليها "[7] وذلك نحو قول الشاعر:

وَلاَ يَنْطِقُ الْمَكْرُوهَ مِنْ كَانَ مِنهُمُ ... إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سِوَائِنَا[8]

وقال البصريون : " إن سوى منصوبة على الظرفية ، وتخرج على ذلك لضرورة الشعر "[9] . و قد استندوا على بقول لبيد[10] :

وَأَبْذِلْ سَوَامَ الْمَالِ إِنَّ ... سِوَاءَهَا دُهْمٌ وَجُونَا[11]

فجعل (سوى) ظرفاً متعلقاً بمحذوف يقع خبراً لـ (إن) مقدماً على اسمها (دهماً) ، وذلك قياساً على (لدينا) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً وَجَحِيمًا ﴾[12].

حيث يقول النحاس : " أنكالاً اسم (إن) ، والواحد نكل ، والظرف (لدينا) خبر(إن) مقدم "[13] .

---

[1] إعراب القرآن ٢٢٤/١ .

[2] هو الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي ، ت ٨٣٣ هـ .

[3] النشر ٢/ ٣٤٠ .

[4] الكتاب ٣ / ٢٩٤ .

[5] الأنصاف ١ / ٢٩٠

[6] المرجع السابق ١ / ٢٩٤ .

[7] المرجع السابق ١ / ٢٩٦ .

[8] شاهد الكتاب ١/ ٣١ . وشاهد الإنصاف ١/ ٢٩٦ .

[9] المرجع السابق ١ / ٢٩٦ .

[10] لبيد هو أبو عقيل لبيد بن ربيعة العامري ، نشأ بالكوفة ، ت ٤١ هـ .

[11] ديوان لبيد / ٢٦٣ . ورواية الديوان : وأبذل سنام القدر إن * سواءها دهماً وجوانا . سنام القدر : أعلاه ، الدهم : هم الناس ، الجون : الشديد السواد من الخيل والإبل .

[12] الآية ١٢ من سورة المزمل .

[13] إعراب القرآن ٥ / ٥٨ .

ويقـــول سيبويه : " زعم الخليل في قولك : وما أتاني القوم سواك ، كقولك : أتاني القوم مكـــانك ، ومـــا أتاني أحد مكانك ، لان في سوى معنى الاستثناء " [1] ، وبهذا التمثيل الذي أجراه الخليل جعلها بمنزلة ظرف .

ويرى ابن الأنباري الراجح قول البصريين فيقول : " أنه يجوز عندنا أن تخرج عن الظرفيه في ضـــرورة الشعر ، ولم يقع الخلاف في حال الضرورة ، وإنما فعلوا ذلك واستعملوها اسماً بمنزلة (غـــير) في حال الضرورة لأنها بمعنى غير " [2]. ونسبة لعدم قياس الكوفيين على الأصل أوافق ما ذهب إليه البصريون . والله أعلم .

كم من حيث الإفراد والتركيب

كـــم المـــتعارف عليها هي اسم يفيد الاستفهام والتخبير ، وقد اختلف النحاة في تركيبها وإفرادها ، فقال الكوفيون : " أنها مركبة " [3]. وكان تعليلهم على ذلك قولهم : " لأنها (ما) زيدت عـــليها الكـــاف كما في (لما) زيدت عليها اللام " [4]. وعلى مثل ذلك قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[5].

وذهب البصريون إلى " أنها مفردة وذلك لأن الأصل هو الإفراد ، وأما التركيب ففرع ، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل " [6].

ويقول النحاس في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ :" الكاف في كمثله زائدة للتوكيد لا موقع لها من الإعراب ، ولكن موضع (مثله) موضع نصب ، والتقدير مثله شيء وهو السميع البصـــير " [7]. ويقـــول سيبويه : " أعلم أن لـــ (كم) موضعين ، أحدهما الاستفهام وهو الحرف المستفهم به بمنزلة (كيف) و (أين) والموضع الآخر موضع الخبر ، ومعناها معنى (رب) " [8]

وأما ابن الأنباري يرى صحة كلمات البصريين حيث يقول : " إن اسكان الميم في (لم) لا يجـــوز إلا في ضـــرورة الشعر ، وليس فيه صحة ... ويقول إن الكاف زائدة في قوله تعالى (ليس كمـــثله شيء) ، إن مثل بمعنى هو ، لأن المثل في كلام العرب يطلق ويراد به الشيء نفسه ، تقول

---

[1] الكتاب ٢ / ٣٥٠ .

[2] الإنصاف ١/ ٢٩٧ .

[3] المرجع السابق ١ / ٢٩٨ .

[4] المرجع السابق ١ / ٢٩٨ .

[5] الآية ١١ من سورة الشورى .

[6] الإنصاف ١ / ٢٩٨ .

[7] إعراب القرآن ٤ / ٧٤ .

[8] الكتاب ٢/ ١٥٦ . شرح المفصل ٢ / ١٢٧ .

الرجل منهم مثلي لا يفعل هذا " [1] ، وعليه أوافق ما ذهب إليه البصريون لاستخدامهم الأصل في القياس حول كما . والله أعلم .

حكم تمييز كم إذافصل بينه وبينها

تمييز كم هو الاسم المجرور الذي يأتي بعدها ، نحو قولك : (كم طفلة ماتت حزناً) . وقد اختلف النحاة حول حركة تمييزها إذا فصل عنها . فقال الكوفيون : " أنه إذا حصل الفصل يكون التمييز مخفوضاً " [2] واستدلوا على ذلك بالنقل والقياس . أما النقل فمن قول الشاعر :

كَمْ بِجُودِ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ [3]

أمـــا القيـــاس : " إن خفـــض التمييز بعد (كم) بتقدير (من) نحو قولك : (كم رجل أكرمت) أي كم من رجل أكرمت ن والتقدير يكون في حال الفصل أو عدمه ، فكما ينبغي كون الاسم مخفوضاً في عدم الفصل ، كذلك مع وجود الفصل " [4] .

وقال البصريون : " لا يجوز فيه الجر " [5]، وعللوا على ذلك بقولهم : " لأن كم هي العاملة فيما بعدها ، وإنها بمنزلة عدد مضاف لما قبله ، وإذا فصل بينها بظرف أو حرف جر بطلت الإضافة ، لأن الفصـــل بـــين الجـــار والمجرور بالظرف لا يجوز في اختيار الكلام فعدل إلى النصب لامتناع الفصل بينهما " [6]. وذلك نحو قول الشاعر :

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لاَ أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ [7]

حيث فصل بينم (كم) وتمييزها وهو (فضلاً) وكان منصوباً .

وقد ورد في الهامش لعبد السلام هارون قوله : " و سيبويه يوجب النصب في هذا للفصل إلا لضرورة " [8] .

وابن الأنباري يرى صحة كلمات البصريين ويبطل مذهب الكوفيين وذلك بقوله : " لأنه جـــاء شـــاذاً في الشـــعر ... ويقول أيضاً إن العامل في الاسم بعد (كم) ليس (من) بل العامل (كم) " [9] .

---

[1] الإنصاف ١ / ٣٠١ .

[2] المرجع السابق ١ / ٣٠٣ .

[3] شاهد الإنصاف ١/ ٣٠٣ . والكتاب ١ / ٢٩٦ . وقد نسب إلى أنس بن زنيم الكناني من قبيلة بكر . المقرف : اللئيم .

[4] الإنصاف ١/ ٣٠٥ .

[5] المرجع السابق ١/ ٣٠٥ .

[6] المرجع السابق ١/ ٣٠٥ .

[7] شاهد الإنصاف ١/ ٣٠٥ . وقد نسبه محمد محي الدين إلى القطامي عمير بن شييم ، من قصيدة مدح فيها عبد الواحد بن الحكم . الاقتار : البخل .

[8] حاشية الكتاب ٢/ ١٦٥ .

[9] الإنصاف ١/ ٣٠٦ .

وعـــليه أوافق تعليلل البصريين وذلك لاعتماد قياس الكوفيين على الشاذ للضرورة . والله أعلم .

بنـاء المنـادى وإعـرابـه

المـــنادى المفرد كما قال ابن هشام : " أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به ، فيدخل في ذلك المركب المزجي ، والمثنى ، والمجموع " [1]. وقد اختلف النحاة في إعرابه وبنائه .

فقال الكوفيون : " إن المنادى المفرد المعرف مرفوع من غير تنوين ، وذهب الفراء إلى أنه مبني على الضم ، وليس بفاعل " [2] . وكان تعليلهم على قولهم : " أنه وجدناه لا معرب له يصحبه من رافع ، ولا ناصب ، ولا خافض ، فرفعوه من غير تنوين ليفرقوا بينه وبين ما هو مرفوع برافع ، فوجـــب أن يكون مرفوعاً ، لأن الاسم الثاني حل محل ألف الندبة ، والذي يدل على أنه منصوب عدم وقوع الحال معه ، فلا يصح أن تقول (يا زيد راكباً) " [3].

أمـــا البصـــريون فقالوا : " أنه مبني ، وإن كان في الأصل أن يكن معرباً لأنه أشبه بكاف الخطاب "[4]. وجاء تعليلهم على ذلك قولهم : " أنه أشبه بكاف الخطاب وهي مبنية ، ووجه الشبه بينهما في ثلاثة أوجه : وهي الخطاب ، التعريف ، الإفراد ... ومنهم من قال أنه مبني لوقوعه موقع اســـم الخطاب ، ففي (يا زيد) ممكن أن تقول (يا إياك) فلذلك وجب أن يكون مبني على الضم لوجهـــين : الأول أنـــه يلتـــبس مع ما لا ينصرف فبطل بناؤه على الفتح ، والثاني أنه يلتبس مع المضـــاف إليه فبطل بناؤه على الكسر ... وذهب بعضهم إلى أن العامل في المنادى (أدعو) المقدرة دون الياء" [5] . ووافقهم سيبويه على ذلك بقوله : " أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبداً " [6] . حيث يقول في قول الشاعر [7] :

وإِنِّيَ وَأَسْطَارٌ سُطِرْنَ سَطْرَاً لِقَائِلُ يَا نَصْرُ نَصْراً نَصْرَاً [8]

حيـــث نصب نصراً الثانية حملاً على محل نصر الأولى لأنها في موقع نصب على أنه جعل (نصراً) عطف البيان ونصبه وذلك على رأى سيبويه [9] . ويرى ابن الأنباري صحة مذهب البصريين ، ورد

---

[1] أوضح المسالك ٣ / ٣٠٥ .

[2] الإنصاف ١ / ٣٢٣ .

[3] المرجع السابق ١ / ٣٢٣ .

[4] المرجع السابق ١ / ٣٢٤ .

[5] المرجع السابق ١ / ٣٢٦ .

[6] الكتاب ١ / ١٨٣ .

[7] هو رؤبة بن العجاج أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة البصري الشاعر ، ولد سنة ٦٥ هـــ ، وعاش في البادية ، وشعره من بحر الرجز ، ت ١٤٥ هـــ .

[8] ديوانه / ١٧٤ .

[9] الكتاب ٢ / ١٨٦ .

مذهـــب الكوفيين بقوله : " أنه لا معرب له ... ثم يستنكر قولهم أنا رفعناه . فكيف رفعتموه دون رافـــع ، وهـــل لذلك نظير في العربية " [1]. ونسبة لعدم النظير في العربية لقول الكوفيين أوافق ما ذهب إليه البصريون . والله أعلم .

نداء الاسم الذي فيه الـ

ما فيه ال هو الاسم المعرفة ، وقد اختلف الكوفيون والبصريون في ندائه .

فقـــال الكوفيـــون : " إنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام ، نحو قولك (يا الرجل) و (يا الغلام) . وكان تعليلهم قولهم : " أن ذلك قد جاء في كلامهم "[2] نحو قول الشاعر :

فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا [3]

وقال البصريون : " أنه لا يجوز ذلك "[4] وكان تعليلهم على ذلك بأن قالوا : " إن الالف واللام تفيد التعريف و (يا) تفيد التعريف ، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان ، لهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الاسم المنادى نحو (يا زيد) "[5] .

ويقول سيبويه : " وأعلموا أنه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف واللام البتة ، إلا أنهم قد قالوا : (يا الله اغفر لنا) وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الالف واللام لا يفارقانه "[6] .

ويرى ابن الأنباري أن الراجح رأي البصريين وينفي حجة الكوفيين بقوله : " أن قولهم (يا التي) التقدير فيها يا أيتها التي فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، على أن هذا قليل إنما يجيء في الشـــعر شـــاذاً فـــلا حجـــة لهم فيه " [7] . ولضعف تعليل وحجة الكوفيين أوافق ما ذهب إليه البصريون ، والله أعلم .

الجـر بـواو رب

اختـــلف الـــنحاة في عمل الواو ، فقال الكوفيون : " إن الواو هي التي تعمل الجر " [8]. وكـــان تعليـــلهم على ذلك قولهم : " لنيابتها عن رب لذلك كانت هي الخافضة وذلك نحو قول الراجـــز : وبـــلدة ليس فيها أنيس [9] . وقال البصريون : " إن الواو ليست عاملة ، والعامل هو

---

[1] الإنصاف ١ / ٣٢٧ .

[2] المرجع السابق ١ / ٣٣٥ ــ ٣٣٦ .

[3] شاهد شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ٣ / ٢٦٤ . ولم يحدد قائله وروايته لعجزه . إياكما أن تعقبانا شراً .

[4] الإنصاف ١ / ٣٣٦ .

[5] المرجع السابق ١/ ٣٣٧ .

[6] الكتاب ٢ / ١٩٥ .

[7] الإنصاف ١ / ٣٣٨ .

[8] المرجع السابق ١ / ٣٧٦.

[9] شاهد الإنصاف ١ / ٣٧٦ .

(رب) المقـــدرة والواو عاطف " [1] . وكان تعليلهم على ذلك قولهم : " إن الواو عاطفة ، وذلك لظهورها مع رب نحو (ورب بلد) .

ويقـــول سيبويه : " وإذا أعملت العرب شيئاً مضمراً ، لم يخرج عن عمله مظهراً في الجر والرفع والنصب ، تقول : (وبلد) تريد (ورب بلد) كما تقول (زيداً) تريد عليك زيداً "[2].

وابـــن الأنـــباري يرى صحة مذهب البصريين وفساد مذهب الكوفيين حيث قال : " إن الواو ليست نائبة عن (رب) ولا عوضاً عنها ، وأنه يحسن ظهورها معها " [3] .

وبمـــا أن الـــواو ليست عوضاً عن رب لذلك ليس لها عمل وبذلك أوافق ما ذهب إليه البصريون . والله أعلم .

إعراب الاسم الواقع بعد مذ ومنذ

اختـــلف النحاة حول إعراب الاسم الواقع بعد مذ ومنذ ، فقال الكوفيون : " إن الاسم بعدها ارتفع بتقدير اسم محذوف . حيث قال الفراء : أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف " [4].

وكان تعليلهم على ذلك قولهم : " أن مذ ومنذ مركبة من (إن وإذ) فكان الرفع بتقدير فعل ، لأن الفعل يحسن بعد إذ ، والتقدير في قولك ما رأيته مذ يومان ، ما رأيته منذ مضى يومان " [5].

ويقـــول البصريون : " أنهما اسمان مبتدءان ، ويرتفع ما بعدهما لأنه خبر عنهما ، ويكونان جـــارين فيكون ما بعدهما مجروراً بهما " [6] . وكان تعليلهم على ذلك قولهم : " أن مذ ومنذ معناهما الأمد ن نحو (ما رأيته منذ يومان) أي أمد انقطاع الرؤية يومان فأمد مبتدأ ، فكذلك ما قام مقامه فيكـــون ما بعدهما خبر عنهما ، ويقول المبرد : " فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدهما خبر . غير أنهما لا تقع إلا في الإبتداء لقلة تمكنها ، وأنها لا معنى لها في غيره ، وأما الموقع الذي ينخفض فيه ما بعدهـــا فإنها تفهم بمعنى في " [7] . ويرى ابن الأنباري صحة مذهب البصريين وفساد رأي الكوفيين وذلـــك بقوله " لا دليل على أنهما من (من) و (إذ) المركبتين ... ويقول إن لحرفين إذا ركبا بطل عمل كل منهما ، وحدث حكمٌ آخر كما في (لو لا) و (لو ما) و(ألا) "[8] .

---

[1] الإنصاف ١ / ٣٧٧ .

[2] الكتاب ١ / ١٠٦ .

[3] الإنصاف ١ / ٣٨١ .

[4] المرجع السابق ١ / ٣٨٢ .

[5] المرجع السابق ١ / ٣٨٢ .

[6] المرجع السابق ١ / ٣٩١ .

[7] المقتضب ٣ / ٣٠ .

[8] الإنصاف ١ / ٣٩٢ .

ونسبة لحدوث حكم جديد في الحرفين إذا ركبا أوافق ما ذهب إليه ابن الأنباري ، معضداً رأي البصريين . والله أعلم .

عمل حرف القسم محذوفا من غير عوض

اختلف تعليل البصريين والكوفيين في عمل حرف القسم المحذوف بغير عوض فقال الكوفيون : " انه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف القسم من غير عوض " [1]. وكان تعليلهم بان قالوا : " انه قد جاء عن العرب انهم يلقون الواو من القسم " [2].

وقال البصريون : " انه لا يجوز ذلك إلا بعوض " [3] . وكان تعليلهم على ذلك قولهم : " أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف ، و إنما تعمل في بعض المواضع إذا كان لها عوض ، ومن تمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة " [4].

وقال المبرد : " اعلم أن من يقول : (آلله لأفعلن) ، يريد الواو فيحذفها في الجر ، وليس هذا بجيد في القياس ، ولا معروف باللغة ، ولا جائز عند كثير من النحويين ، وإنما ذكرناه لأنه شيء قد قيل وليس بجائز عندي ، لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض " [5] . وعلى هذا سيبويه ، ويزيد على ذلك بقوله : " وإذا حذفت المحلوف به حرف الجر نصبته كما تنصب حقاً إذا قلت إنك ذاهب حقاً ، فالمحلوف به مؤكد به الحديث ، كما تؤكده بالحق " [6] .

ويرى ابن الانباري صحة ما ذهب إليه البصريون ، ويرد ما ذهب إليه الكوفيون من تعليل في قولهم (آلله لأفعلن) : " فإنما ذلك مع هذا الاسم خاصة ، خلاف القياس لكثرة استعماله ، كما جاز دخول حرف النداء مع الألف واللام .. والذي يدل على عدم عمل حرف الخفض محذوفا أن هذا الاسم علما فجاز أن يختص بما لا يكون في غيره " [7].

ولقوة تعليل ابن الانباري أرى أن الراجح ما ذهب إليه ، والله اعلم .

اللام الداخلة على المبتدأ بين الابتدائية و القسمية

اختلف النحاة في اللام الداخلة على المبتدأ ، فقال الكوفيون : " هي لام جواب قسم مقدر " [8] وكان تعليلهم على ذلك بان قالوا : " أنها يليها الاسم المنصوب ولو كانت لام ابتداء لم

---

[1] الإنصاف ١/ ٣٩٣ .

[2] المرجع السابق ١/ ٣٩٣ .

[3] المرجع السابق ١ / ٣٩٣ .

[4] المرجع السابق ١ / ٣٩٦ .

[5] المقتضب ٢/ ٣٣٥ .

[6] الكتاب ٣ / ٤٩٧ .

[7] الإنصاف ١ / ٣٩٧ .

[8] المرجع السابق ١/ ٣٩٩ .

يلها إلا المرفوع " [1] وذلك نحو قولك : (لزيد افضل من عمرو) .

وقـــال البصريون : " أنها لام ابتداء " [2]. وكان تعليلهم على ذلك قولهم : " أنها اذا دخلت عـــلى المنصـــوب (بظننت) أوجبت له الرفع وذلك نحو قولك : (ظننت لزيد قائم) مع أن الظن ليس محمولا فأوجبت له الرفع بالابتداء بعد أن كان منصوبا فدل على أنها لام ابتداء " [3].

ويرى ابن الانباري صحة رأي البصريين حيث يقول : " الأصل في اللام هاهنا أن تدخل عـــلى زيد في قولك : (لطعامك زيد آكل) و إنما دخلت على المفعول الذي هو معمول الخبر لأنه قـــدم في صـــدر الكلام ووقع موقع المبتدأ فجاز دخول اللام عليه ، لأن الأصل في هذه اللام أن تدخـــل عـــلى المبـــتدأ، فـــإذا وقع المفعول موقعه جاز أن تدخل هذه اللام عليه كما تدخل على المبتدأ " [4].

وعليه أوافق ما ذهب إليه البصريون وذلك لقوة حجة ابن الأنباري على الكوفيين ، والله أعلم .

إلقاء علامة الندبة على الصفة

علامـــة الـــندبة هي الألف والهاء على الاسم المندوب ، وقد اختلف النحاة في القاء هذه العلامـــة على الصفة ، فقال الكوفيون : " انه يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة " [5]، وكان تعليـــلهم قولهـــم : " إن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه ، فاذا جاز أن نلقى علامة الندبة على المضاف إليه ، جاز أن تلقى على الصفة . نحو قولك :(وا علام عمراه) " [6].

وقال البصريون : " انه لا يجوز ذلك " [7] ، وكان تعليلهم على ذلك قولهم : " أن علامة الندبة إنما تلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لمد الصوت ، وليس ذلك موجودا في الصفة " [8].

ويقـــول سيبويه : " ويدلك على ذلك إن ألف الندبة إنما تقع على المضاف إليه كما تقع على آخر الاسم المفرد ، ولا تقع على المضاف ، الموصوف إنما تقع الألف عليه لا على الوصف ، : وأما يونس فيلحق الصفة الألف ، فيقول : (وا زيد الظريفاه) ، وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ " [9].

---

[1] الإنصاف١/ ٣٩٩ .

[2] المرجع السابق ١/ ٣٩٩ .

[3] المرجع السابق ١/ ٣٩٩ .

[4] المرجع السابق ١/ ٤٠٣ .

[5] المرجع السابق ١/ ٣٦٤ .

[6] المرجع السابق ١/ ٣٦٥ .

[7] المرجع السابق ١/ ٣٦٥ .

[8] المرجع السابق ١ / ٣٦٥ .

[9] الكتاب ٢/ ٢٢٦ .

ويقـــول ابن الأنباري : " لا نسلم بتعليل الكوفيين لأن المضاف لا يتم بدون ذكر المضاف إليه ، بخـــلاف الموصـــوف مع الصفة ، فان الموصوف يتم بدون ذكر الصفة ، وإذ جاء ذلك في كلام العرب ، ثم قال : وعلى كل حال فهو من الشاذ الذى لا يعبأ به و لا يقاس عليه " [1].

وعليه أوافق قول البصريين لضعف قياس الكوفيين ، والله اعلم .

اسم لا من حيث البناء والإعراب

اختـــلف النحاة في إعراب وبناء الاسم النكرة المفرد بعد لا وبنائه ، فقال الكوفيون:" انه معـــرب منصوب بلا نحو قولك (لا رجل في الدار) " [2]وكان تعليلهم بان قالوا : " لأنه اكتفى بها مـــن الفعـــل ، لان التقدير (لا أجد رجلا) ، وقال بعضهم : لأن (لا) تكون بمعنى غير ، نحو (زيـــد لا عـــاقل) ، أي غير عاقل ، فلما جاءت بمعنى ليس نصبو بها ليخرجوها من معنى غير إلى معنى ليس " [3].

وقـــال البصـــريون : " انه مبنى على الفتح " [4]وكان تعليلهم بان قالوا : " لان الأصل في قولـــك (لا رجـــل في الدار) لا من رجل في الدار ، لأنه جواب من قال : (هل من رجـــل في الدار ؟) ، فلما حذفت (من) من اللفظ وركبت مع (لا) تضمنت مع الحرف ، فوجب أن تبنى ، و إنمـــا بـــنيت على حركة الفتح ، لان لها حالة تمكن قبل البناء ، وبنيت على الفتح لأنه أخف الحركات " [5].

ويقول المبرد : " قد تجعل (لا) بمنزلة ليس لاجتماعهما في المعنى ، ولا تعمل إلا في النكرة " [6] ، موافقـــا عـــلى ذلك سيبويه ، وزاد عليه بقوله : " لا تعمل في ما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) " [7] .

وحيث يقول في قول الشاعر :

مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحَ [8]

حيث نصب (براح) بـــ (لا) .

---

[1] الإنصاف ١ / ٣٦٥ .

[2] الموجع السابق ١ / ٣٦٦ .

[3] الموجع السابق ١/ ٣٦٦ .

[4] الموجع السابق ١/ ٣٦٧ .

[5] الموجع السابق ١ / ٣٦٧ .

[6] المقتضب ٤/ ٣٨٢ .

[7] الكتاب ٢/ ٢٩٦ .

[8] شاهد الكتاب ٢/ ٢٩٦ . وقد نسبه إلى سعد بن مالك .

ويرى ابن الأنباري صحة تعليل البصريين حيث يقول :" لا نسلم بقول الكوفيين وذلك لأنه مجـــرد دعـــوى تفتقر إلى دليل ، ثم لو كان كما زعمتم لوجب أن يكون منوناً ، وأما في قولهم أنها بمعنى ليس يقول : هلا رفعوا بها على القياس " [1]

ولمخالفة الكوفيين القياس ، أوافق ما ذهب إليه البصريون ، والله أعلم .

العطف على الضمير المخفوض

الضمير المخفوض هو الضمير الذي يسبق بحرف جر ، نحو قولك : (مررت بك وزيد) ، حيـــث يقول الكوفيون : " أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض " [2]، وكان تعليلهم على قولهم عـــن طريق النقل من قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ [3] . حيث يقول الفـــراء : " نصـــب (الأرحام) ، يريد واتقوا الأرحام أن تقطعوها ، وقال إبراهيم بن زيد : إنه خفض الأرحام كقولهم (بالله والرحم) ، وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض " [4].

وذهب البصريون " إلى أنه لا يجوز ذلك " [5]، وكان تعليلهم بقولهم : " بأن الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد ، ولأن الضمير يكون دائماً متصلاً بالجار ، وير ى بعضهم أن الضمير عوضاً عن التنوين ، فلا يجوز العطف عليه ، كما لا يجوز العطف على الضمير " [6] . حيث يقول النحاس في قوله تعالى : " إن الأرحام عطف أي ، واتقوا الأرحام أن تقطعوها ، ويقول : قال سيبويه : " لم يعطف على الضمير المخفوض ، لأنه بمنزلة التنوين " " [7] .

ويـــرى ابـــن الأنباري صحة كلمات البصريين ، ويرد تعليل الكوفيين وذلك بوجهين " أحدهما : أن (والأرحام) مجرورة بالقسم ، وليست بالعطف على الضمير . ثانيها : أن (والأرحام) مجرورة بالباء المقدرة ، فحذفت بدلالة الأولى عليها والتقدير وبالأرحام " [8] .

ولقوة حجة ابن الأنباري على الكوفيين أوافق ما ذهب إليه البصريون ، والله أعلم .

العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد

الضمير المرفوع المتصل هو الضمير المتصل بالفعل نحو قولك : قمت ، قمنا ، وقد اختلف في جـــواز وعدم جواز العطف عليه ، فقال الكوفيون : " أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في

---

[1] الإنصاف ٢/ ٣٧٦ .

[2] المرجع السابق ٢/ ٤٦٣ .

[3] الآية ١ من سورة النساء .

[4] معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٥٢ .

[5] الإنصاف٢/ ٤٦٦ .

[6] المرجع السابق ٢/ ٤٦٧ .

[7] إعراب القرآن ١ / ١٩٧ .

[8] الإنصاف ٢/ ٤٦٧ .

اختيار الكلام مثل (قمت وزيد) " [1] ، وكان تعليلهم على ذلك نقلا عن قوله تعالى: ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ﴾ [2] ، حيث يقول الفراء : " استوى هو وجبريل بالأفق الأعلى لما اسري به " [3] ، فعطف هو على الضمير في استوى ، والتقدير استوى جبريل ومحمد بالأفق الأعلى ، ونقلا عن قول الشاعر [4] :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَ زَهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا [5]

فقد عطف (زهر) على الضمير في (أقبلت).

وذهب البصريون إلي :" إنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل " [6] ، وكان تعليلهم بقولهم : " أنه لو جاز ، لجاز العطف علي الفعل . نحو قولك (قام وزيد)، وان كان ملفوظا به نحوقولك : (قمت وزيد) ، لكان أيضا عطف على الفعل لأن الضمير جزء من الفعل وهذا عن طريق الاجتهاد " [7] .

ويقول النحاس في الآية: ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ﴾ : " من الخطأ ما لحقا به عطف على مضمر مرفوع لا علامة له ، والعطف به على المضمر المرفوع ممنوع من الكلام حتى يؤكد المضمر أو يطول الكلام " [8] .

ويقول ابن هشام : " ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزاً كان أو مستتراً ، إلا بعد توكيده بضمير منفصل وذلك نحو قوله تعالى :﴿ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ ... ﴾ [9] " [10]

ويقول ابن الانباري : " انه لا يجوز العطف عليه . ثم يقول : إن الواو في الآية (وهو) واو الحال والمراد به جبريل عليه السلام وحده استوى بالقوة في حالة كونه بالأفق " [11] .

ولقوة حجة ابن الأنباري على الكوفيين ، أوافق ما ذهب إليه البصريون والله أعلم .

---

[1] الإنصاف ٢/ ٤٧٤ .

[2] الآيات ٦ و ٧ من سورة النجم .

[3] معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٦٦ .

[4] عمرو بن أبي ربيعة هو أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن ربيعة القرشي المخزومي ، ولد بالمدينة ، ت ٩٣ هـ .

[5] ديوانه ٥٢٤ .

[6] الإنصاف ٢/ ٤٧٧ .

[7] المرجع السابق ٢/ ٤٧٧ .

[8] إعراب القرآن ٢ / ٢٦٦ .

[9] الآية ٥٤ من سورة الأنبياء .

[10] أوضح المسالك ٣ /٥٩ .

[11] الإنصاف ٢ /٤٧٧ .

مجيء أو بمعنى (الواو) و (بل)

اختلف النحاة في مجيء أو بمعنى الواو ومعنى بل ، فقال الكوفيون :" إن أو تأتي بمعنى الواو ومعنى بل " [1] ، وقد اعتمدوا في تعليلهم على النقل وذلك من كلام الله ، ومن الشعر، أما القرآن فقوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[2] ، ومن الشعر قول الشاعر [3] :

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَىٰ حَمَامَاتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ [4]

فهنا (أو) بمعنى الواو أي ونصف .

وقال البصريون : " أنه لا تكون أو بمعنى الواو ومعنى بل " [5] ، وقد كان تعليلهم قولهم : " أن أو هي للتخيير أو الشك ، وبل بمعنى الاضطراب والأصل أن كل حرف لا يدل إلا لما وضع له ، ولا يدل على معنى آخر ، وهذا هو الأصل ، ولا يحتاج إلى دليل ، والدليل على من عدل عن الأصل " [6] . ويقول النحاس في الآية : " إن أو ليست بمعنى (بل) ولا بمعنى الواو لأن بل للاضطراب عن الأول ، والإيجاب لما بعده ، وتعالى الله تعالى عن ذلك ، ولا بمعنى الواو لأن (أو) خلاف معنى الواو فلو كانت إحداهما بمعنى الأخرى لبطلت المعاني ... وفيها قولان . أحدهما : أن المعنى وأرسلنا إلى مائة لو رأيتموهم لقلتم هم مائة ألف أو أكثر . ثانيها : كما تقول : (جاءني زيد أو عمر) وأنت تعرف من جاءك منهما ، إلا أنك أبهمت على المخاطب " [7] .

ويقول المبرد في أو : " وحقها أن تكون في الشك واليقين ، لأحد شيئين ، ثم يتسع بها الباب فيدخلها المعنى الذي هو في الواو من الإشراك ، على طائفة تخص ما لا تخصه الواو " [8] .

وقد رجح ابن الانباري صحة كلمات البصريين ، وأبطل قول الكوفيين في (أو يزيدون) بقوله : " إن (أو) تكون للتخيير ، وذلك لتخيير الرائي ، وتكون للشك إذا رآهم شك في عددهم لكثرتهم ، فالشك يرجع إلى الرائي ، لا إلى الحق عز وجل " [9].

ومن ذلك المعنى أرى قوة التعليل في حجة البصريين ، لذلك أوافق قولهم ، والله أعلم .

---

[1] الإنصاف ٢/ ٤٧٨ .

[2] الآية ١٤٧ من سورة الصافات .

[3] هو النابغة الذبياني معاوية بن حبان بن جناب بن يربوع بن عيظ بن مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان ، يكنى أبا أمامة توفى سنة ٦٠٤ م .

[4] ديوانه ٢/ ٥٥.

[5] الإنصاف ٢/ ٤٨٠ .

[6] المرجع السابق ٢/ ٤٨١ .

[7] إعراب القرآن ٣ / ٤٤٣ .

[8] المقتضب ٣/ ٣٠١ .

[9] الإنصاف ٢/ ٤٨١ .

العطف بلكن بعد الإيجاب

معنى مجيء العطف بلكن في الجملة الموجبة وقد اختلف النحاة في جوازه وعدمه . فقال الكوفيون : " أنه يجوز العطف بلكن بعد الإيجاب " [1] وقد كان تعليلهم على ذلك : " أنه يجوز العطف بـ (بل) بعد الإيجاب والنفي وقد اشتركت مع لكن في المعنى فتقول مثلا : (ما جاءني زيد بل علي) أو تقول: (ما جاءني زيد لكن علي) " [2] . ويقول الفراء من الكوفيين في قوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾[3] : " من في موضع رفع ، وما بعدها صلة لها " [4]

وقال البصريون : " انه لا يجوز العطف بلكن بعد الإيجاب " [5] وعللوا ذلك بقولهم : " قد يكون ذلك في الغلط أو النسيان ، وقد استغني عن العطف في الإيجاب ببل فلا حاجة أن تكثر الحروف الموجبة للغلط وقد استغني بالحرف عن الحرف إذا كان في معناه كما استغنوا بمثلك عن (كك) " [6] . " وقد قرأ ابن عامر[7] وحمزة والكسائي وخلف بتخفيف النون في لكن ورفع الاسم بعدها " [8] .ويقول النحاس في قوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ . ومن آمن بالله الخبر ، وفيه ثلاثة أقوال : الأول : يكون التقدير لكن البر بر من آمن بالله ، ثم حذف . الثاني : أن يكون التقدير ، ولكن ذو البر من آمن بالله واليوم الآخر . الثالث أن يكون البر بمعنى البار . والموفون عطف على من ، والصابرين على المدح أي أعني الصابرين " [9] .

ويرى ابن الانباري عدم العطف بلكن وذلك من وجهين : " الوجه الأول : أن مشاركة بل ولكن بعد النفي صواب، وليس على سبيل النسيان فان تكثير ما هو صواب لا ينكر بخلاف استعماله في الإيجاب ، فيوجب الغلط والنسيان ، و إنما يقع نادرا ، فاقتصر فيه على حرف واحد . الوجه الثاني : لا يحسن دخول الواو على (بل) ويحسن على (لكن) كما في الآية ، ولتشبيه لكن بالفعل ودخول الواو عليها ، أوافق قول البصريين ، والله أعلم .

---

[1] الإنصاف ٢/ ٤٨٤ .

[2] المرجع السابق ٢/ ٤٨٤ .

[3] الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

[4] معاني القرآن ١/ ١٠٥ .

[5] المرجع السابق ٢/ ٤٨٥ .

[6] المرجع السابق ٢/ ٤٨٥ .

[7] عبد الله بن عامر بن زيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي ت ١١٨ هـ .

[8] كتاب النشر ٢/ ٢١٨ .

[9] إعراب القرآن ١/ ٩١ .

صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر

أفعل التعجب هو اسم التفضيل ، وقد اختلف النحاة في جواز صرفه في ضرورة الشعر ، فقـــال الكوفيـــون : " إنه لايجوز صرف أفعل منك في ضرورة الشعر " [1] وقد كان تعليلهم على ذلـــك : " لأن مـــن لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالها به ، ولهذا كان في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على لفظ واحد .. ومنهم من تمسك بأن قال : لأن (من) تقوم مقام الإضافة ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة ، فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة ، ولم يجز الجمع بينهما ، لأن التنوين من دلائل الأسماء ، فاستغني بأحدهما عن الآخر " [2] .

وقـــال البصريون : " إنه يجوز صرفه " [3] ، وكان تعليلهم بقولهم : " إن الصرف اصل الأسماء ،ويمنع بعضها لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل وذلك كقول الشاعر :

ممّن حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدُ حُبْكُ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ [4] .

فرد الشاعر (عواقد) للأصل وهو الصرف مع أنها ممنوعة منه لصيغة منتهى الجموع "[5].

يقول المبرد من البصريين : " تقول : (مررت برجل خير منك) ، و (جاءني خير منك) و (رأيـــت رجلاً أفضل منك) ، يختار في هذا الرفع والانقطاع من الأول ، لأنه ليس اسم الفاعل الذي يجري عليه اسم الفعل " [6] . ويقول سيبويه : " اعلم أنك إنما تركت صرف أفعل لأنه صفة " [7] .

وقد قال ابن الأنباري ببطلان قول الكوفيين : " إن (من) لما اتصلت منعته من الصرف ، ويقـــول إن اتصـــال مـــن ليـــس له تأثير في من الصرف ، وإنما المؤثر في منع الصرف وزن الفعل والوصف " [8] .

ولحجة ابن الأنباري أن مانع الصرف الوصفية ، ووزن الفعل أرى صحة مذهب البصريين ، والله أعلم

---

[1] الإنصاف٢/ ٤٨٨ .

[2] المرجع السابق ٢/ ٤٨٨ ــ ٤٨٩ . بتصرف .

[3] المرجع السابق ٢/ ٤٨٩ .

[4] شاهد الإنصاف ٢/ ٤٨٩ . وقد نسبه إلى ابي كبير الهزلي عامر بن الخليس ، ويقال عويمر بن الخليس . حبك النطاق : مربوطة الإزار . مهبل : فيه تخلف .

[5] المرجع السابق وقد قال ذلك محمد محي الدين في الهامش ١/ ٤٨٩ .

[6] المقتضب ١ / ١٩٨ .

[7] الكتاب ٢/ ٢٠٣ .

[8] الإنصاف ٢/ ٤٩١ .

منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر

اختلف النحاة في صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر ، فقال الكوفيون : " أنه يجوز صـــرف مـــا لا ينصرف في ضرورة الشعر " [1] ، وكان تعليلهم على ذلك نقلا عن كلام العرب ، وذلك نحو قول حسان بن ثابت [2] :

تَصَرُوا نَبِيَّهُمْ وَشَدُّوا أَزْرَه بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَاكُلِ الأَبْطَالِ [3]

فقـــد منع حنين من الصرف مع انه مصروف وذلك على ما جاء في القرآن الكريم نحو قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ... ﴾[4].

وقـــال البصريون : " ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر " [5] ، وعللوا على ذلك بقولهـــم : " لأن الأصل في الأسماء الصرف وترك صرف ما لا ينصرف يؤدي .لالتباس ما ينصرف إلى مـــا لا ينصـــرف " [6] . ووافـــق الفراء من الكوفيين النحاس في قوله : " وحنين واد بين مكة والطـــائف وجر حنين لأنه اسم مذكر ، فإذا سميته وادياً ، أو ماءً ، أو جبلاً باسم مذكر لا علة فيه أجريته " [7] . وقد قال المبرد : " هو بمنزلة مرفوع لا ينصرف ، فلحقه التنوين على لفظه " [8]

ويقـــول ســـيبويه : " أعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء " [9] .

وقد رجح ابن الانباري بصحة كلمات الكوفيين رادا كلمات البصريين حيث يرى : " ان الكلام أو النثر هو الذي يؤخذ في قوانين اللغة ، وأما الشعر ففيه عوارض تدفع أن يرتكب فيه ما لا يرتكب في النثر " [10] .

ونســـبة لأن في الشـــعر ضرورات تجعل الشاعر يخالف قواعد اللغة أرى أن الراجح ما ذهب إليه البصريون . والله أعلم .

---

[1] الإنصاف ٢/ ٤٩٣ .

[2] هو أبو الوليد حسان بن ثابت بن زيد ، وهو شاعر مخضرم ، دافع عن المسلمين ، ت ٥٤ هـ .

[3] ديوانه / ٣٩٣ .

[4] الآية ٢٥ من سورة التوبة .

[5] الإنصاف ٢/ ٥١٤ .

[6] المرجع السابق ٢/ ٥١٤ .

[7] معاني الفراء ١/ ٤٢٩ . إعراب القرآن ٢ / ٢٠٩ .

[8] المقتضب ٤/ ٢١٣ .

[9] الكتاب ١/ ٢٦ .

[10] الإنصاف ٢/ ٥١٤ .

علـة بنـاء الآن

اختلف النحاة الكوفيون والبصريون مبنىً وتركاً في علة بناء الآن ، فقال الكوفيون : " إن علة بناء الآن لأن الالف واللام دخلتا الفعل الماضي (آن) وهي فيه بمعنى الذي نحو : (الآن كـان كذا) " [1] ، وذلك كقول الفرزدق :

مَا أنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُه وَلَا الْبَلِيغَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلُ [2]

فقد أراد الذي ترضى أي بدخول الألف واللام على ترضى بمعنى الذي .

وقال البصريون إن علة بناء الآن : " لأنها بمعنى الإشارة ، واسم الإشارة مبني ، وبني علـى الفتح لأنها أولى الحركات وذلك من وجهين .

أولاً : " إنها من أخف الحركات " [3] ، وذلك ما عليه سيبويه حيث يقول : " كما جعلوا الآن كـ (أين) ، وليس مثله في كل شيء ولكنه يضارعه في أنه ظرف وكثرتـه في الكـلام كمضارعـة (حينئذٍ) في أنه أضيف إلى اسم غير متمكن ، فكذلك هذا ضارع (خمسة عشر) في البناء فصـار غير علم " [4].

ثانياً : " أن نظائرها على الفتح نحو : (إيانا) و (كأن) ، وكذلك لمشاركتها لها في الظرفية " [5].

ويقول ابن الأنباري : " والوجه الثاني أن نظائرها من الظروف المستحقة البناء أواخرهـا على حركة كأين وإيانا بنيت على الفتح فكذلك الآن لمشاركتها لها في الظرفية "[6] حيث دخلـت الألف واللام على هذا الاسم ولم تغير فيه ولأن الآن أشبه بالإشارة أوافق ما ذهب إليه البصريون ، والله أعلم .

حكم فعل الأمر من حيث البناء والإعراب

من المتعارف عليه أن فعل الأمر مبني على الجزم بالسكون أو بحذف حرف العلة أو بحـذف النون . وقد اختلف النحاة في إعرابه وبنائه .

---

[1] الإنصاف ٢ / ٥٢٠ .

[2] شاهد الإنصاف ٢ / ٥٢١ . وقد نسبه إلى الفرزدق ولكن لم أعثر عليه في ديوانه .

[3] المرجع السابق ٢/ ٥٢٢ .

[4] الكتاب ٣/ ٢٩٩ .

[5] الإنصاف ٢/ ٥٢٣ .

[6] المرجع السابق ٢ / ٥٢٣ .

فقـــال الكوفيون : " إن فعل الأمر معرب مجزوم " [1]. وقد اختلفوا في تعليلهم على ذلك ، فمـــنهم مـــن علل بقوله : " لمواجهته المضارع " [2]، وذلك نحو قولك (افعل لتفعل) ، وذلك نحو قوله تعالى ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [3].

حيث يقول الفراء : " هذه هي قراءة العامة ، وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ (فبذلك فلتفرحوا) ، أي يا أصحاب محمد " [4]. ويقول النحاس : " سبيل الأمر أن يكون باللام ليكون معه حـــرف جازم ، كما أن مع النهي حرفا ، إلا أنهم يحذفون من الأمر للمخاطب استغناءً لمخاطبته ، وربمـــا جـــاءوا على الأصل منه (وبذلك فليفرحوا) " [5] . ومنهم من قال : " أن فعل الأمر ضد الـــنهي نحـــو : (لا تفعل) فحملوا الشيء على ضده فكذلك فعل الأمر مجزوم ومنهم من قال أنه مجزوم بلام مقدرة " [6] .

ويقول البصريون : " إن فعل الأمر مبني على السكون " [7]. كان تعليلهم ، قولهم : الأصل في الأفعـــال أن تكـــون مبـــنية ، والأصل في البناء أن يكون على السكون ، وقد أعربت الأفعال لمشـــابهتها الأسماء في بعض الأحوال " [8] . وعلى رأس البصريين يقول سيبويه : " والوقف قولهم : (اضرب) في الأمر ، لم يحركوها لأنها لا يوصف بها ، ولا تقع موقع المضارعة ، فبعدت بعد كم و إذ مـــن المتمكنة ، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه افعل " [9] . وعبر المبرد بقوله : " إنه مبني عـــلى الوقـــف " [10] . وقـــد رجح ابن الأنباري صحة كلمات البصريين ، ورد كلمات الكوفيين وذلك في قولهم (افعل لتفعل) أنه لا يجوز حذف اللام من الفعل ، لأن الحذف لكثرة الاستعمال ، وفي قولهـــم أن الأمر تضمن معنى لام الأمر ، وإذا تضمن معناه أوجب بناءه ، ثم يقول في قولهم : لضـــديته فعل الأمر فحملوه على ضده ، فإن حرف المضارعة أوجب مشابهته الاسم ، مما أوجب إعرابه ، وخلو الأمر من المضارع أوجب بقاءه على البناء " [11].

---

[1] الإنصاف ٢ / ٥٢٤ .

[2] المرجع السابق ٢ / ٥٢٤ .

[3] الآية ٥٨ من سورة يونس .

[4] كتاب النشر ٢ / ٢٨٥ . معاني القرآن

[5] إعراب القرآن وإعرابه ٢/ ٢٥٩ .

[6] الإنصاف ٢/ ٥٢٨ .

[7] المرجع السابق ٢/ ٥٢٨ .

[8] المرجع السابق ٢/ ٥٣٤ .

[9] الكتاب ١/ ١٧ .

[10] المقتضب ٤ / ٨١ .

[11] الإنصاف ٢/ ٥٤٠ ــ ٥٤٢ . بتصرف .

وعليه لقوة حجة البصريين وعدم مضارعة الأمر للاسم أوجبت بناءه أوافق ما ذهبوا إليه ، والله أعلم .

علة إعراب الفعل المضارع

الفعل المضارع هو الفعل المبدوء بحروف (أنيت) واختلفوا في علة إعرابه .

فقال الكوفيون : " هو معرب لأنه دخل المعاني المختلفة والأوقات الطويلة " [1]

وقال البصريون : " أنه من معرب من ثلاثة أوجه أولاها : أن المضارع يكون شائعاً فيتخصص كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص . ثانيها : أن الفعل تدخله لام الإبتداء كما أن الاسم تدخله . ثالثها : لأنه يجزي عن اسم الفاعل في حركته وسكونه كقولك :(يضرب ضارب) لذا كانت هذه الأوجه ، تثبت اشباه المضارع للاسم للذلك أعرب " [2] . وقال ابن هشام في ذلك : " رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم موافقاً للفراء لحلوله محل الاسم خلافاً للبصريين ، لانتقاصه نحو (هلا تفعل) ويقول المحقق في ذلك : وقد تحصل مما ذكر من أحكام الأسماء والأفعال أن الاسم إذا أشبه الفعل امتنع من الصرف ، وإذا أشبه الحرف بني ، والفعل إذا أشبه الاسم أعرب ، وإذا أشبه الحرف جمد " [3] .

ويقول ابن الأنباري مفنداً أراء الكوفيين : " إذا كان طول الزمان يوجب الإعراب لوجب إعراب الماضي ، فلما لم يعرب قال : التعليل هذا ليس عليه تعويل وإذا تضمن الأمر معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً " [4] .

وقول الأنباري هذا يرجح صحة مذهب البصريين . ولقوة طول زمان الفعل الماضي حيث لم يوجب إعرابه ، أوافق ما ذهب إليه البصريون ، والله أعلم .

علة رفع المضارع

اختلف النحاة في عامل الرفع في المضارع ، فقال الكوفيون : " أنه يرتفع لتعريته من الناصب والجازم ، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله "[5]. وكان تعليلهم على ما قالوا " أن الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم فتنصبه ، إن كانت ناصبة ، وتجزمه إن كانت جازمة ، وإذا سقطت كان مرفوعاً ... فعندهم المضارع يشابه الاسم إذا كان مرفوعاً وإن خالف الرفع فهو لا يشابهه .

---

[1] الإنصاف ٢/ ٥٤٩ .

[2] المرجع السابق ٢ / ٥٤٩ ــ ٥٥٠ .

[3] أوضح المسالك ٣/ ٦٣ ــ ٦٤ بتصرف .

[4] الإنصاف ٢/ ٥٥٠ .

[5] المرجع السابق ٢ / ٥٥١ .

أمـــا البصـــريون قالوا : " أنه يرفع لقيامه مقام الاسم وذلك من وجهين . أولاً : أن قيامه مقـــام الاسم عامل معنوي فأشبه الإبتداء ووجوبه الرفع . ثانياً : أن قيامه مقام الاسم فقد وقع في أقـــوى أحواله ، لذلك أعطي أقوى الإعراب " [1] . أي أقوى الإعراب هي حركة الرفع . ويقول ابن هشام :" رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم " [2] . وقد زاد المحقق على قول ابن هشام : حكـــم المضارع أن يكون مرفوعاً إذا كان مجرداً من العوامل اللفظية نحو (زيد يضرب) كما أن المبـــتدأ يـــرفع كذلك فيكون رافعه التجرد وهو مذهب الكوفيين وعليه جمهور النحاة . وقد وافق هذا القول قول سيبويه حيث يرفع الاسم لكينونته مبتدأ وما كان في موضع المبتدأ مبني على المبتدأ كقولك (زيد يقول) .

وقد رجح ابن الأنباري صحة كلمات البصريين ورد كلمات الكوفيين ، ذلك بقوله : إن رتـــبة الـــرفع قبل النصب والجزم ، فلما قدموا النصب والجزم ، أدى ذلك إلى فساد كلامهم ... ويقول في قول الكسائي أنه يرتفع بالزائد في أوله ، أنه باطل من ثلاثة وجوه ، الأول : أن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل في كل مكان ينبغي ألا تدخل على الفعل ، ثانياً :أنه حينما أنتصـــب بالنواصب و انجزم بالجوازم فقد أفسد قوله برفعه بالزائد ، ثالثا: أن هذه الزوائد من تمام معناه فإن عملت أدى لعمل الشيء في نفسه " [3] . وعليه ما دامت هذه الزوائد من تمام معنى الفعل ولم تعمل فيه أوافق ما ذهب إليه ابن الأنباري ، والله أعلم .

عامل النصب في المضارع بعد واو المعية

اختـــلف النحاة في عامل نصب المضارع بعد واو المعية . فقال الكوفيون : " إنه منصوب عـــلى الفرق " [4]، وكان تعليلهم قولهم : " لأن الثاني مخالف للأول نحو قولك : (لا تأكل السمك وتشـــرب الـــلبن) ... أي لا يحســـن تكرار النهي ، والمراد جزم الأول ونصب الثاني بنهي أكل السمك "[5] .

وقال البصريون : " إنه منصوب بتقدير أن "[6] وقد عللوا على ذلك بقولهم : " لأن الأصل في الـــواو أن تكون حرف عطف ، والأصل في حروف العطف ألا تعمل ، لأنها غير مختصة فتدخل على الأسماء والأفعال " [7] .

---

[1] الإنصاف ٢/ ٥٥١ .

[2] أوضح المسالك ٣ / ٦٣ .

[3] الإنصاف ٢ / ٥٥٢ ــ ٥٥٣ ، بتصرف .

[4] المرجع السابق ٢ / ٥٥٥ .

[5] المرجع السابق ٢/ ٥٥٥ .

[6] المرجع السابق ٢/ ٥٥٥ .

[7] المرجع السابق ٢/ ٥٥٧ .

ويقول المبرد في هذا المعنى : " فإن جعلت الثاني جواباً فليس له في جميع الكلام إلا معنىً واحداً ، وهو الجمع بين الشيئين ، أي لا يكون منك الجمع بين هذين " [1] .

ومنع سيبويه النصب بهذه الواو وذلك بقوله : " فلو أدخلت الفاء هاهنا لفسد المعنى وإن شئت جزمت على النهي ... إلى أن يقول لا تجمع بين اللبن والسمك ... فإذا نهاه بأكل السمك على كل حال أو شرب اللبن على كل حال ... ويقول أيضاً (آتني وآتيك) إذ أردت ليكن أتيان منك وأن آتيك ، وهذا بإضمار (أن) " [2] . ويوافق ابن الأنباري ما ذهب إليه البصريون ويرد مذهب الكوفيين بقوله : " إن الخلاف لا يوجب النصب ، والذي أوجب نصب الفعل هنا تقدير (أن) " [3] . ونسبة لعدم عمل حروف العطف وتأثيرها على ما بعدها ، أوافق ما ذهب إليه البصريون ، والله أعلم .

عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية

من المتعارف عليه أن المضارع منصوب بعد فاء السببية ، وقد اختلف تعليل البصريين والكوفيين في نصبه ، فقال الكوفيون : " أن المضارع منصوب بعد فاء السببية بالخلاف " [4]، وكان تعليلهم على ذلك قولهم : " بخلاف الجواب لما قبله في الاستفهام والتمني والعرض والنهي والنفي ، كقولك : (أين دارك فأزورك ؟) أو قولك (ليت لي بعير فاحجج عليه) ، وإلى غير ذلك من المعاني فأوجب نصبه " [5].

وقال البصريون : " إنه منصوب بتقدير أن " [6] . وعللوا على ذلك بقولهم : " لأن الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف ، وحروف العطف لا تعمل لدخولها على الأسماء والأفعال ، فوجب تقدير أن ، لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم ، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل ، فجاز أن تعمل أن الخفيفة مع الحذف " [7] .

ويقول سيبويه : " أعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن لأن (أن) مع الفعل بمنزلة الاسم ، فلما نووا أن يكون الأول بمنزلة قولهم لم يكن أتيان استحالوا أن يضم الفعل إليه ، فلما أضمروا أن حسن ، لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم " [8] .

---

[1] المقتضب

[2] الكتاب ٣ / ٤٤ .

[3] الإنصاف ٢ / ٥٥٧ .

[4] المرجع السابق ٢/ ٥٥٧ .

[5] المرجع السابق ٢/ ٥٥٨ .

[6] المرجع السابق ٢/ ٥٥٨ .

[7] المرجع السابق ٢ / ٥٥٨ .

[8] الكتاب ٣ / ٢٨ .

وقـد قـال ابن الأنباري : " إن الخلاف الذي رآه الكوفيون ليس هو العامل ، وقد كان توضـيح ذلـك في المسألة السابقة ، ثم لم يسلم لمن قال أنها هي العاملة ، فلو كان صحيحاً لصح دخـول حرف العطف عليها ، فلما أمتنع دخول حرف العطف عليها دل هذا على أنها باقية على الأصل " [1] . ولما كان ابن الأنباري وقافاً على الأصل ، أوافق ما ذهب إليه والله أعلم .

عمل أن المصدرية محذوفة من غير بدل

إن أن المصدرية حرف ناصب يدخل على المضارع ، وقد اختلف في عملها محذوفة . فقال الكوفيـون : " إن أن المصدرية تعمل محذوفة من غير بدل " [2]، وقد كان دليلهم على ذلك قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لقوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [3] . وقد قال الزجاج [4] : " قرأ ابن مسعود (لا تعبدوا) فتعبدوا منصوب بإسقاط (أن) ، أو لأنهـا جواب قسم وعليه يكون النصب بإضمار أن " [5] . وقد قال الدمشقي : " قرأ ابن كثير وحمـزة والكسـائي (لا يعبدون) بالغيب ، وقرأ الباقون بالخطاب (لا تعبدون) " [6]، واستدل الكوفيون أيضاً من الشعر بقول الشاعر[7] :

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِ [8]

فنصب أحضر بتقدير أن .

وقـال البصـريون : " أنه لا يجوز عمل أن المخففة من غير بدل " [9] ، وكان تعليلهم بأن قالوا : " إنها حرف من نواصب الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة ، فينبغي أن لا تعمل محذوفة ... وقـالوا أيضـاً ، إن (أن) لا تعمل محذوفة وذلك من وجهين . الأول : إن أنّ من عوامل الأسماء وهي أقوى من أن ، ونفي عمل الأقوى بعد الحذف يؤدي إلى عدم عمل الأضعف . الثاني : إن أن مشبهة بأنّ فإن لم يفعل الأصل المحذوف ، وجب عدم عمل الفرع المحذوف " [10] .

---

[1] الإنصاف ٢ / ٥٥٩ .

[2] المرجع السابق ٢/٥٥٩.

[3] الآية ٨٣ من سورة البقرة .

[4] هو أبو اسحاق إبراهيم بن السري بن سهل ، وغلب عليه اسم الزجاج لأنه كان يحترف خراطة الزجاج ، وله كثير من المؤلفات منها على سبيل المثال ، الاشتقاق ، شرح أبيات سيبويه ، مختصر النحو، خلق الإنسان ، توفي سنة ٣١١ هـ .

[5] معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٦٢ .

[6] كتاب النشر ٢ / ٢١٨ .

[7] طرفة بن العبد البكري ، ينتمي إلى بكر من جهة الأب وإلى تغلب من جهة الأم ، وقد عاش يتيماً مع أمه ، ووقع الظلم عليه .

[8] ديوان طرفة / ٤٦ .

[9] الإنصاف ٢ / ٥٦٠ .

[10] المرجع السابق ٢/ ٥٦٣ .

ويقول سيبويه [1] : إن (أن) لا تعمل محذوفة إلا في ضرورة الشعر .

وقد رجح ابن الأنباري رأي البصريين ورفض قول الكوفيين في قراءة ابن مسعود [2] في الآية ﴿لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ " أنها قراءة شاذة ولا يقاس عليها " [3].

ولعدم القياس على الشاذ الذي أستخدمه الكوفيون ، أوافق ما ذهب إليه البصريون ، والله أعلم .

أتيان كي حرف جر

اختلف التعليل لكل من الكوفيين والبصريين حول مجيء كي حرف جر . فقال الكوفيون : " إن كي لا تأتي حرف جر " [4]. وكان تعليلهم على ذلك قولهم : " لأنها من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال لا تخفض ، لأن حروف الخفض تدخل على الأسماء . وتعليل آخر دخول حرف الخفض عليها ، نحو قولك :(جئتك لكي تفعل هذا) ، لأن اللام حرف خفض ، وحروف الخفض لا تدخل على بعضها إلا شاذاً " [5].

وقال البصريون : " أنه يجوز أن تأتي كي حرف جر " [6]، وعللوا على ذلك بقولهم : " لدخولها على ما الاستفهامية كما في (لم و بم) وذلك نحو قوله تعالى : ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[7] " [8] . ويقول ابن هشام في ذلك : " كي المصدرية ناصبة، أما التعليلية فجارة ، والناصب بعدها (أن) المضمرة " [9] . ويقول الفراء : " إذا كانت (ما) موضع (أي) ثم وصلت بحرف خافض نقصت الألف من (ما) ، ليعرف الاستفهام من الخبر ، وإن أتممتها فصواب " [10]. وعلى هذا النحاس . حيث قال : " الأصل في قوله تعالى (عن) ما فحذفت الألف بين الاستفهام والخبر ، على أن عن بمعنى اللام والتقدير يتساءلون عن النبأ العظيم وحذف لدلالة الكلام "[11] .

وقال ابن الأنباري : " إن كي تأتي حرف جر في بعض الأحوال ، وحرف نصب في بعض الأحوال ، وذلك بدخولها على الأفعال ، وكونها حرف خفض إذا كانت هي واللام بمعنى واحد ،

---

[1] حاشية الكتاب ١/ ١٥٥ .

[2] هو عبد الله بن مسعود بن الحارث بن غافل بن حبيب ، أحد العلماء الكبار من الصحابة ، ت ٣٢ هـ .

[3] الإنصاف ٢ / ٥٦٤ .

[4] المرجع السابق ٢ / ٥٧٠ .

[5] المرجع السابق ٢ / ٥٧١ .

[6] المرجع السابق ٢/ ٥٧٢ .

[7] الآية ١ من سورة عم .

[8] الإنصاف ٢/ ٥٧٢ .

[9] شذور الذهب / ٢٨٩ .

[10] معاني القرآن ٢/ ٩٢ .

[11] إعراب القرآن ٥ / ١٢٥ .

كقولـــك : (جئتك كي تكرمني) فهي حرف خفض ، والفعل منصوب بتقدير أن ، وذلك قياساً على (حتى) ، تكون ناصبة وتكون عاطفة (وخلا) تكون خافضة وتكون ناصبة " [1] .

ونسبة لدخولها على الأفعال أوافق ابن الأنباري أنها تكون خافضة وتكون ناصبة ، والله أعلم .

ناصب الفعل المضارع بعد لام التعليل

اختلف النحاة في عامل نصب الفعل المضارع بعد لام التعليل . فقال الكوفيون : " إن لام التعـــليل تنصب المضارع من غير تقدير أن ، نحو قولك (جئتك لتكرمني)"[2] . وجاء تعليلهم بأن قالوا : " إنها بمعنى (كي) فتقوم مقامها ، ومنهم من قال : أنها تأتي بمعنى إن الشرطية ، فأشبهتها ، وفرقوا بينهما بان جزموا بإن ونصبوا باللام " [3].

وأمـــا البصـــريون فقـــالوا : " أنها لا تنصب المضارع بل الناصب تقدير أن " [4] . وكان تعليـــلهم عـــلى ذلك قولهم : " لأن اللام من عوامل الأسماء ، وعامل الاسم لا يجوز أن يكون من عوامل الفعل ، وكان حذف (أن) تحقيقاً " [5].

ويقـــول ســـيبويه في ذلك : " وأما اللام في قولك : (جئتك لتفعل) ، فبمنزلة (إن) في قولـــك (إن خـــيراً فخـــير) ، وإن شئت أظهرت الفعل ، وإن شئت حذفته وأضمرته ، فكذلك (أن) بعـــد اللام ، فإن شئت أظهرتها و إن شئت أضمرتها . ويقول أيضاً : هي من الحروف التي تضمر فيها أن "[6] .

وقـــد رجح ابن الأنباري صحة كلمات البصريين ورد تعليل الكوفيين وذلك بقوله : " إن كي تنصب الفعل بنفسها ، وبتقدير أن وتتفق مع اللام في المعنى ، فينبغي على اللام أن يكون نصبه بتقدير (أن) ، لأن حمل حرف الجر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب وقد اتفقا في المعنى و اختلفا في العمل" [7] .ولقياس ابن الأنباري حمل حرف الجر على حرف الجر ، لا حمل حرف الجر على حرف النصب ، أوافق ما ذهب إليه البصريون ، والله أعلم .

---

[1] الإنصاف ٢ / ٥٧٣ .

[2] المرجع السابق ٢ / ٥٧٥ .

[3] المرجع السابق ٢/ ٥٧٥ .

[4] المرجع السابق ٢ / ٥٧٦ .

[5] المرجع السابق ٢/ ٥٧٧ .

[6] الكتاب ٣ / ٧ .

[7] الإنصاف ٢/ ٥٧٧ .

مجيء كما بمعنى كيما

لقـــد اختلف النحاة في مجيء كما بمعنى كيما . فقال الكوفيون : " إن كما تأتي بمعنى كيف " [1]. وعللوا على قولهم عن طريق النقل : " وذلك من الشعر ، نحو قول الشاعر :

أَسْمَعُ حَدِيثاً كَمَا يَوْمَاً تُحَدِّثُهُ عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا مَا سَائِلٌ سَأَلاَ [2]

فقد نصب تحدثه بكما التي بمعنى كيما " [3] .

وقـــال البصـــريون : " إنها لا تأتي بمعنى كيما ، ولا يجوز نصب ما بعدها بها " [4] . وعللوا على ذلك بقولهم : " لأن الكاف في كما كاف تشبيه أدخلت عليها (ما) ، وأضحتا بمنزلة حرف واحـــد ، قياساً على (رب) مع (ما) ، فلا ينصب الفعل بعد ربما " [5]. وقد رجح ابن الأنباري صحة مذهب البصريين ورد مذهب الكوفيين في قول الشاعر حيث يقول : " إن الرواية في الشعر أتـــت بالرفع وذلك نقلاً عن الفراء " [6] ، وبما أن الرواية في قول الشاعر أتت عند الكوفيين على خلاف الرواية ، مما يجعلني أوافق ما ذهب إليه البصريون . والله أعلم .

نصب لام الجحود للمضارع

إن لام الجحـــود تدخـــل على المضارع ، وقد اختلف النحاة في عملها على الفعل ، فقال الكوفيـــون : " إن لام الجحود تنصب بنفسها . وقالوا إن ما بعدها للتوكيد نحو قولك :(ما كان زيد دارك ليدخل) ، لتقديم مفعول الفعل المنصوب عليها " [7]. وكان تعليلهم بأن قالوا : " الدليل على أنها تنصب بنفسها جواز إظهار أن بعدها ، وذلك كما اتضح في المسألة السابقة في لام كي ، وأما الدليل على جواز تقديم المنصوب على الفعل قول الشاعر :

لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍ وَلَم أَكُنْ مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيَّاً لأَسْمَعَهَا [8].

فقد أراد الشاعر لم أكن لأسمع مقالتها " [9] .

وقـــال البصريون : " إن الناصب أن " [10] . وعللوا على ذلك بقولهم : " الدليل على أن الناصـــب أن المقدرة حيث سبق توضيح ذلك في مسألة لام كي . والدليل على أنه لا يجوز إظهار

---

[1] الإنصاف ٢/ ٥٨٥ .

[2] شاهد الإنصاف ٢/ ٥٨٥ . وقد نسبه محمد محي الدين إلى عدي بن زيد العابدي .

[3] الإنصاف ٢/ ٥٩٠ .

[4] المرجع السابق ٢ / ٥٩٠ .

[5] المرجع السابق ٢/ ٥٩٠ .

[6] المرجع السابق ٢/ ٥٩٠ .

[7] المرجع السابق ٢ / ٥٩٣ .

[8] ذكر ابن الأنباري أنه لم يقف على قائل هذا البيت . وشاهد الكتاب ٢ / ٥٩٣ .

[9] الإنصاف ٢/ ٥٩٣ .

[10] المرجع السابق ٢ / ٥٩٥ .

أن : " لأن (أن) مع الفعل بمنزلة المصدر فهو اسم فلم يجز إظهارها كما لم يجز إظهار الفعل في (إياك وزيـــد) "[1] . ويقول سيبويه : " وأعلم أن اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه إلا الإضمار وذلك : ما كان ليفعل ، فصارت أن هنا بمنزلة الفعل "[2].

وقد رجح ابن الأنباري ما ذهب إليه البصريون ، وأنكر ما ذهب إليه الكوفيون في قول الشاعر (مقالـتها ما كنت) ... لأن مقالتها منصوبة بفعل مقدر كأنه قال : ولم أكن لأسمع مقالتها "[3]. وما دام الأصل في أن الفعل يسبق مفعوله ولا يتأخر عنه إلا لسبيل بلاغي ، أوافق ما ذهب إليه البصريون ، والله أعلم .

نصب حتى المضارع

إن (حـــتى) حـــرف يفيد الغاية ، وقد اختلف النحويون في نصبه للفعل المضارع ، ولكل تعليله فيما قال . فقال الكوفيون : " إن حتى تنصب المضارع من غير تقدير (أن) نحو قولك : (أطـــع الله حتى يدخلك الجنة) "[4]. وكان تعليلهم بأن قالوا : " أنها تكون بمعنى كي ، لذلك قامت مقام كي، قياساً على واو (رب) ، فهي تقوم مقام (رب) " [5]

وقال البصريون : " إن الفعل بعدها منصوب بأن المقدرة "[6]. وكان تعليلهم على ذلك قولهم : " لأن (حـــتى) من عوامل الأسماء ، فلا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال ، لأن هذا متفق عليه ، وقد وجب تقديرها لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر ، ولهذا كان تقديرها لأنها أم الحروف "[7]. ويدلل البصريون على قولهم بمنقول من كلام العرب وذلك نحو قول الشاعر :

دَاوَيْتَ عَيْنَ أَبِي الدَّهِيقِ بِمُطْلِهِ حَتَى الْمَصِيفَ وَيَعْلَوَ القِعْدَانِ [8]

(يعـــلو) حيـــث نصب بأن مضمرة على رأي البصريين والقعدان فاعله والجملة معطوفة على المصيف المجرور بحتى . فعطفوا على (المصيف) المجرور بحتى وهي منصوبة ، وقد خالفت المعطوف عليه في حركة الكسر فكانت منصوبة بأن المضمرة "[9] . ويقول سيبويه : " أعلم أن حتى تنصب على وجهين . أحدهما أن تجعـــل الدخول غاية في مسيرك في قولك : (سرت حتى أدخلها) . ثانيهما أن يكون السير قد كان والدخـــول لم يكـــن ، وذلك إذا جاءت مثل (كي) التي فيها إضمار (أن) وفيها معناها . وأعلم أن (حـــتى) ترفع الفعل بعدها على وجهين . تقول : (سرت حتى أدخلها) ، تعنى أنه كان الدخول

---

[1] الإنصاف ٢/٥٩٥ .

[2] الكتاب ٣ / ٧ .

[3] الإنصاف ٢/ ٥٩٥ .

[4] المرجع السابق ٢ / ٥٩٧ .

[5] المرجع السابق ٢ / ٥٩٨ .

[6] المرجع السابق ٢/ ٥٩٨ .

[7] المرجع السابق ٢/ ٥٩٨ .

[8] شاهد الإنصاف ٢ / ٥٩٩ ، والقعدان ، جمع قعود : نوع من الإبل .

[9] الإنصاف ٢/ ٦٠٠ .

متصـــل بالسير كاتصاله بالفاء إذا قلت : (سرت فأدخلها) . الوجه الثاني ، فإنه يكون السير قد كان " [1] وقد وافقه في ذلك المبرد . وقد رجح ابن الأنباري صحة تعليل البصريين ، كما أوضحت ذلك في مسألة لام كي ، والرأي فيها كالرأي السالف في المسألة السابقة . والله أعلم .

عامل الجزم في جواب الشرط

اختلف تعليل النحاة في عامل الجزم في جواب الشرط . فقال الكوفيون : " إن العامل في جزم جواب الشرط الجوار " [2]. وكان تعليلهم على ذلك عن طريق القياس حيث قالوا : " إن فعل الشـــرط يجـــاور جـــواب الشرط لازم له لا ينفك عنه " [3] ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ . . . ﴾[4] . حيـــث حمـــلوه على المجاورة فخفضوا المشركين على الجوار . وكقول زهير :

لَعِبَ الرِّيَاحُ بِهَا وَغَيَّرَهَا بَعْدَ سَوَافِي المُورِ وَالقِطْرِ [5]

فخفض القطر على الجوار " [6] حملاً عليه .

قال البصريون : " إن عامل الجزم في جواب الشرط هو حرف الشرط ، ومنهم من قال : إن العامل هو حرف الشرط وفعل الشرط " [7] . وكان تعليلهم على ذلك قولهم : " إن العامل هو حـــرف الشـــرط لأنـــه يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط . ومن قال بفعل الشرط وحـــرف الشـــرط ، لأنه يقتضيان الجواب قياساً على الابتداء والمبتدأ في رفع الخبر " [8] . ويقول الـــنحاس في لفظ (المشركين) في قوله تعالى : " عطف على (أهل) ، ولو كان عطف على الذين لكان مرفوعاً " [9] .

وقد أنكر ابن الأنباري صحة ما ذهب إليه الكوفيون في قوله تعالى (لم يكن ...) بقوله : " فـــلا حجة لهم فيه ، لأن قوله (المشركين) ليس معطوفاً على الذين كفروا ، وإنما معطوف على

---

[1] الكتاب ٣/١٧ . المقتضب ٢ / ٤١.

[2] الإنصاف ٢ / ٦٠٢ .

[3] المرجع السابق ٢/ ٦٠٢ .

[4] الآية ١ من سورة البينة .

[5] ديوان زهير / ٥٣ . زهير هو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح بن قرط بن الحارث وهو من قبيلتي مزنة وقطفان ، عاش ما بين ٥٢٠ ــ ٦١٠ م .

[6] الإنصاف ٢ / ٦٠٨ .

[7] المرجع السابق ٢ / ٦٠٨ .

[8] المرجع السابق ٢ / ٦٠٨ .

[9] إعراب القرآن ٥ / ١٦٨ .

قولـه (مـن أهل الكتاب) ، فدخله الجر لأنه معطوف على مجرور ، لا على الجوار " [1] . ولأن (إن) تقتضـي فعل الشرط وجواب الشرط أوافق ما ذهب إليه من قال أن العامل فيه إن وفعل الشرط ، والله أعلم .

رافع الاسم المرفوع بعد إن الشرطية

اختـلف الـنحاة في عامل رفع الاسم المرفوع بعد إن الشرطية ، فقال الكوفيون : " إنه مـرفوع بما عاد | إليه من الفعل من غير تقدير الفعل " [2]. وكان تعليلهم بأن قالوا : " لأن إن هي الأصل في باب الجزاء ، ولقوتها جاز تقديم المرفوع معها ، وإنه يرتفع بالعائد لأن المكنى المرفوع في الفعـل هـو الاسم الأول ، فينبغي أن يكون مرفوعاً به ، وإذا كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى تقدير فعل " [3].

وذهـب البصريون إلى " أنه مرفوع بفعل مقدر " [4]. وعللوا على ذلك بقولهم : " لأنه لا يجـوز أن يفصل بين حرف الجزم والفعل باسم لم يعمل فيه ، ولأنه يجوز ما يرتفع به الفعل عليه ، والاسم المرفوع بتقدير فعل يدل عليه الفعل المظهر ، نحو قولك : (إن زيد أتاني أتيته) " [5] .

وقـد قـال ابن الأنباري : " أنه مرفوع بفعل مقدر ورجح مذهب البصريين ويزيد على تعليـلهم بقولـه : أنـه لا يجـوز أن يكون العائد من الفعل هو الرافع ، لأنه لا نظير له في كلام العرب " [6] .

ولعدم وجود النظير في ذلك ، أوافق ما ذهب إليه البصريون ، والله أعلم .

تقديم اسم مرفوع أو منصوب على جملة جواب الشرط

اختـلف الـنحاة في تقـديم اسـم مرفوع أو منصوب على جملة جواب الشرط . فقال الكوفيون : " إنه إذا تقدم اسم مرفوع في جواب الشرط فإنه لا يجوز فيه الجزم ، ووجب فيه الرفع ، نحـو قولـك (إن تأتني زيد يكرمك) ، وقد اختلفوا في تقديم المنصوب في جواب الشرط " [7]. وعلـلوا على ذلك بقولهم : " إنما قلنا أنه لا يجوز فيه الجزم ، وذلك لأن جزم جواب الشرط إنما يكـون لمجاورتـه فعل الشرط ، فإذا فارقه بتقديم الاسم بطلت المجاورة الموجبة للجزم ، وإذا بطل الجزم وجب الرفع " [8].

---

[1] الإنصاف ٢/ ٦٠٩ .

[2] المرجع السابق ٢/ ٦١٦ .

[3] المرجع السابق ٢/ ٦١٦ .

[4] المرجع السابق ٢/ ٦١٦ .

[5] المرجع السابق ٢/ ٦١٦ .

[6] المرجع السابق ٢/ ٦١٦ .

[7] المرجع السابق ٢/ ٦٢٠ .

[8] المرجع السابق ٢/ ٦٢١ .

وقـــال البصـــريون : " إن تقـــديم منصوب أو مرفوع في جواب الشرط كله جائز " [1] ، وعللوا على ذلك بقولهم : " لأنه يجب أن يقدر فيه فعل ، كما وجب التقدير مع تقديم الاسم على فعل الشرط ، لأن حرف الشرط يعمل فيهما على ما بينا " [2].

وقـــد فصل في ذلك المبرد مجيزاً له وذلك بقوله : " وتقول : (من يأتنا نأته مكرمين له) ، نصـــبت (مكرمين) على الحال ، والعامل فيه (نأته) ، وقد قدمتها ، جاز ... ثم يقول (من يأته مـــن إن يأتنا نأته) عامدين تأتي يكرمك ، إن رفعت يكرمك فالمسألة جيدة ، لأن تقديرها من يأته زيـــد في حال إكرامه لك . و الأجود أن تقول (تأته يكرمك) ، لتشغل الفعل بالمفعول إذا كان خبراً "[3] .

وقد قال ابن الأنباري : " إن المجاورة لا توجب الجزم " [4] كما بينا ذلك في المسألة السابقة . ولعدم ثبات المجاورة من عوامل الجزم في قواعد النحو أوافق ما ذهب إليه البصريون ، والله أعلم .

تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط

اختـــلف النحاة في تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط . فقال الكوفيون : " إنه يجوز تقـــديم المفعـــول بالجزاء على حرف الشرط ، نحو قولك (زيداً إن تضرب أضرب) "[5] . وكان تعليلهم على ذلك قولهم : " إن الجزاء في الأصل يكون مقدم على حرف الشرط نحو : أضرب إن تضرب وكان ذلك منقولاً عن كلام العرب نحو قول الشاعر :

يَا أَقْرَعُ بنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إنَّك إن تصرعُ أخوك يصرعُ [6]

والشاهد فيه تقديم الجزاء على حرف الشرط (إن) . ومثله قول الشاعر [7] :

وإنْ أتاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ : لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ [8]

و الشـــاهد فيـــه (يقـــول) ، فهو مضارع وقع بعد أداة الشرط ، وفعل الشرط ماضي ، و جاء المضارع مرفوع .

وقـــال البصريون : " إنه لا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط " [1] . وقـــد عللوا على ذلك بقولهم : " هذا قياساً على الاستفهام ، والذي له صدر الكلام " [2] . ويقول

---

[1] الإنصاف٢/ ٦٢١ .

[2] المرجع السابق ٢ / ٦٢١ .

[3] المقتضب ٢ / ٦١ .

[4] الإنصاف ٢ / ٦٢١ .

[5] المرجع السابق ٢/ ٦٢٣ .

[6] شاهد الإنصاف ٢ / ٦٢٣ . وشاهد الكتاب ٣ / ٦٧ .

[7] هو زهير بن أبي سلمى ، وقد سبق التعريف به .

[8] ديوان زهير / ١١٨ .

المـبرد : " أمـا ما يجوز في الكلام فنحو قولك (آتيك إن أتيتني) ، للزم أن يكون منصوباً بالفعل الـذي قبله ، وهذا لا يكون ، لان الجزاء منفصل كالاستفهام " [3] ووافقه سيبويه على ذلك وزاد عـليه بقوله : أنه لا يجوز ذلك إلا في ضرورة الشعر لأنك أخرت إن وما عملت فيه ولم تجعل لإن جواباً ينجزم بما قبله .

وقـد رجح ابن الأنباري صحة تعليل البصريين ، ورد تعليل الكوفيين وذلك بقوله : " إن الجـزاء مسبب من الشرط ، والشرط سبب ، ولا يجوز تقديم المسبب على السبب ، فإذا ثبت أن مرتبة الجزاء بعد الشرط وجب أن تكون مرتبة معموله كذلك ، وذلك لأنه تابع للعامل " [4] . وبما أن الجـزاء لا يجـوز تقديمه على الشرط إلا لغرض بلاغي ، أوافق ما ذهب إليه البصريون ، والله أعلم .

مجيء إن الشرطية بمعنى إذ التعليلية

قد تأتي إن الشرطية بمعنى إذ التعليلية ، وقد اختلف النحاة في مجيئها ، مما أدى إلى اختلاف تعليلهم ، فقال الكوفيون : " إنّ إن الشرطية تأتي بمعنى إذا التعليلية " [5] ، وكان تعليلهم مبنياً على الـنقل عن كتاب الله ، والنقل عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ،ذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا ﴾ [6]، وقوله صلى الله عليه وسلم حين دخل المقابر : ((**السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، أنتم السابقون ، وإنّا إن شاء الله بكم لا حقون**)) " [7] فإن (إن) هنا بمعنى (إذ) أي بمعنى إذ شاء الله ، وكذلك في قول الشاعر :

وَسَمِعْتُ حَلْفَتَهَا الَّتِي حَلَفَتْ إِنْ كَانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِي وَقْرِ [8]

وذهب البصريون : " أنّ إن لا تأتي بمعنى إذ التعليلية " [9]. حيث عللوا على ذلك بقولهم : " إن (إذ) هي ظرف ، وأما (إن) فهي شرط في الأصل ، والأصل في حرف إن أن يكون دالاً لما وضع له في الأصل ، ومن تمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال ، ومن عدل عن الأصل ، عليه

---

[1] الإنصاف ٢/ ٦٢٧ .

[2] المرجع السابق ٢/ ٦٢٧ .

[3] المقتضب ١ / ٣٧٠ . الكتاب ٢/ ٦٦ .

[4] الإنصاف ٢/ ٦٢٧ .

[5] المرجع السابق ٢/ ٦٣٢ .

[6] الآية ٢٣ من سورة البقرة .

[7] صحيح مسلم ٣ / ٦٤ . كتاب الجنائز . مسلم هو الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النسابوري توفى سنة ٢٦١ هـ .

[8] شاهد الإنصاف ٢/ ٦٢٣ . ولم يسنده محمد محي الدين إلى قائله .

[9] الإنصاف ٢/ ٦٣٤ .

إقامة الدليل ، ولا دليل لهم " [1] . ويقول النحاس في إعراب الآية : " (إن كنتم) في موضع جزم بالشرط ، و(ريب) خفض بفي ، (مما نزلنا) خفض بـــ (من) " [2].

ويقول سيبويه : " إنما كرهوا الجزاء هاهنا لأنه ليس من مواضعه ، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقـــول (أتذكر إذ إن تأتنا نأتيك) ، كان لم يجز أن تقول (إنّ إن تأتنا نأتك) ، فلما ضارع هذا الباب باب (إن) ، وكان كرهوا الجزاء فيه ، وقد يجوز في الشعر أن يجازى بهذه الحروف " [3] .

وقد رجح ابن الأنباري صحة كلمات البصريين ورد كلمات الكوفيين ، وذلك لاختلاف دلالة (إذ) من دلالة (إن) الشرطية ، لأن الأولى ظرف والثانية للشرط . وعلى هذا أوافق رأي البصريين . والله أعلم .

موضع الضمير في لولاي ولولاك

اختلف النحاة في موضع الضمير من الإعراب في لولاي ولولاك . حيث يقول الكوفيون : " إن الضـــمير في لـــولاي ولولاك في موضع رفع " [4]. وجاء تعليلهم على ذلك بأن قالوا : " إنها مرفوعة بالابتداء وذلك نقلاً عن قراءة من قرأ قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ﴾ [5] ، فرفع (غير) بالابتداء ، وإلى ذلك ذهب الأخفش من البصريين " [6] .

وقال البصريون : " إنها في موضع خفض " [7] ، وكان تعليلهم على ذلك قولهم : " إن الياء والكـــاف لا تكونـــان علامة مرفوع ولا يكونان في موضع نصب ، لأن لولا حرف وليس بفعل ، فإذا لم تكن منصوبة ولا مرفوعة وجب أن تكون مجرورة " [8] . ويقول النحاس في (غيره) في قوله تعالى : " غيره على اللفظ ، وغيره على الموضع ، وغيره على الاستثناء " [9] . ويقول ابن هشام : " للولا ولوما وجهان .الأول أن يدلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما ، فيختصان بالجملة الاسمية ، نحـــو قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[10] . الثاني أن يدلا على التخصيص ، فيختصان

---

[1] الإنصاف ٢ / ٦٣٤ .

[2] إعراب القرآن ١ / ١٩٩ .

[3] الكتاب ٣/ ٧٥ .

[4] الإنصاف ٢/ ٦٨٧ .

[5] الآية ٥٠ من سورة هود .

[6] الإنصاف٢/ ٦٨٧ .

[7] المرجع السابق ٢ / ٦٨٧ .

[8] المرجع السابق ٢/ ٦٨٩ .

[9] إعراب القرآن ٤ / ٣٧٨ .

[10] الآية ٣١ من سورة سبا .

بالجملة الفعلية ، نحو قوله تعالى : ﴿لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ﴾[1] "[2] . وقرأت في حاشية هذا الكتاب قول المحقق : " وسمع قليلاً في لولاي ولولاك ولولاه قيل هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ، ولا تتعلق لولا بشيء ، وموضع المجرور بها الرفع بالابتداء ، والخبر محذوف . وقال الأخفش : " الضمير مبتدأ و (لولا) غير جارة ، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع ، كما عكسوا إذا قالوا : (ما أنا كأنت ولا أنت كأنا) ، فإذا عطف عليه اسم ظاهر نحو (لولاك وزيد) ، تعين رفعه لأنها لا تخفض الظاهر "[3]. ويقول سيبويه : " هي للابتداء والجواب فالأول سبب ما وقع وما لم يقع "[4]. وقد رجح ابن الأنباري صحة كلمات الكوفيين ورد كلمات البصريين بقوله : " إن لولا لو كانت حرف خفض لوجب أن يتعلق بفعل ، أو معناه ولم يكن ، ويقول : إن حروف الخفض لا تقع موقع الزيادة ، وإلا جاء نادراً في حروف زائدة نحو قولك (حسبك زيد) وعلى ما جاء مشهور أن بعد لولا اسم مرفوع بالابتداء أوافق ما ذهب إليه ابن الأنباري ، والله أعلم .

الضمير في إياك وأخواتها

اختلف النحاة في الضمائر . الهاء ، الكاف ، الياء ، حول إعرابها . فقال الكوفيون : " إنها منصوبة "[5] . وكان تعليلهم على ذلك : " لأنها في حالة اتصال ، ولأنه لا فرق بينها وبين (إيا) ، فلم تقم إيا بنفسها ، فأصبحت حرف واحد "[6] . وقال البصريون : " إن (إيا) هي الضمير ، وأن الكاف ، والياء ، والها هي حروف لا محل لها من الإعراب . ويقول الخليل أنها اسم مضاف إلى هذه الحروف ، لأنه لا يفيد معنى بانفراده "[7] . وقد علل البصريون بقولهم : " إنهم قد أجمعوا على أن أحدهما ضمير منفصل ، ولا يجوز للضمائر إلا أن تكون على حرف واحد ، لأنه لا نظير له في كلام العرب ، والمصير | إلى ما له نظير "[8] .ويقول المبرد : " أعلم أن (إياك) اسم مكنى عنه في النصب ، كما في (إن) و (أنت) اسمه في الرفع وهما منفصلان ... ويقول فلما كانت إياك ، لا تقع إلا اسماً لمنصوب ، كانت بدلاً من الفعل دالة عليه "[9] . ويقول سيبويه : " هي

---

[1] الآية ٢١ من سورة الفرقان .

[2] أوضح المسالك ٣ / ١٣٣ .

[3] حاشية أوضح المسالك ٤/ ١٣٤ .

[4] الكتاب ٤ / ٢٣٥ .

[5] الإنصاف ٢ / ٦٩٧ .

[6] المرجع السابق ٢/ ٦٩٧ .

[7] المرجع السابق ٢/ ٦٩٧ .

[8] المرجع السابق ٢ / ٦٩٧ .

[9] المقتضب ٢/ ١٧٢ .

وأخواتها ضمائر نصب منفصلة ، ولم يقدر على المتصل ، والمتصل هو الضمير ، سواء كان الكاف أو الهاء أو الياء أو شبيهاتها " [1].

ويرى ابن الأنباري بطلان مذهب الكوفيين وذلك قياساً على التاء في (قمت) ، : " فإن قم ليس عماداً للتاء ، فكذلك إيا ليست عماداً لهذه الحروف ، مما أوجب استحالة أن يقال :(إياك) بأكملها ضمير " [2] ولهذه الاستحالة في أن (إيا) عماد أوافق ما ذهب إليه ابن الأنباري ، وهو مذهب البصريين ، والله أعلم .

المسألة الزنبورية

اختلف البصريون والكوفيون في قول العرب : (قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور ، فإذا هو هي ، أو فإذا هو إياها) . ووقع الخلاف بين رأس الكوفيين وهو الكسائي ، ورأس البصريين وهو سيبويه . وتلكم هي الحكاية المشهورة .

حيث يقول الكوفيون : " فإذا هو إياها " [3]، وعللوا على ذلك بقولهم : " إنما قلنا ذلك لأن (إذا) إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان ، والظرف يرفع ما بعده ، ويعمل في الخبر عمل وجدت ، لأنها بمعنى وجدت " [4].

وقال البصريون : " فإذا هو هي " [5]. وعللوا على ذلك بقولهم : " إنما قلنا أنه لا يجوز إلا الرفع لأن (هو) مرفوع بالابتداء ، ولا بد للمبتدأ من خبر ، وليس ها هنا ما يصلح أن يكون خبراً عنه إلا ما وقع الخلاف فيه فوجب أن يكون مرفوعاً ، ولا يجوز أن يكون منصوباً بوجه ما ، فوجب أن يقال : (فإذا هو هي). فهو راجع إلى الزنبور لأنه مذكر وهي راجع للعقرب لأنه مؤنث " [6] . وزاد على ذلك ابن هشام [7] بقوله : " هذا هو وجه الكلام ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴾ [8]. وأما (فإذا هو إياها) إن ثبت فخارج عن القياس " [9]. وقد ذكر في ذلك خمسة أمور محتملة وهي : " أولها : لأبي بكر بن الخياط ، وهو أن (إذا) ظرف فيه معنى وجدت ورأيت فجاز له أن ينصب المفعول . ثانيها : أن ضمير النصب استعير في

---

[1] الكتاب ٢/ ٣٥٦ .

[2] الإنصاف ٢/ ٧٠١ .

[3] المرجع السابق ٢ / ٧٠٣ .

[4] المرجع السابق ٢ / ٧٠٣ .

[5] المرجع السابق ٢/ ٧٠٤ .

[6] المرجع السابق ٢ / ٧٠٤ .

[7] هو جمال الدين عبد الله بن يوسف بن عبد الله المصري ، ومن مؤلفاته : مغني اللبيب ، أوضح المسالك ، شذور الذهب ، وغيرها من الآثار ، ت ٧٦١ هـ .

[8] الآية ١٠٨ من سورة الأعراف .

[9] مغني اللبيب ١ / ١٥٨ .

مكان ضمير الرفع . ثالثها : أنه مفعول به ، والأصل فإذا هو يساويها . رابعها : أنه مفعول مطلق ، والأصل فإذا هو يلسع لسعتها . خامسها : أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف ، والأصل فإذا هو ثابت مثلها ، ثم حذف المضاف فانفصل الضمير ، وانتصب في اللفظ على الحال " [1] . ويقول ابن الأنباري مفنداً كلمات الكوفيين بقوله : " أنه إذا كانت (إذا) عملت الرفع بقي المنصوب بلا ناصب ، وإن عملت عمل الفعل لزم وجود فاعل ومفعولين ، ولم يوجد ذلك ، ثم أبطل كلام من قال هي عماد لأن العماد إذا حذف لا يختل معنى الجملة وصار دون فائدة نحو قولهم : (فإذا إياها) فلا معنى له ولا فائدة فيه " [2] .

ولقوة حجة البصريين أوافق ما ذهبوا إليه ، والله تعالى أعلم .

ضمير الفصل

ضمير الفصل هو الضمير الواقع بين المبتدأ والخبر ، وقد اختلف النحاة في إعرابه . فقال الكوفيون : " إنه يسمى عماداً وله موضع من الإعراب نحو (زيد هو العاقل) "[3]. وكان تعليلهم على ذلك : " قياساً على التوكيد ، كما في قولك : (جاءني زيد نفسه) ، فنفسه تابعاً لزيد في الإعراب ، فكذلك العماد " [4] .

وقال البصريون : " إنه يسمى فصلاً ، ولا موضع له من الإعراب " [5] . وقد عللوا على ذلك بأن قالوا : " لأنه جاء لمعنى ، والمعنى يتمثل في الفصل بين النعت والخبر ، قياساً على الكاف في (تلك ، ذلك) ، وكذلك على ما التوكيدية ، فإنها تدخل لمعنى ، كذلك لم يكن لها موضع من الإعراب " [6].

ويرى ابن الأنباري صحة مذهب البصريين ، مبطلاً قول الكوفيين ، وذلك بقوله : " لأن المصير إلى ما ليس له نظير لا يجوز في كلام العرب " [7] . ولعلة عدم النظير هذه ، أوافق ما ذهب إليه البصريون ، والله أعلم .

---

[1] مغني اللبيب ١/ ١٥٨ ــ ١٥٩ . بتصرف .

[2] الإنصاف ٢ / ٧٠٥ .

[3] المرجع السابق ٢/ ٧٠٦ .

[4] المرجع السابق ٢/ ٧٠٦ .

[5] المرجع السابق ٢/ ٧٠٦ .

[6] المرجع السابق ٢ / ٧٠٧ .

[7] المرجع السابق ٢/ ٧٠٧ .

مراتب المعارف

اختلف النحاة في أعرف المعارف من الأسماء ، أو أعلى مرتبة المعرفة . ورأى الكوفيون : " أن الاسم المبهم ، نحو قولك (هذا وذاك) أعرف من العلم " [1] . وقد عللوا على ذلك بقولهم : " إن الاسم المبهم معرف بشيئين ، العين ، والقلب ، وأما العلم لا يعرف إلا بالقلب ، فلهذا كان المبهم أعرف ، والعلم يقبل التنكير ولا يقبل الضمير " [2] .

وقال البصريون : " إن العلم أعرف من المبهم " [3] . وقد اختلفوا في المراتب ، فقال سيبويه : " إنما صار الإضمار معرفةً ، لأنك إنما تضمر اسماً بعدما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني وما تعني ، وإنك تريد شيئاً يعلمه ... والمعرفة عنده خمسة أشياء . أولاً : الأسماء التي هي أعلام خاصة . ثانياً المضاف إلى المعرفة . ثالثاً : المعرف بالألف واللام . رابعاً : الأسماء المبهمة . خامساً : الإضمار " [4] .

ووافق ابن الأنباري مذهب الكوفيين ، ورد كلمات البصريين بقوله : " إن حد المعرفة ما خص الواحد من الجنس ، وهذا يشمل جميع المعارف ، والأصل في المعارف أن لا توصف ، وأن العلم يفتقر للوصف ، ولما جاز فيه الوصف دل على أن لا يحمل على الضمير الذي لا يزول عن الأصل ، ولا يفتقر للوصف ، لذا إنه أعرف ، وأيضاً أن المبهم لا يقبل التنكير " [5] .

ولتدليل سيبويه على أن المضمر هو أعرف للسامع وللمتحدث أرى موافقة ما ذهب إليه . والله أعلم .

أي الموصولة من حيث الإعراب والبناء

اختلف النحاة في إعراب أي الموصولة ، واختلف تعليل كل فريق على ما قال . فقال الكوفيون : " إن أي معربة " [6] . وقد كان تعليلهم بمنقول عن كتاب الله تعالى ، وقوله : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[7] ، فإن (أي) عندهم معربة .

وقال البصريون :" إن أي مبنية على الضم " [8] . وقد عللوا على ذلك بقولهم : " قياساً على حرف الجر ، والاستفهام ، والموصول ، كما أن القياس يقتضي أن تكون مبنية ، وذلك

---

[1] الإنصاف ٢/ ٧٠٧ .

[2] المرجع السابق ٢/ ٧٠٨ . ائتلاف النصرة / ٦٩ .

[3] الإنصاف ٢/ ٧٠٨ .

[4] الكتاب ٢/ ٥ ــ ٦ ،بتصرف .

[5] الإنصاف ٢/ ٧٠٩ .

[6] المرجع السابق ٢/ ٧١٢ .

[7] الآية ٦٩ من سورة مريم .

[8] الإنصاف ٢ / ٧١٣ .

لحـــذف العائد منها ردت إلى ما يقتضيه القياس ، من البناء ، ولما خالفت سائر أخواتها ، وخرجت عن مشابهة نظائرها ، وجب بناؤها على الضم ، لأنهم لما حذفوا المبتدأ من صلتها بنوها على الضم ، ولأنـــه أقـــوى الحركات ، وذلك لانهم لما حذفوا المبتدأ نصبوها ولم يبنوها " [1] . ويقول في ذلك المبرد : " فإن كنت تقدر (هذا) تقدير (أي) في أنها توسل إلى نداء الرجل لم يجز إلا الرفع ، وإنما حـــلت هذا المحل ، لأنها إذ لم تكن استفهاماً ، أو جزاءاً ، لم تكن اسماً إلا بصلة ، فإنما حذفت منها الصـــلة في النداء لأن النعت قام مقامها ، فإذا قلت (يا أيها الرجل) ، كانت أي والرجل بمنزلة شيء واحد "[2] . وقال سيبويه : " ومن قال : (أمرر على أيهم أفضل) ، قال : أمرر بأيهم أفضل ، وهمـــا سواء ، فإذا جاء أيهم مجيئاً يحسن على ذلك المجيء وأخواته يكثر رجع أي إلى الأصل وإلى القيـــاس كما ردوا (ما زيد إلا منطلق) إلى الأصل وإلى القياس " [3] وقد خالفه على ذلك النحاس في إعراب الآية أن أي مبنية على الضم وما علمت أحداً إلا وخطأ سيبويه في هذا .

وقد رأى ابن الأنباري فساد ما ذهب إليه الكوفيون وذلك في نقلهم عن الآية ، فيقول : " إن هذه القراءة شاذة لا يؤخذ بها ، وأما القراءة المشهورة التي عليها قراءة الأنصار (أيهم) بالضم ، وهذه القراءة حجة على الكوفيين " [4] .

ولقيـــاس الكوفيين بالشاذ في القراءة هذه أرى أن ذلك خروج عن الأصل ، وعليه أوافق مذهب البصريين . والله أعلم .

أتيان الفاظ الإشارة موصولة

اختـــلف الـــنحاة في ألفاظ الإشارة ، من حيث مجيئها موصولة . فقال الكوفيون : " إنها موصولة " [5]، وجاء تعليلهم منقولاً عن كتاب الله تعالى ، وذلك في قوله : ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [6]، حيث في رأي الكوفيين أن (هؤلاء) بمعنى اسم موصول .

وقال البصريون : " إن أسماء الإشارة لا تأتي بمعنى الذي " [7] . وعللوا على ذلك بقولهم : " إن الأصـــل في أسمـــاء الإشارة دلالة على الإشارة ، وأما الذي وأخواتها دلالة على الموصول ، وليس في معناها ، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال "[8] .

---

[1] الإنصاف ٢/ ٧١٤ .

[2] المقتضب ٤ / ٢٦٦ .

[3] الكتاب ٢/ ٤٠١ . إعراب القرآن ٣ / ١٣٢ .

[4] الإنصاف ٢/ ٧١٤ .

[5] المرجع السابق ٢/ ٧١٧ .

[6] الآية ٨٥ من سورة البقرة .

[7] الإنصاف ٢/ ٧١٧ .

[8] المرجع السابق ٢/ ٧١٩ .

ويقـــول النحاس في إعراب الآية (ثم أنتم ...) : " أنتم في موضع رفع بالابتداء ، ويجوز الـــتقدير أن يكون والله أعلم أعني (هؤلاء) و(تقتلون) خبر أنتم ، و(أنفسكم) مفعوله ، ولا يجيز الخليل وسيبويه أن يتصل المفعول في مثل هذا " [1] . أي لا يجيزان (ضربتني ولا أضربك) .

وقد أفسد ابن الأنباري ما ذهب إليه الكوفيون ، وذلك من ثلاثة وجوه . الوجه الأول : أن هـــؤلاء اسم إشارة باقياً على أصله ، وليس بمعنى الذي كما زعمتم ، ويكون في موضع نصب عـــلى الاختصـــاص . الوجه الثاني : أن هؤلاء تأكيد لأنتم ، والخبر تقتلون . الوجه الثالث : أن هؤلاء منادى ، والتقدير فيه ثم أنتم يا هؤلاء ، وتقتلون هو الخبر " [2].

ولخـــلاف الدلالـــة في المعـــنى بين أسماء الإشارة ، وأسماء الموصول ، أوافق ما ذهب إليه البصريون ، والله أعلم .

ناصب خبر كان وثاني مفعولي ظننت

اختلف النحاة في عامل نصب خبر كان وثاني مفعولي ظننت ، وقد سأل ابن هشام سؤالين في ذلـــك العـــامل حيث قال : " هل أصل مفعول ظننت وأخواتها مبتدأ أم خبر ؟ . وهل الأسمان المنصوبان بعد ظننت وأخواتها مفعولان أول وثاني أم الأول مفعول والثاني شيء آخر ؟ . والجواب عـــن الســـؤال الأول ، أن الجمهـــور يذهبون إلى ان أصل مفعولي ظننت وأخواتها مبتدأ وخبر . والجـــواب عن الثاني الجمهور يرون ، المنصوب الأول مفعول والمنصوب الثاني مفعولاً ثانياً . ويرى الفراء أن المنصوب الأول مفعول ، والمنصوب الثاني منصوب على التشبيه بالحال " [3]. وقد ذهب الكوفيـــون إلى : " أن خبر كان والمفعول الثاني لظننت نصب على الحال " [4] . وعللوا على ذلك بأن قالوا : " إن (كان) فعل غير متعدي ، وإذا لم يكن متعدياً وجب أن يكون منصوباً علىٰ الحال لا على نصب المفعول ، وما وجدنا فعلاً ينصب مفعولاً هو الفاعل في المعنى إلا الحال ، فكان حمله عليه أولى ... وكذلك يحسن أيضاً في (ظننت زيداً قائماً) ، ظننت زيداً في حالة كذا ، فدل على أنه نصب على الحال " [5] .

وذهـــب البصريون إلى أن : " أن نصبهما نصب المفعول ، لا على الحال " [6]. وعللوا على ذلك بقولهم : " لأنهما يقعان ضميراً في نحو قولهم (كنا هم) ، وإذا لم نكن هم ، فمن ذا يكون هم " [1] . وذلك نحو قول الشاعر :

---

[1] إعراب القرآن ١/ ٦٥ .

[2] الإنصاف ٢/ ٧١٩ ــ ٧٢٠ ، بتصرف .

[3] حاشية أوضح المسالك ٢ / ٣٠ .

[4] الإنصاف ٢/ ٨٢١ .

[5] المرجع السابق ٢/ ٨٢١ .

[6] المرجع السابق ٢/ ٨٢٣ .

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَّتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا [2]

فقـــد ورد في يكنها وتكنه الضمير موقع خبرها . وإلى ذلك ذهب سيبويه [3] . ورأى ابن الأنباري فســـاد ما ذهب إليه الكوفيون وذلك للآتي : " أولاً : لم يقع خبر كان على الاثنين والجمع ، لأن المفعـــول في كان هو الفاعل في المعنى . ثانياً : أن شروط الحال تأتي بعد تمام الكلام ولم يوجد ذلك في (كـــان) . ثالـــثاً : أن الحـــال من شروطها ان تكون نكرة ، وكثيراً ما يقع خبر كان ، وثاني مفعـــولي ظننت معرفة " [4]. وما دام أصل جملة كان وأخواتها ، جملة اسمية ، وهما فعلان فإن نصبهما يكون على المفعول . والله أعلم .

تقديم التمييز على عامله إذا كان متصرفاً

اختـــلف الـــنحاة في تقديم التمييز على عامله إذا كان متصرفاً . فقال الكوفيون : " يجوز تقـــديم التمييز على عامله إذا كان متصرفاً ، نحو قولك : (تفقأ الكبش شحماً) "[5] . وقد اختلفوا في ذلـــك فمـــنهم مـــن قال : بجوازه ، ووافقهم على ذلك المازني والمبرد [6] من البصريين ، وكان تعليلهم على ذلك عن طريق النقل والقياس ، أما النقل فمن قول الشاعر :

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسَاً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ [7]

والشـــاهد في الـــبيت (نفساً) تمييز تقدم على عامله (تطيب) . أما القياس في " أن العامل فعل متصـــرف فجاز تقديم مفعوله عليه كسائر الأفعال المتصرفة " [8] . وقال البصريون : " إنه لا يجوز ذلك " [9]. وعللوا على ذلك : " لأنه هو الفاعل في المعنى ، فلم يجز تقديمه ، كما كان فاعلاً لفظاً " [10] . ويقـــول سيبويه : " ومن قال (مررت بصحيفة طيب خاتمها) هذا قبيح وأجري على غير وجهـــه ، ولكـــنه حســـن أن يـــبنى على المبتدأ ويكون حالاً . والمبني على المبتدأ بمنزلة ما أرتفع بالفعل " [11].

---

[1] الإنصاف ٢/ ٨٢٣ .

[2] شاهد الإنصاف ٢ / ٨٢٣ . وقد نسب إلى أبي الأسود الدؤلي .

[3] الكتاب ١/ ٤٣ .

[4] الإنصاف ٢/ ٨٢٥ .

[5] المرجع السابق ٢/ ٨٢٨ .

[6] المقتضب ٣ / ٣٦ .

[7] شاهد الإنصاف ٢/ ٨٢٨ . وشاهد المقتضب ٣ / ٣٧ . وقد نسبه محمد محي الدين إلى المخيل السعدي وهو ربيعة بن ربيعة بن مالك .

[8] الإنصاف ٢/ ٨٣٠ .

[9] المرجع السابق ٢/ ٨٣٠ .

[10] المرجع الساق ٢ / ٨٣٠ .

[11] الكتاب ٣/ ٣٦ .

وقد رأى ابن الأنباري بطلان قول الكوفيين في (نفساً) بقوله : " إن الرواية الصحيحة : مـــا كان نفس بالفراق تطيب ... ثم يقول في قولهم إنه منصوب لفظاً ومعنى في قوله (تصبب زيد عـــرقاً) ، فلم يكن فاعلاً لفظاً بل معنى ، وظهر الفرق بين الفاعلين ، مما أبطل قولهم أنه متصرف كسائر الأفعال المتصرفة ، لاختلاف الفاعل في الفعلين " [1].

ولقوة حجة ابن الأنباري أوافق ما ذهب إليه وهو مذهب البصريين . والله أعلم .

وهكـــذا بعـــون الله وتوفيقه لقد تم عرض وتحليل المسائل النحوية من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ، والتي تمثل القسم الأول من البحث .

---

[1] الإنصاف ٢/ ٨٣١ ، بتصرف .

القسم الثاني

الدراسة المنهجية

الفصل الأول

مصادر التعليل النحوي في الإنصاف

المبحث الأول

علم الكلام :

(أ) منهج التعليل :

إن تصانيف ابن الأنباري التي وردت في علم الجدل ، تدل دلالة واضحة على تأثره بعلم الكلام ومناظرات المتحدثين ، حيث ردوده التي جادل بها الكوفيين علامة واضحة على التأثر بالفلاسفة المتكلمين ، وتقسيم الكتاب إلى مذهبي (الكوفة والبصرة) أكبر دليل على هذا لتأثر ، ويقول مازن مبارك : " الشبه بين النحوي والمتكلم أن هذا آمن بعقيدة وطرح لها البراهين العقلية لإثباتها ، والدفاع عنها على أساس من العقل والمنطق " [1]. ويقول : " ظلت طرائق النحويين في التعليل والإقناع قائمة على أساليب المتكلمين ، وأن علماء العربية احتذوا طريقة المحدثين من حيث العناية بالسند ورجاله وتجريحهم وتعديلهم ، فكانت لهم نصوصهم اللغوية ، كما كانت لأولئك نصوصهم الحديثية ، ولهم طبقات الرواة كما لأولئك ، ثم حذو المتكلمين في تطعيم نحوهم بالفلسفة والتعليل " [2]

ويقول أيضا : " ونجد أن تأثر النحاة بالمتكلمين في البحث عن العلة هذه التي ألقت عصا التفرقة ما بين النحاة فما ألقتها من قبل بين الفقهاء ، هو الذي ساق النحويين إلى الجدل في أمور نظرية محضة ، أو اخذ بأيديهم إلي ميادين النظر الفلسفي ، حيث التقوا بالمتكلمين ووجدوا لديهم ما يريدون من أساليب الجدل ، و أنواع العلل إذ كان المعتزلة سباقين لذلك لما كان لديهم من حرية في الرأي ، وملاءمة توفيق بين النقل والعقل ، فكان أن نظم النحويون عللهم ، وأساليب جدلهم بما وجدوه عند المتكلمين حتى تقاربوا في نوع العلة " [3].

ويقول بن جني :[4] " لسنا ندعي أن علل أصل العربية في سمت العلل الكلامية البتة بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية ، وإذا حكمنا ببديهة العقل ، وترافعنا إلى الطبيعة والحس وفينا الصنعة حقها ، وربأنا بها أرفع مشارفها "[5].

(ب) مسلك التعليل :

" إن لبيان أثر المتكلمين في النحو أن القياس أداة العقل ، وأن أئمة القياس في النحو . سيبويه و الفراء و الفارسي [6] و ابن جني و الزمخشري ، و أضرابهم كانوا معتزلة ، وحسبنا أن نعلم أنه بلغ من ولع النحويين بأساليب الجدل النظري أنهم تركوا ما اتفقوا عليه ، وهو الحكم

---

[1] العلة النحوية نشأتها وتطورها / ٨٥ ــ ٨٦ .

[2] المرجع السابق /٨٣ .

[3] المرجع السابق / ٩٢

[4] أبو الفتح عثمان بن جني ، عالم في الصرف والنحو واللغة والقراءات ، تولى في بغداد سنة ٣٩٢هـ .

[5] الخصائص ١/ ٥٣ .

[6] الفارسي هو الحسن بن أحمد عبد الغفار ، تلميذ الزجاج ، وله كتاب المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن .

الـــنحوي ، وراحوا يشققون القول ويكثرون الخلاف في أمور نظرية بحتة تدور حول ذلك الحكم المـــتفق عـــليه من قريب أو بعيد ، بل أنه أخذ علماء الكلام يؤلفون في أساليب الجدل وأساليب الإقناع " [1].

فإن ابن الأنباري في التعليل نهج نهج سيبويه وزاد أكثر في إفراد أبواب خاصة بعلم الجدل ، أو مؤلفـــات تقوم على الجدل والعقل ، وقد ذكرت فيما سبق الكتب التي ألفها في علم الجدل موضـــحة مسلكه في ذلك التعليل الكلامي . ويظهر جدله في كتاب الإنصاف في جل المسائل التي تطـــرق إليها وعلى سبيل المثال أذكر مثلاً جدله في مسألة رافع خبر المبتدأ ، وناصب المفعول به : حيـــث يقول وهو يرد رأي البصريين أن المبتدأ والخبر يترافعان بقوله : " إن ما ذكرتموه يؤدي إلى المحـــال ، وذلك لان العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول ، وإذا قلتم انهما يترافعان وجب أن يكون كـــل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال وما يؤدي إلى المحال محال . ثانياً . أن العامل في الشيء مـــادام موجـــوداً لا يدخل عليه عامل غيره ، لأن عاملاً لا يدخل على عامل فلما جاز أن يقال : (كان زيدٌ أخاك) بطل أن يكون أحدهما عامل في الآخر ، والعاملان هما (كان) و (المبتدأ) هنا [2] . ويقـــول في عامل النصب في المفعول به : " أن الفعل هو المجمع عليه في العمل وأن الفاعل هو اسم وأن الأسماء لا تعمل " [3] .

المبحث الثاني

أصـــول الفقـــه :

يقول بن الأنباري في معنى أصول النحو وفائدته : " أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت مـــنها فـــروعه وفصوله ، كما ، أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنه جملته وتفصيله . وفائدته الـــتعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل ، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل " [4]. وقد نهج في ذلك منهج :

(أ) منهج التعليل :

لقد نهج ابن الانباري في تعليلاته على النحو الآتي :

أولاً : " الـــنقل وهـــو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الفصيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكـــثرة " [5] . ويقول : " أعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين تواتر وآحاد . أما التواتر فلغة القرآن

---

[1] العلة النحوية نشأتها وتطورها / ٩٣ .

[2] كتاب الإنصاف ١ / ٤٦ .

[3] المرجع السابق ١/ ٨٠ . الكتاب ١ / ٣٤ .

[4] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة / ٨٠ .

[5] المرجع السابق / ٨١ .

الكريم وما تواتر من السنة وكلام العرب وهذا القسم قطعي في أدلة النحو يفيد العلم " [1] . وعلى هذا نجده كثيراً يستدل بالقرآن وكلام العرب من أشعار ويظهر ذلك جلياً في سرد المسائل النحوية من الإنصاف .

ثانياً : القياس قال ابن الانباري : " أعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير ، وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ،وقيل هو حمل فرع على اصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع . ولابد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل ، وفرع ، وعلة ، وحكم . وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على مرفوعاً قياساً على الفاعل . فالأصل هو الفاعل ، والفرع ما لم يسمى فاعله ، والعلة هي الإسناد ، والحكم الرفع "[2].

ثالثاً : استصحاب الحال . حيث قال فيه : " اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء هو الإعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال هو البناء ، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء وفي الأفعال ما يوجب الإعراب ، وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف نحو (الذي) أو تضمن معنى الحرف نحو (كيف) ، وما يوجب إعراب الأفعال هو مضارعته الاسم نحو (يذهب) ." [3]

(ب) مسلك التعليل :

يقول ابن الانباري أن أدلة النحو ثلاثة " نقل ، وقياس ، واستصحاب حال "[4] وهي تمثل أصول فقه النحو عنده مشبهاً بها أصول الفقه الديني ، وكان له مسلك تعليلي في هذه الأدلة في كتابه الإنصاف ، فكانت تعتبر الأصل في تعليله وتبيينها في الإنصاف كالآتي :

أولاً : النقل : ويقول عنه ابن الانباري : " الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع ، وهو النص ، ولكن العلة هي التي دعت لإثبات هذا الحكم . فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب نظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم " [5] . وكثيراً ما نجد في الإنصاف هذا النقل وذلك مثلاً : النقل عن كتاب الله ، وذلك كاستدلاله في مسألة تقديم معمول اسم الفعل عليه . بقوله تعالى : ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [6] وكثيراً ما نجد نقلاً عن كلام العرب كما ورد في المسائل النحوية .

---

١ الإغراب في جدل الإعراب وأنواع الأدلة / ٨٣ .

٢ المرجع السابق / ٩٣ .

٣ المرجع السابق / ١٤١ . الإنصاف ٢/ ٥٤٩ .

٤ الإغراب في جدل الإعراب/ ٨١ .

٥ المرجع السابق / ٩٣ .

٦ الآية ٣٤ من سورة النساء .

ثانياً : القياس : " وهو حمل فرع على أصل ، أو إجراء حكم الأصل على الفرع " [1] . ونجد ذلك في عامل النصب في الخبر بعد (ما) النصب فقد قاس عملها بعمل (ليس) وذلك بقوله : " لما كان القياس يقتضي ألا تعمل ، ولكن حينما أشبهت بليس اقتضت أن تعمل وهي لغة القرآن الكريم " [2] . ثم نجد قياس العلة الجامعة بين الأصل والفرع ، وذلك قياس إعراب المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما الاسم يتخصص بعد شياعه ، ثم الاشتراك بينهما في دخول لام الابتداء على كل منهما " [3] .

ثالثاً : استصحاب الحال :.فيقول عنه بن الانباري : " هو أضعف الأدلة والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب و الأفعال البناء " [4] . ونجد مسلك ذلك في كثير من المسائل في كتاب الإنصاف مثل فعل الأمر مبني أم معرب حيث يقول : " الأصل في الأفعال البناء وإنما يعرب منها ما شابه الاسم وهذا الفعل لم يشابه الاسم فكان باقياً على أصله "[5] .

---

[1] الإغراب في جدل الإعراب / ٩٣ .

[2] الإنصاف ١ / ١٦٦ .

[3] المرجع السابق / ١٠٧ ــ ١٠٨ . الإنصاف ٢/ ٥٥٠ .

[4] الإغراب في جدل الإعراب / ١٤٢ .

[5] المرجع السابق ٢/ ٥٤١ .

المبحث الثالث

الرجال :

أما المقصود بالرجال هنا هم الرجال الذين أعتمد عليهم أبو البركات في تعليله النحوي ، فكانوا مصدراً أساسياً في الإنصاف ، ولم يذكر لهم كتباً أو ينسب لهم كتب وسوف أذكر على سبيل المثال بعضاً من تعليلاتهم التي كانت مصدراً لكتاب الإنصاف .

فنجد مثلاً في مسألة (نعم وبئس) نجده أورد تعليل الكسائي حيث يقول : " ذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، وإليه ذهب على بن حمزة الكسائي من الكوفيين " [1]. ونجد أيضا في مسألة عامل النصب في المفعول به علل بكلام هشام بن معاوية صاحب الكسائي حيث يقول : " نص هشام بن معاوية صاحب الكسائي على انك إذا قلت : (ظننت زيداً قائماً) نصب (زيداً) بالتاء و (قائماً) بالظن " [2] . فالعامل عنده الفاعل ، ونجد في نفس المسألة من الرجال خلف الأحمر [3] وذلك بقوله : " وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية [4]، وكذا من الرجال في مسألة تقديم معمول الاسم المقصور عليه ثعلب [5] ، ثم في مسألة عامل الجزم في جواب الشرط نجده علل بكلام المازني [6] وذلك في قول بن الانباري : "و ذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف " [7]ثم نجد من الرجال في مسألة رافع المبتدأ والخبر الفراء [8] ، حيث يقول : " نحن لا نبالي من هذا فإنا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت (زيدٌ منطلقٌ) رافعاً لصاحبه " [9] ، ونجده أيضا معللاً بقوله في مسألة المنادى العلم المفرد حيث أورد قوله : " إن الأصل في النداء أن يقال يا زيداه كالندبة " [10]. ثم نجد في مسألة (حاشا) المبرد وقوله : " أنه يكون فعلاً ويكون حرفاً " [11] . وفي مسألة رافع الاسم الواقع بعد إن الشرطية ورد تعليل أبو الحسن الأخفش [12]، حيث قوله : "وحكى الأخفش

---

[1] الإنصاف ١/ ٩٧ .

[2] المرجع السابق ١/ ٧٩ .

[3] هو خلف الأحمر بن حيان بن محرز أبو محرز .

[4] الإنصاف ١/ ٨٩ .

[5] أحمد بن يحي بن زيد بن سيار أبو العباس النحوي الشيباني ، المعروف بثعلب إمام الكوفيين ، أخذ عن الفراء ، ومن بعض مؤلفاته كتاب الفصيح ، قواعد الشعر ، اختلاف النحويين . ت ٢٩٢ هـ .

[6] هو أبو عثمان بكر بن محمد ، وهو لغوي ومن مؤلفاته ، التصريف ، ما يلحن في العامة ، ت ٢٤٩ هـ .

[7] المرجع السابق ٢/ ٦٠٢ .

[8] هو أبو ذكريا يحي بن زياد بن عبد الله بن منصور الديلمي ، ت سنة ٢٠٧هـ .

[9] الإنصاف ١/ ٤٩ . معاني وإعراب القرآن ٢ / ٣٢ .

[10] المرجع السابق ١/ ٣٢٨ . المقتضب ٤/ ٣٩١ .

[11] الإنصاف ١/ ٢٧٨ .

[12] هو سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي ، من مؤلفاته معاني وإعراب القرآن ، ت سنة ٢٠٧هـ .

أنه مرفوع بالابتداء " [1] . ونجد في مسألة [2] عامل النصب في المفعول معه من الرجال أبو اسحق الزجاج وقوله في المسألة والمثال . (استوى الماء والخشبة) فقال بن الأنباري : " وذهب الزجاج إلى أنه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير : ــ ولأتيت الخشبة لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو " [3] . ثم نجد في مسألة عمل إن المخففة أشهر الرجال النحويين ألا وهو سيبويه والذي نجده مصدر بن الأنباري في جل كتاب الإنصاف ومثلاً نجد تعليله في مسألة عمل إن المخففة حيث يقول سيبويه في قول الشاعر :

وَصَدْرٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَانِ [4]

فهو دليل على عمل إن إذا خففت حيث " نصب (ثديي) ب (كأن) المخففة من الثقيلة وأصلها (أن) أضيف لها الكاف " [5] .

وهؤلاء الرجال الذين ذكرهم عبر هذا المبحث هم بعض من عدد كبير كانوا مصدراً أساسياً بالنسبة لتعليل بن الأنباري في كتابه الإنصاف وأكتفي بهذه الأمثلة دون حصر جميع الرجال الذين ورد ذكرهم في الإنصاف .

(ب) مسلك التعليل :

لقد احتذى ابن الأنباري بهؤلاء الرجال الذين تم ذكرهم في بداية المبحث ، وقد أورد تعليلاتهم في جل المسائل النحوية التي عرض لها في كتابه وسوف أتناول منها على سبيل المثال لا الحصر . فمن الرجال الذين علل ابن الأنباري بتعليلاتهم .

أبو الحصن على بن حمزة الكسائي والذي لم يصل منه كتاب إلينا حيث يقول ابن الانباري في مسألة العطف على اسم إن قبل تمام الخبر : " أنه يجوز ذلك على كل حال سواء أكان يظهر فيه عمل (إن) أو لم يظهر " [6]. ثم كذلك سيبويه يذكر تعليله في كثير من المسائل ، ومنها قوله في المسألة القادمة : " فقد ذكره سيبويه "[7]، وذلك في نفس المسألة معضداً به رأي الكوفيين ، ثم نجده أيضا في مسألة عمل إن المخففة حيث يقول : " يجوز إعمال كأن المخففة في قول الشاعر : (كأن ثدييها حقان) والهاء العائدة على الوجه كأن ثديي صاحبه حقان " [8] ، ثم نجد تعليله أيضا في

---

[1] الإنصاف ٢/ ٦١٦ .

[2] هو أبو اسحق إبراهيم بن السري بن سهل ، له كتاب معاني القرآن وإعرابه ، ت سنة ٢٩١هـ .

[3] المرجع السابق ١/ ٢٤٨ .

[4] شاهد الكتاب رقم ٨١ .

[5] الإنصاف ١/ ١٩٧ . الكتاب ٣/ ١٦٤ .

[6] المرجع السابق ١/ ١٨٠ .

[7] المرجع السابق ١/ ١٨٦ . الكتاب ١/ ٢٩٠ .

[8] الكتاب ٣/ ١٦٤ .

مسألة تقديم معمول اسم الفعل عليه حيث يقول : " يجوز لك أن تضمر فعل آخر بعد قولك له صوت يدلك عليه إلى أن يقول : فنصب طي المحمل بإضمار فعل دل عليه قوله : ما أن يمس الأرض " [1]. ثم نجد ابن الأنباري قد أورد تعليلات المبرد كما في مسألة العامل في الاسم بعد الظرف فيقول : " ذهب أبو العباس إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه " [2] . وأيضا في مسألة تقديم خبر ليس عليها وبعد أن ذكر جواز ذلك عند الكوفيين قال : " وإليه ذهب أبو العباس المبرد " [3]. ومن الرجال الذين سلك تعليلهم ابن الأنباري أبو الحسن الأخفش وذلك في مسألة (عمل الظرف في الاسم) حيث رجح قول الكوفيين أن الاسم يرتفع بعد الظرف [4] .

---

[1] الإنصاف ١/ ٢٣٠ . الكتاب ١/ ١٨٠ .

[2] الإنصاف ١/ ١٦٠ . المقتضب ٣/ ٩٠ .

[3] الإنصاف ١/ ٨٣٨ .

[4] المرجع السابق ١/ ٨٣٨ .

الفصل الثاني

تصنيف التعليل في الإنصاف من حيث النوع

المبحث الأول
العلل التعليمية :

" هي التي يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب ، لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلام مما لفظوا به ، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره ، مثال ذلك أننا لما سمعنا (قام زيد) فهو قائم و (ركب زيد) فهو راكب ، ومن ذلك النوع من العلل قولنا : (إن زيداً قائم) فقيل لم نصبتم زيداً ؟ ، قلنا : بـ (أن) لأنها (أن) تنصب الاسم ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها ، وكذلك في قولنا : (قام زيد) فإن قيل لنا : لم رفعتم زيداً ؟ قلنا : لأنه مبتدأ عمل فيه الابتداء فرفعه ، وفي قولنا (قائم) رفع عمل فيه المبتدأ فرفعه ، فمثل هذا وما شابهه من وجوه الإعراب يسمى عللاً تعليمية " [1] ومثال ذلك في الأنصاف يقول ابن الأنباري في مسألة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم حيث يرد تعليل الكوفيين .، هذه الحروف للإعراب لأنها تتغير كتغير الحركات فنجد الردود التعليمية في قوله : ألا ترى لو قلت (ضرب الزيدان العمران) لوقع الالتباس أن هذا ينتقل بالضمائر المتصلة والمنفصلة فإنها تتغير في حال النصب والرفع والجر وليس تغيرها إعراباً ، ألا ترى أنك تقول في المنفصلة (أنا وأنت) في حال الرفع و (إياي وإياك).في حال النصب إن كل اسم معتل لا تدخله الحركات نحو (رحا ، وعصا ، وحبلى ، وبشرى) له نظير من الصحيح يدل على مثل إعرابه ، فنظير رحا وعصا جمل وجبل ونظير حبلى وبشرى حمراء وصحراء ، وأما التثنية وهذا الجمع الذي على حدها فلا نظير لواحد منها إلا بالتثنية أو الجمع ، فعوضا عن فقدان النظير الدال على مثل إعرابها تغير هذه الحروف فيها "[2].

المبحث الثاني
العلل القياسية :

فهي إثبات حركة الإعراب وتعليل الحركة وتعليل وجوب إثبات الحركة بالنسبة للعامل ، فمثلاً في قولنا ؛ (إن زيداً قائم) فيقال لم نصبتم زيداً ؟ ولم وجب أن تنصب إن الاسم ؟ الجواب على هذا ، نقول : لأنها (إن) وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول فحملت عليه وأعملت إعماله لما ضارعته والمنصوب بها مشبه بالمفعول به لفظاً ، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو (ضرب أخاك محمد) وما أشبه ذلك " [3] . ومثال ذلك من الإنصاف قول ابن الأنباري وذلك كإثبات حركة النصب على المستثنى حيث يقول : (أنه لا عامل يوجب النصب إلا الفعل المتقدم وذلك على ما وضحه مفنداً أقوال بعض النحويين إن المستثنى منصوب بـ (إلا) بمعنى

---

[1] الاقتراح ٩٤ .

[2] الإنصاف ١/ ٣٧ .

[3] المرجع السابق ٩٤ .

أستثني . فهلا قدرتم امتنع فرفعتم " [1]وبطل أن يقال أنه منصوب بتقدير (إلا) لأنا لو قدرنا لفسد المعنى وبطل أن يقال أنه يعمل في نفسه ، فوجب أن يكون العامل هو الفعل المتقدم " [2].

المبحث الثالث

العلل الجدلية :

" فهي كل شيء اعتل به جواب عن سؤال في مسألة ما فهو دخل في الجدل . وذلك مثلاً في بـــاب إن وأخواتهـــا أن يقال : من أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وحينما شبهتموها بالأفعـــال لأي شـــيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله ؟ وهلا شبهتموه بما قدم فاعله على مفعوـــله وذلك الفرع ؟ فأي علة دعت إلى إلحاقها بالفرع دون الأصل ؟ . وإلى ذلك من المسائل دخل في باب الجدل والنظر ومثاله ف الإنصاف في مسألة المنادى المفرد العلم معرب أم مبني يقول ابن الانباري في قول الكوفيين " أنا رفعناه . وكيف رفعتموه ولا رافع له ؟ وهل لذلك قط نظير في العـــربية ؟ ، وأين يوجد فيها مرفوع بلا رافع ، أو منصوب بلا ناصب ، أو مخفوض بلا خافض ؟ وهل ذلك إلا تحكم محض لا يستند إلى دليل ؟ ولم رفعتموه بلا تنوين " [3] .

---

[1] الإنصاف ١/ ٢٦٣ .

[2] المرجع السابق ١/ ٣٢٧ .

[3] الاقتراح / ٩٤.

الفصل الثالث

المآخذ على التعليل النحوي في الإنصاف

المبحث الأول

(أ) المآخذ السماعية :

لقد أخذ النحويون بعض المآخذ على التعليل النحوي في الإنصاف فكانت منها السماعية ومنها ما أخذ على ابن الأنباري إختلاف البصريين والكوفيين حول الفصل بين المتضائفين خول الظرف والجار والمجرور ، فقد منعه البصريون ، وأجازه الكوفيون ، محتدين بقراءة عامر المتواترة في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾ [1] " مما أورده السيوطي [2] .

ويقول ابن الأنباري : " والبصريين يذهبون إلى وهي هذه القراءة ، وقد وقع ا لإجماع على خلافة الدليل على وهي هذه القراءة ، وإنما دعا بن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوباً بالياء ، ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو فدل على حجة ما ذهبوا إليه " [3]. وعليه إن أي قراءة هي عبارة عن حكم صدر من نحوي رأى الحجة في صحة القراءة لأن اللدين أعربوا القرآن هم النحويون أنفسهم .

(ب) النصوص المؤولة :

ومن المآخذ على التعليل في الإنصاف النصوص المؤولة حيث قال السيوطي [4]: " وذلك بأن يقول الكوفي الدليل على صرف ما لا ينصرف قول ذو الإصبع العدواني :

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرٌ ذُو الطَّوْلِ وَذُو الْعَرْضِ [5]

فيقول البصري إنما لم ينصرف لأنه ذهب به إلى القبيلة ، والحمل على المعنى كثير في كلامهم " [6] .

ويقول ابن الأنباري : " استدل الكوفيون بالسماع على جواز استعمال (من) في الزمان والمكان بقوله تعالى : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾ [7] فاول يوم للزمان " [8] وقد رد البصريون كلام الكوفيين بالتعليل فقالوا : " أ، التقدير فيه من تأسيس أول يوم فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه " [9] .

---

[1] الآية ١٣٧ من سورة الأنعام .

[2] الاقتراح ٤٠ .

[3] كتاب الإنصاف ٢ / ٤٣٦ ، بتصرف .

[4] هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، من مؤلفاته الإقتراح في علم أصول النحو ، ت ٩١١ هـ .

[5] شاهد الإنصاف ٢ / ٥٠١ . وقد نسبه محمد محي الدين إلى ذي الأصبع العدواني .

[6] الاقتراح ١٠٦ .

[7] الآية ١٠٨ من سورة التوبة .

[8] كتاب الإنصاف ١/ ٣٧٠ .

[9] المرجع السابق ١/ ٣٧٠ .

(ج) **النصوص الصريحة :**

ومن المآخذ التي أخذت على التعليل في الإنصاف النصوص الصريحة ، يقول ابن الأنباري : " أعلم أنه إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما ،والترجيح يكون في شيئين أحدهما الإسناد، والآخر النقل فأما ترجيح الإسناد فأن يكون رواية أحدهما أكثر من الآخر ، وأعلم وأحفظ وذلك مثل أن يستدل الكوفي على النصب بـــ (كما) إذا كانت بمعنى (كيما) يقول الشاعر [1] :

أَسْمَعَ حَدِيثاً كَمَا يَوْماً تُحَدِّثَهُ ... عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا مَا سَائِلٌ سَأَلا [2]

فيقول له المعترض الرواة اتفقوا على أن الرواية (كما يوماً تحدثه) بالرفع ولم يرو أحد بالنصب [3] وأما الترجيح في المد فأن يكون أحد النقلين على وفق القياس والآخر على غير القياس وذلك مثل أن يستدل الكوفي على إعمال (أن) مع الحذف من غير بدل بقول الشاعر [4] :

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِي أَحْضُر الْوَغَى ... وَأَنْ أَشْهَد اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي [5]

فيقـــول له البصـــري الرواية (أحضر) بالرفع وهي على وفق القياس فكان الأخذ برواية الرفع لموافقـــة القيـــاس أولى من رواية النصب لمخالفة القياس " [6] . و المأخذ يتمثل في تصريح الكوفيين بنصب (احضر) وتصريح البصريين برفعها .

---

[1] هو عدي بن زيد العابدي .وقد قال ذلك محمد محي الدين في حاشية الإنصاف .

[2] شاهد جمع الأدلة ١٣٦ .

[3] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة / ١٣٦ .الإنصاف ٢ / ٥٩١ .

[4] طرفة بن العبد البكري ، سبق التعريف به .

[5] ديوان طرفة بن العبد ١٠٥ . والرواية عنده : ألا أيها اللائمي أحضر الوغى .

[6] كتاب الإنصاف٢/٥٥٩ .

المبحث الثاني
المآخذ العقلية :

وتتمثل المآخذ العقلية في الآتي :

(أ) النقض :

" هو وجود العلة ولا حكم على من لا يرى تخصيص العلة " [1]. قال ابن الأنباري : " ذهب الأكثرون إلى أن الطرد شرط في العلة وذلك أن يوجد الحكم لوجودها في كل موضع وذلك مثل رفع كل ما أسند إليه الفعل في كل موضع لوجود علة الإسناد ، ونصب كل مفعول وقع فعله لوجود علة وقوع الفعل عليه " وجب أن يكون الطرد شرطاً في العلة هاهنا لأن العلة النحوية كالعلة العقلية ولا خلاف أن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة ولا يجوز أن يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية ومثال النقض أن يقول : إنما بنيت (حزام) و (رقاش) لاجتماع ثلاث علل وهي التعريف ، والعدل ، والتأنيث . فبقول هذا ينتقض (بأذربيجان) فإن فيه ثلاثة علل بل أكثر "[2] ثم يقول : " والجواب عن النقض أن نمنع مسألة النقض إن كان فيها نقض ، أو ندفع النقض باللفظ ، أو بمعنى في اللفظ "[3] فالمنع مثل قول ابن الانباري في الإنصاف : " إنما جاز النصب في نحو (يا الظريف) حملا على الموضع لأنه وصف لمنادى مفرد مضموم فيقال : هذا ينتقض بقولهم : (يا أيها الرجل) فان الرجل وصف لمنادى مفرد مضموم ، ولا يجوز فيه النصب "[4]

(ب) تخلف العكس :

يقول ابن الانباري : اعلم أن العلماء اختلفوا في أن العكس شرطا في العلة ، فذهب الأكثرون إلي انه شرط في العلة ، وذلك أن يعدم الحكم لعدمها ،وذلك نحو عدم رفع الفاعل عند عدم إسناد الفعل إليه لفظا وتقديرا ، وعدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظا وتقديرا "وكذا في عامل النصب في الظرف الواقع خبرا أنه منصوب بفعل غير مطلوب ، ولا مقدر بل حذف الفعل واكتفى بالظرف منه وبقي منصوبا بعد حذف الفعل لفظا وتقديرا وفصل ابن الانباري في ذلك بقوله : ــ " أما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا : إنما قلنا ذلك لان الأصل في قولك : (أمامك زيد . حل أمامك زيد) فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه ، وهو غير مطلوب ، فبقى منصوباً على ما كان عليه مع الفعل "[5] .

---

[1] الإغراب في جدل الإعراب /٦٠ .و انظر الاقتراح/ ٦٣ .

[2] الإغراب في جدل الإعراب / ٦٠ .

[3] المرجع السابق / ٦٠ .

[4] الإنصاف ٣٢٧/١ .

[5] المرجع السابق ٢٤٥/١ .

ج / عدم التأثير :

وهو أن يكون الوصف لا إخالة فيه ، ولا مناسبة له ، حيث يقول ابن الانباري : " بل هو حشـــو في العـــلة لا يجوز تعليق الحكم به ، وذلك مثل أن يدل على صرف (حبلى) فيقول : إنما امتـــنع من الصرف لأنه في أخره ألف التأنيث المقصورة ، فوجب أن يكون غير منصرف كسائر ما آخـــره ألف التأنيث المقصورة ، فذكر المقصورة حشو لأنه لا أثر له في العلة ، لان ألف التأنيث لم تســـتحق أن تكون سبباً مانعاً من الصرف لكونها مقصورة ، وإنما كانت مانعة من الصرف لكونها للـــتأنيث فقط . ألا ترى أن الممدود سبب مانع أيضاً فوجب عدم الجواز لأنه لا إخالة أو ظن فيه ولا مناســـبة وإذا كـــان خالياً من الإخالة أو المناسبة لم يكن دليلاً ، وإذا لم يكن دليلاً لم يجز إلحاقه بالعـــلة ، وإذا لحق بها كان حشواً فيها "[1] . ويقول ابن الانباري في قول الكوفيين : " الدليل على انه لا يجوز استعمال (ما أفعله) في السواد والبياض أنا أجمعنا على انه لا يجوز أن يستعمل مما كان لونـــاً غيرهما من سائر الألوان ، فكذلك لا يجوز منها وإنما قلنا ذلك لأنه لا يخلو امتناع ذلك : إما أن يكـــون أن باب الفعل منهما أن يأتي على افعل نحو (أحمر وأصفر واخضر) وما أشبه ذلك لأن هـــذه الأشـــياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول عنه فجرت مجرى أعضائه ، وأي العلتين قدرنا وجدنا المساواة بين السواد والبياض ، وبين سائر الألوان في علة الامتناع ، فينبغي أن لا يجوز فيهما كسائر الألوان "[2].

---

[1] الإغراب في جدل الإعراب ، ١٢٥ــ ١٢٦ .

[2] الإنصاف ١٥١/١ .

الفصل الرابع

الموازنة بين كتابي الإنصاف و ائتلاف النصرة للشرجي

تعريف بالشرجي:

اسمه سراج الدين أبو عبد الله عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر . ولد في الشرجة باليمن في أول شهر شوال من سنة ٧٤٧هـ ، ثم انتقل إلى زبيد بعد أن بلغ الخامسة عشرة من عمره ، وحفظ القرآن . ثم بدأ في تعلم العلوم الدينية والعربية ، فتعلم علوم العربية وعلوم الدين على يد علماء سبقوه وتتلمذ عليهم ، فقد اخذ علوم العربية عن الشهاب أحمد بن بصيص . وعن محمد بن ابي بكر الروكي ، و قد اخذ الفقه عن علي بن عثمان المتطبب ، وعثمان بن أبي القاسم القرشي ، وأبي يزيد محمد بن عبد الرحمن السراج . وتمذهب اولاً مالكياً ، ثم انتهى حنفياً ، ثم تلقى علم الحديث والتفسير عن على بن ابي بكـــر ، وسمع الحديث عن على بن حجر . وعلى هذا نجد عصره حافلاً بالعلم والعلماء وأزدهار العلم ، حيث درس الفقه على علي بن عثمان المتطبب وعثمان أبو القاسم القريني ، وغيرهم .[١]

وـــله مؤلفـــات في النحو منها : شرح ملحة الإعراب ونظم مختصر الحسن بن عباد في النحو ، واختصـــار المحـــرر في النحو ، وله مؤلف في النحو جعله على قسمين : مفردات الكلم وفي المركبات ، والأعلام بمواضع اللام في الكلام ، كما شارك في علم الفلك إذ وضع مصنفاً في النجوم . مات سنة اثنين وثمانمائة من العام الهجري .

الكتـاب[٢] :

هـــو رابـــع أربعـــة كتب في الخلاف النحوي ، وهي الإنصاف ، ومسائل خلافية للعكبري [٣]، والتبيين في الخلاف بين البصريين والكوفيين للشرجي أيضاً ، ثم كتاب ائتلاف النصرة الذي أقدمه في هذه الموازنـــة بينه والإنصاف . فهو يقع في ثلاث وعشرين ومائتي مسألة رتبها على أقسام الكلم : الاسم و الفعـــل و الحرف . وكانت حصة الاسم منها اثنتين وثلاثين ومائة مسألة ، والفعل خمساً وثلاثين مسألة ، والحرف ستاً وخمسين مسألة وقد زادت مسائله على الإنصاف بمسألتين ومائة عداً .

وقد استفاد الشرجي في كتابه مباشرة من كتاب الإنصاف على سبيل من الإيجاز حتى أنه لينقل عـــباراته أحيانـــاً حـــرفاً بحرف ، وتابع ابن الأنباري في جل موافقاته أو مخالفاته للكوفيين والبصريين . والكـــتاب موجـــز لا يميل فيه إلى الإطالة والإكثار من العلل والشواهد وإن كان منحاه مع البصريين ، وكـــثيراً ما يرد الكوفيين بعبارات فيها شيء من الغلظة . وقد أفاد المؤلف بوجه خاص من ابن بابشاذ [٤]، والحسن بن عباد اليمني [٥]، و إسماعيل بن جرير الحريري ، وذكر طائفة من النحويين منهم سيبويه والخليل ، والفراء ، والمبرد ، وثعلب [٦] وغيرهم ، وقد سبق التعريف بهؤلاء جميعاً .

---

[١] مقدمة ائتلاف النصرة / ١٠ ــ ١١ ، بتصرف .

[٢] المرجع السابق / ١٢ بتصرف .

[٣] هو أبو البقاء عبد بن الحسين من مؤلفاته شرح لامية العجم وكتاب التبيين تـ ٦١٦ هـ .

[٤] داود بن سليمان بن إبراهيم النحوي اللغوي ، ألف كتاب شرح الجمل للزجاجي وغيره ، ت ٤٦٩ هـ .

[٥] الحسن بن إسحاق بن عباد اليمني النحوي ، ت ٥٩٠ هـ .

[٦] أحمد بن يحي ، ت ٢٩٢ هـ .

إن القارئ لكتاب الإنصاف ، وكتاب ائتلاف النصرة يجد وجه الشبه بين الكتابين واضحاً من حيث المنهج ، ومن حيث المذهب ، ومن جهة الاستشهاد بالنقل من القرآن الكريم ، وكلام العرب من شعر و أمثال ، ثم نجد الاتفاق في الترجيح إلى المذهب البصري ورد آراء الكوفيين إلا نادراً . والمشابهة في كل نتاجها أن الشرجي نجده قد استفاد مباشرة من كتاب الإنصاف ، وأعتقد أنه المصدر الأساسي للشرجي ، لذا تقاربت اوجه الشبه في التعليل بين الكتابين ، وكذلك نجد الكتابين اتفقا في الأدلة النحوية ، فقد التزم كلا منهما بالقياس ، وقد تشدد فيه الشرجي . ثم تجاهل كل منهم القراءات الشاذة ، والضرورات الشعرية ، وذلك مما يصح في الضرورات ولم يصح في الكلام .

أما من حيث تسلسل المسائل نجد الشرجي قد افرد مسائل الأسماء ، ومسائل الأحرف ومسائل الأفعال ، كل على حدة ، مما لم نجد ذلك في الإنصاف ، فلم يرتبها على ذلك ، بل أتت مجتمعة مع بعضها البعض .

المنهج :

كما سلف أن أوضحت في بداية الفصل ، أن المشابهة في التعليل بين الكتابين كانت واضحة ، فكل منهما قد أورد تعليلات البصريين والكوفيين ، وكل واحد منهما يدلي برأيه ، ويرجح أحد المذهبين ، ثم يعلل على ذلك الترجيح .

أما من حيث التدليل بالأدلة النحوية فنجد كلا منهما التزم بالقياس ، والنقل ، واستصحاب الحال ، ثم نجد كلا منهما لم يأخذ بالشاذ ، وذلك من قراءات أحادية ، أو ما جاء في الشعر شاذاً ، وذلك في تعليلهم بعد عرض تعليلات البصريين و الكوفيين .

المصدر :

بما أن الشرجي استفاد مباشرة من كتاب الإنصاف لذا نجد أن المصدر التعليلي للشرجي هو الإنصاف ، فكان المنهل النحوي من رجال ، وأصول فقه ، وعلم كلام . أما المصدر النحوي من رجال . فمن النحويين الذين كانوا مصدراً للشرجي هشام بن معاوية صاحب الكسائي [1]، حيث قال : (إذا قلت ظننت زيداً قائماً) فنصب (زيد) بالتاء و (قائماً) بالظن ومن الكوفيين أيضا خلف الأحمر الذي يقول : " أن العامل في المفعول مع المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية " [2] . ثم كذلك نجد من الرجال في مسألة تقديم التمييز على عامله الذي أجازه الكوفيون فنجد منهم المازني والمبرد حيث يقول : " ووافقهم المازني والمبرد " [3] . ثم نجد في مسألة إلقاء علامة

---

[1] سبق التعريف به .

[2] ائتلاف النصرة / ٣٤ .

[3] المرجع السابق / ٣٩ . المقتضب ٤/ ٢٩ .

الـــندبة عـــلى الصفة قول الكوفيين بجوازه نحو (وا زيد الظريفاه) وبه قال : " يونس بن حبيب البصـــري وأبو الحسن بن كيسان) [1] . ثم نجد من الرجال في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليـــه لغـــير الظـــرف نجد من الرجال النحاس [2] وابن الانباري حيث قالا في قوله تعالى : ﴿قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [3] ومعهـــم ابـــن عامر [4] فيقول : قال النحاس وابن الانباري هذه القراءة محمولـــة على وهم القارئ بها إذ لو كانت صحيحة لكان الكلام من احتج بها أفصح الكلام وإنما دعـــا ابن عامر إلى القراءة بها ما رآه في بعض مصاحف الشام (شركائهم) بالياء وهو متوجه مع خفـــض (أولادهم) فوجه إثبات الياء في شركائهم مجرور على أنه بدل من أولادهم " [5] . ثم نجد مـــن الـــرجال الذين عالجوا الفقه النحوي من جهة الأدب الفرزدق والأعشى وحسان بن ثابت وامـــرؤ القيـــس وغيرهم من قدامى الشعراء فمثلاً نجد ورود قول الأعشى في مسألة تقديم التمييز على عامله حيث قال الأعشى :

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسَاً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ [6]

هؤلاء الرجال الذين ذكروا في هذا المبحث هم والمصادر الأخرى وهي أصول الفقه وعلم الجدل نجد أن أساس مصدر الشرجي هو الإنصاف .

القوة والضعف :

لقـــد اتسم كتاب الشرجي بالإيجاز ، وعدم الميل إلى الإطالة ، والإكثار من الشواهد مما لم نجد ذلك في الإنصاف ، والذي يظهر حرص وتدقيق ابن الانباري في التعليل عبر الشواهد نجد منه غاية الاهتمام و الدقة مع كثرتها ، مع أن الشرجي لم يقف كثيراً في ذلك حيث يقول طارق الجنابي محقـــق الكـــتاب : "حـــاولت قدر المستطاع إرجاع المسائل إلى أصولها أو إلى نظائرها وخرجت الآيات والأقـــوال ، ولم أغـــالي في تخريج شواهد الشعر إلا حيث اقتضت ضرورة تباين الروايات والنسبة " [7]. فنجد مثلاً لذلك في مسألة القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا [8] فيه من الشواهد الشعرية لستة أبيات ولم يستشهد الشرجي فيها بشاهد . وكذا نجد في مسألة منع الاسم الممنوع من الصرف للضرورة

---

[1] ائتلاف النصرة / ٥٠ .

[2] سبق التعريف به .

[3] الآية ١٣٧ من سورة الأنعام .

[4] سبق التعريف به .

[5] ائتلاف النصرة / ٥٤ .

[6] ديوان الأعشى / ٣١٢ .

[7] ائتلاف النصرة / ١٣ .

[8] الإنصاف ١/ ٧١ . كتاب الائتلاف ١٦٤ .

نجد ابن الانباري استشهد بثلاثة شواهد من القرآن الكريم ، وأربعة وثلاثين من شعر العرب ، بينما نجد الشرجي لم يستخدم من الشواهد القرآنية في المسألة [1] .

التأثير :

لقد تأثر ابن الانباري في التعليل بتعليلات من سبقوه من نحاة المذهب البصري والكوفي ، أمثال سيبويه والأخفش وغيرهما ، مع أن الشرجي قد تأثر بابي البركات بن الانباري عبر المسائل النحوية الخلافية .

فإذا قارنا تعليل ابن الانباري و تعليل الشرجي نجد وضوح المشابهة بينهما مما يبرهن على تأثير الشرجي الشديد به ، ومثال ذلك : علة إعراب الفعل المضارع ، فقد وافق الشرجي رأي البصريين كابن الأنباري أنها معربة ، إما لشياعها ، أو لدخول الابتداء عليها ، أو لمشابهتها اسم الفاعل ، فقال الشرجي : "هذا هو الأصح المشهور "[2] . وكذا في مسألة العامل في الخبر بعد (ما) الحجازية والتي علل ابن الانباري على عملها لوجود المشابهة بينها وبين (ليس) . وحيث يقول الشرجي : " والأظهر الأول وهو ما ذهب إليه البصريون لأنه منصوب على الخبر بـ (ليس) لأنه لو كما قالوا : للزمهم أن يقولوا : (زيد القمر) على معنى زيد كالقمر ، ولتناقض مذهبهم "[3] وكذا في مسألة عمل إن المخففة فقد أنكر ابن الانباري دليل الكوفيين لخلله في قولهم أن المخففة من عوامل الأفعال والثقيلة من عوامل الأسماء . ويقول الشرجي في ذلك : " وصحح ابن الانباري مذهب البصريين . والأصح عندي مذهب الكوفيين " [4]وقد لفظ بكلمة الأصح ففيها عدم إنكار لتصحيح ابن الانباري في المسألة لأنه لو أنكر ذلك لقال : والصحيح عندي على ذلك ظهر التأثر بابن الأنباري عند الشرجي .

المذهب النحوي :

من الواضح جلياً أن الشرجي مذهبه النحوي مذهب البصريين كما كان ابن الانباري فهو يرد عبارات الكوفيين كما ردها ابن الانباري مؤيداً مذهب البصريين وتدعيماً لما قلت أذكر بعض المسائل التي وافق فيها رد الشرجي رد ابن الانباري إلى كلمات وآراء الكوفيين على سبيل المثال فمثلاً مسألة إعراب الأسماء الستة حيث وافق مذهب البصريين ورد مذهب الكوفيين وذلك بقوله : " وما ذكره الكوفيون مردود بأنه لا يوجد في كلام العرب معرب له إعرابان ، ولو كانت معربة من مكانين لاحتاجت إلى عاملين ، فبطل ما قالوه "[5]. وكذا في مسألة رفع المبتدأ والخبر فنجده

---

[1] الإنصاف ٢ / ٤٩٣. ائتلاف النصرة / ٥٩ .

[2] كتاب الإنصاف ٢/٥٤٩ . ائتلاف النصرة / ١٢٧

[3] الإنصاف ١/ ١٦٦ . ائتلاف النصرة / ١٠٧

[4] الإنصاف ١/ ٢٠٨ . ائتلاف النصرة / ١٧٠ .

[5] ائتلاف النصرة / ٢٨ .

يفسد على الكوفيين قولهم أنهما يترافعان وذلك بقوله : " فالمبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من مبتدأ فتلازمهما يدل على أن كل واحد منهما عامل بصاحبه " [1] . ويقول في ذلك : " هذه دعوة فاسدة إذ التلازم لا يوجب ذلك " [2] . ثم نجده رد مذهب الكوفيين إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، كما قالوا في الظرف فيقول : " هو باطل على باطل " [3]. وكذا في مسألة إعراب اسم (لا) النكرة ، فنجده يقول في قول الكوفيين : " أنه منصوب بـ (لا) لأنه اكتفى به عن الفعل مجرد دعوى بلا دليل فلو كان كما زعموا لكان منوناً " [4] . وكذا نجده يبطل قول الكوفيين في اسم التفضيل أن صرفه في ضرورة الشعر لأنه من قامت مقام الإضافة ، فقال : " وليس (من) قائمة مقام الإضافة لأنها لو كانت كذلك كما زعموا لوجب أن يدخله الجر في موضع الجر كما دخلته الإضافة فبطل ما قالوا " [5].

وعليه فإن المتتبع لآراء الشرجي يجده يميل وراء ابن الانباري الذي يميل إلى آراء البصريين ويرد آراء الكوفيين ، ويظهر ذلك جلياً في جميع مسائل الكتاب .

الإسهاب والإيجاز :

إن القارئ لكتاب الإنصاف يجد نفسه وسط زحمة من الآراء والأدلة سواء كانت سماعية ، أو قياسية ، أو تأويليه ، أو استصحاب حال ، أو عدم النظير . مما يظهر ذلك علم الجدل الذي اهتم به ابن الانباري كثيراً . ولكن القارئ لكتاب ائتلاف النصر يجد فيه الإيجاز وذلك لقلة الشواهد الشعرية ، وقلة الجدل حيث يقول المحقق : " الكتاب موجز لا يميل فيه مؤلفه للإطالة والإكثار من الشواهد والعلل " [6]ومن الإيجاز في كتاب الشرجي مثلاً في مسألة نداء الاسم الذي فيه (ال) نجد في كتاب الشرجي إشارة الإيجاز تتمثل في أن النقاش في المسألة من حيث إيراد آراء البصريين والكوفيين عبارة عن بضعة اسطر ، حوت اثنين من الشواهد الشعرية ، وإذا رجعت إلى كتاب الإنصاف تجد كثرة الشواهد الشعرية وطول الجدل بتثبيت كل من آواء البصريين والكوفيين ، وهذا يدل على الإسهاب في كتاب الإنصاف وذلك لإثبات الأدلة والبراهين حتى يعضد كل فريق من رأيه .

وإجمالاً إذا وقفنا مع الشواهد في كل كتاب نجد مقارنة عدد الشواهد على النحو الآتي :

---

[1] ائتلاف النصرة / ٣١ .

[2] المرجع السابق / ٣١ .

[3] المرجع السابق / ٣٦ .

[4] المرجع السابق / ٥١.

[5] المرجع السابق / ٦٤ .

[6] مقدمة المحقق لكتاب ائتلاف النصرة / ١٢ .

أولاً : الآيات القرآنية . حيث نجد عددها في الإنصاف بلغ ما يربو على المائتين واحدى وعشرين آيةً . بينما في كتاب الشرجي بلغ عددها ثمان وتسعون آية .

ثانياً : الأحـــاديث النبوية . نجد عددها في الإنصاف حوالي ستة أحاديث بينما في الائتلاف حديثاً واحداً .

ثالثاً : الشـــواهد الشعرية . والتي بلغت في الإنصاف اثنين وخمسمائة بيت شعر ، بينما في ائتلاف النصرة حوالي ثمانية وثمانين بيتاً من الشعر .

وقد كانت للشرجي معالجات لهذه الشواهد سواء كانت قرآنية أو شعرية . فمن المعالجات التي عالجها الشرجي نجد قول الأعشى في مسألة تقديم التمييز على عامله يقول في قول الأعشى [1]:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ [2]

فيقـــول : " ولأنـــه منصـــرف جاز تقديمه على الحال وهذا ليس بصحيح ، لما ذكرناه من التعليل والرواية الصحيحة المعتمدة في البيت وما كان نفس بالضم " [3]. فاعترض على نقل الكوفيين بالنقل . ونجـــد في مسألة الضمير المتصل المرفوع استشهد بقوله تعالى : ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾. ثم أورد قـــول الكوفيين فيه وذلك في (فاستوى و هو) فإن الواو واو الحال وليست واو عطـــف ، ومـــا استشهدوا به من ضرورة الشعر لا يقاس عليه ولا يؤخذ به [4]. وكذا في قول الشاعر [5]:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزَهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلاً [6]

---

[1] تم التعريف به سابقاً .

[2] ديوان الأعشى / ٣١٢ .

[3] ائتلاف النصرة / ٦٣ .

[4] ائتلاف النصرة / ٦٣ ــ ٦٤ .

[5] عمر بن أبي ربيعة ، سبق التعريف به .

[6] ديوانه / ٥٢٤ .

الفصل الخامس

تقويم التعليل النحوي في الإنصاف

إن كـــلمة تقويم كلمة لها مدلولاتها وأبينها و أقربها إلى ما نريد من الفعل (قوم) أي قوم الشيء بمعنى أصلحه ، وبما أنني في بداية الطريق أعجز عن التحدث عن ابن الانباري من هـــذه الوجهة ، ولكن التقويم عندي يتمثل في تلك الزوايا ، وهي : التوثيق ، طريقة التعليق ومصدرها ، ومدى الاعتدال والتحيز ، ثم اختباراته وترجماته ، ثم الأصالة والتقليد ، ثم قيمة التعـــليل ، ثم أسلوب التعليل . وسوف أقف على هذه النقاط كل على حدة مع التعليل في بعض من المسائل في شكل مباحث فإلى عرضها .

التـوثيـق :

ممـــا لا ريب فيه أن أي باحث أو محقق لا يقوم على أثر نحوي إلا بعد التأكد من هذا الأثر وقد اتبع ابن الانباري في التوثيق أولاً : طريقة الحكاية : كما في الحكاية التي حكاها أبو عمر الجرمي في مسألة رافع المبتدأ والخبر [1] . وأيضاً في المسالة الزنبورية [2] والتي وثق فيه قول الثعلب [3] بقوله : " إياها عماد نصب بإذا " [4] وذلك في قوله : (فإذا هو إياها) ثم يوثق تعليله بالقيـــاس عـــلى من سبقوه نحو سيبويه والمبرد من البصريين كما في مسألة عامل النصب في المفعول به [5] ، فأورد كلامهم من غير ذكر الكتاب والصفحة ، ثم نجده يقيس بقول المبرد في مســـألة أي العامـــلين في التنازع أولى بالعمل [6] ، حتى إن توثيق الآيات القرآنية يذكرها ولم يحدد السورة ورقم الآية التي أسند عليها تعليله . والنتيجة أن توثيقه ضعيف ،ولكنه في زمانه ليس ضعيفا لأن مناهجهم في التاليف لم تهتم بذلك .

الأصـالـة والتقـليد :

بمـــا أن ابن الانباري سلك مسلك البصريين ، فكان مناصراً لرأيهم كثيراً ، ولأنهم وقفوا على النقل والقياس ، وكان هو أكثر تمسكاً به ، ثم استصحاب الحال ، ونجد كل ذلك يمثل القياس لـــذا نجـــد في تعليله الأصالة ، ومن ذلك مثلاً تعليله ورده قول الكوفيين أن المبتدأ والخبر يترافعان فيقـــول : " إن ذلك يؤدي إلى المحال ، وذلك لان العمل سبيله أن يقدر قبل المعمول وإذا قلنا انهم يترافعان ، وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، ثم إن العامل في الشيء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره لان عاملاً لا يدخل على عامل ، كالنواسخ مثلاً ودخولها على المبتدأ والخبر

---

[1] الإنصاف ١/ ٤٩ .

[2] المرجع السابق ٢/ ٧٠٢ .

[3] سبق التعريف به .

[4] الإنصاف ١/٧٠٢ .

[5] المرجع السابق ١/٨٠ . الكتاب ١/ ٣٤ . المقتضب ١/ ٥٩ .

[6] الإنصاف ١/ ٧٠٣ .

". أما القياس فقد استخدمه كثيراً على سبيل المثال مسألة الاسم الواقع بعد الظرف وقوله : " إن الأصـــل في الظـــرف أن لا يعمل ، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل " [1] ، وفي قوله في باب التنازع . وتظهر الأصالة في رد كلمات الكوفيين أن الفعل والفاعل هما العاملان في المفعول به ، وذلك بقوله : " أن الفاعل اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل " [2] .

مدى الاعتدال و التحيز :

لقد كان ابن الانباري أكثر تمسكاً بالمذهب البصري ، مما جعله وقافاً على قياسهم ونقلهم ، رافضاً لآراء الكوفيين إلا نادراً ، لذا كان لا يتهاون في رده لآرائهم ، وكثيراً ما يصفها بالفساد ، وذلك كما في مسألة إعراب الأسماء الستة ، حيث يقول الكوفيون : إن هذه الحركات تكون في حالة الإفراد ، فقال : " قلنا هذا فاسد " [3] . وكذا قول الكسائي: " أن المضارع يرتفع بالزائد في أوله فقال فيه فاسد " [4] .

وكثيراً ما يصف بعض آرائهم بالضعف كما ضعف قولهم : عامل الابتداء المعنوي يعمل في الخـــبر ، فقال : " إن العامل المعنوي ضعيف " [5] . وما إلى ذلك من المسائل التي وصف فيها قولهم بالضعف .

ثم يحكم كرة بسقوط الرأي ، كما في مسألة نعم وبئس وقولهم : أن نعم وبئس اسمان لمجيء المؤنـــث بعدهما كـــ (نعم المرأة) . فقال : " هذا الاعتراض ساقط " [6] . وكذا الحكم بالبطلان ، كمـــا في مسألة عامل النصب في المضارع بعد واو المعية ، حيث قال في قول أبي عمر الجرمي : إن الـــواو عامـــلة . " إنه باطل " [7] ، ثم يقول بالانحطاط ، كما في مسالة لا النكرة معرب أو مبني ، حيث قال : " لقد ظهر انحطاط لا عن درجة إن " [8] ، وما إلى ذلك من التعليلات والتعليقات التي تشير إلى تحيز ابن الانباري لمذهبه البصري ولم يخرج عن الاعتدال في رد آراء الكوفيين .

---

[1] الإنصاف ١/ ٨٠ .

[2] المرجع السابق ١/ ٧٩ .

[3] الإنصاف ١/ ٣١.

[4] المرجع السابق ٢/ ٥٥٣.

[5] المرجع السابق ١ / ٤١ .

[6] المرجع السابق ١/ ١٠٧ .

[7] المرجع السابق ١/ ٥٥٦ .

[8] المرجع السابق ١/ ٣٧٠ .

قيمة تعليلاته :

بعد أن عني ابن الانباري بعلم الجدل والتعليل النحوي ، أصبح التعليل النحوي ذا قيمة ، قائم على مخاطبة العقل والمنطق ، مما يشير إلى وجود القيمة العلمية ووضوحها في تعليلاته ، ثم موافقة هذه التعليلات للأصول العامة .

ونجد القيمة العلمية في جل مسائله النحوية في الإنصاف ، وسأبين ذلك على سبيل المثال ، مثلاً . رده على الكوفيين في مسألة أفعل التعجب و اسميتها ، كما ذهبوا أنه لم يتصرف ، فيقول : " أنه لم يتصرف لأن المضارع يحتمل الحال والاستقبال ، بينما يكون التعجب فيما هو موجود ومشهود " [1]. وكذا تظهر القيمة العلمية في جدله في مسألة ، عمل الابتداء في الخبر بواسطة المبتدأ حيث يقول : " إن العامل في الخبر الابتداء بواسطة المبتدأ ، فالابتداء يعمل بوجود المبتدأ " [2] . ثم ما نجده موافقاً للأصول العامة في تعليله رده على الكوفيين قولهم : إن تصغير أفعل التعجب تدل على إسميته ، فيقول : " حمل الشي في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله ،ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في عمله ، فلم يخرجه بذلك عن كونه عن كونه اسما ، فكلك فعل التعجب لا يخرجه عن كونه فعلاً " [3]. ويقول ابن الأنباري في نفس هذه القيمة الموافقة للأصول : " أنه يستدل على إبطال من ذهب إلى أن رفع الفعل لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة ، فإن ما ذهب إليه يؤدي إلى مخالفة الأصول ، لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ، وهذا خلاف للأصول لأنها تدل على أن الرفع قبل النصب ، لأن الرفع صفة الفاعل ، والنصب صفة المفعول ، ومرتبة المفعول بعد الفاعل ، وكذا الرفع قبل الجزم ، لأن الاسم قبل الفعل ، ولأن الرفع من صفات الأسماء " [4].

الأسلوب :

وصف سعيد الأفغاني أسلوب ابن الأنبا ري بكلمة جامعة بقوله : " إنه أسلوب رياضي جميل "[5]. ثم أضف إلى قوله أنه أسلوب رياضي علمي جميل ، فيه طراوة ، وسهولة . وتتمثل العلمية في تعليله قوله في مسألة العطف على اسم إن قبل تمام الخبر ، فيرد رأي الكوفيين بقوله : " لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب ولا يعمل الرفع ، فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ، ومخالفة الأصول وهذا لا يجوز " [6]. وكذا في كلامه عن (كيف) كما أورده

---

[1] الإنصاف ١/ ١٣٩ .

[2] المرجع السابق ١/ ٤٦ .

[3] المرجع السابق ١/ ٢٦٤ .

[4] الإغراب في جدل الإعراب / ١٣٢ــ ١٣٣.

[5] مقدمة الإغراب في جدل الإعراب / ٢٢ .

[6] الإنصاف ١/ ١٥٨ .

الأفغـــاني [1] ، كيف اسم أم فعل أم حرف ؟ ، كيف عرب الاحتمالات الممكنة ، ثم عرضها واحداً واحـــداً بما يدفعها بالحجة المقنعة ، حتى لم يبق إلا الاحتمال الأخير ، فأتم كلامه بقوله : " إذا بطل أن يكون فعلاً أو حرفاً وجب أن يكون اسماً "[2] . ثم يقول في مسألة نعم وبئس اسمان أم حرفان ، حيث نجد من القوالب المنطقية السليمة السلسة ، وأحكام مسلمة يستند إليها في الدفع عن تعليله ، حيـــث يقـــول في تعليل الكوفيين باسمية نعم وبئس : أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما ، فلا يقال (نعـــم الـــرجل أمس) ، ولا (بئس الرجل غداً) فقال : " إنما يقول امتنعا من اقترانهما بالزمان الماضـــي ، وما جاء به التصرف لأن نعم موضوع لغاية المدح ، وبئس لغاية الذم ، فجعل دلالتهما عـــلى الآن ، لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح ، أو المذموم ، لا بما كان فزال ، ولا ســـيكون ولم يقـــع "[3] ، وعليه فإن المتتبع لأسلوب ابن الأنباري يجد فيه القيمة العلمية والأسلوب العلمي المنطقي الذي يخلو من الخيال ، أو الأسلوب الأدبي .

طريقة التعليق ومصدره :

إن ابـــن الأنباري دائماً يعلق على المسألة بعد إن يورد فيها كلمات الكوفيين والبصريين ، وتعليلاتهم ، بعد ذلك يدلي برأيه في المسألة ، ومعللاً عليه بتعليقه الخاص ، فإن خالف رأيه يعلق بأحد تعليقاته ، هذا فاسد أو باطل ، أو مخالف للقياس ، أو عدم النظير .

وذلك كما في مسألة عامل النصب الواقع خبراً : فيعلق على قولهم : " أنه ينتصب بفعل محذوف غير مقدر "[4] فيقول هذا فاسد ويعلل عليه بقوله : " ذلك يكون منصوب بفعل معدوم من كل وجهة لفظاً وتقديراً ، والفعل لا يخلو ، إما أن يكون مظهراً ، او موجوداً ، او مقدراً في حكم الموجود ، ثم يعلق عليه مرة أخرى بقوله أنه لا نظير له في كلام العرب "[5]. ثم يعلق بصحة كلام البصريين بقوله : " وجب أن يكون المقدر فعل الذي هو اســـتقر ، لأن الفعل مع الضمير يكون جملة ، حيث يقول والصحيح عندي ذلك "[6]وأما مصدر التعليق بالنسبة لابن الانباريفي جميع المسائل فهوالقياس وذلك لأنه يرجح صحة كل ما اتفق مع القياس ، ويبطل كل ما خالفه ، أو كان شاذاً عن القياس .

---

[1] هو سعيد الأفغاني مؤلف كتاب النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها ، وهو محاضر بجامعة دمشق . سوريا .

[2] الإغراب في جدل الإعراب / ٢٣ .

[3] الإنصاف ١/ ٨٧ .

[4] الإنصاف ١/ ٢٤٧ .

[5] المرجع السابق ١/ ٢٤٧ .

[6] المرجع السابق ١/ ٢٤٦ .

الخاتمـة

بعـــد الحمد والشكر لله ، بفضله ونعمته أصل إلى نهاية المطاف لهذا البحث ، والذي بينت وعرضـــت فيه تعليلات الكوفيين والبصريين ، ثم إيراد تعليلات وتعليقات ابن الأنباري ، التي بها يميل مع من ذهب لرأيه ويرد بها تعليل من خالفه في التعليل . وبذلك أكون قد خلصت للآتي .

- إن ابن الأنباري وافق البصريين في جل المسائل عدا عدد قليل لا يذكر منها .
- اعـــتماد كـــل فريق من بصريين وكوفيين على النقل والقياس ، أما النقل فمن القرآن الكريم والحديث الشريف واقوال وأشعار العرب .
- إيـــراد آراء النحاة الذين سبقوه مثل سيبويه والأخفش والكسائي والفراء . اعتماد البصريين على القياس كثيراً ، ولا يقيسون على الشاذ سواء كان قراءات قرآنية أو أشعار شاذة ، لأنه كثيراً ما يرد في الشعر مخالفاً للقياس للضرورة الشعرية ولكن نجد ذلك عند الكوفيين كثيراً .
- تفـــنيد ابـــن الأنباري آراء الكوفيين بالحجة والدليل وذلك بالقياس واستصحاب الحال الذي استخدمه البصريون كثيراً .
- لم يركز ابن الأنباري كثيراً على التحقيق والتوثيق خاصة في الآيات وشواهد الحديث الشريف . كثيراً ما يذكر ابن الأنباري اسم العالم ولم يذكر اسم كتابه الذي أخذ عنه ، وكأنني أشعر أنه أخذ ذلك عن طريق السماع من شيوخه ،

التوصيات :

لاهمية هذا الكتاب الذي يعتبر مصدراً من مصادر النحو ، أوصي بالآتي :

* إهتمام طلاب العربية بالتدقيق في توثيقه والعناية به ، حتى يعطي العمل به صبغته القوية .
* بزيادة عدد نسخ الكتاب في المكتبات العامة في الجامعات .
* تدريـــس طلاب كليات اللغة العربية بالجامعات بعضاً من مسائل الخلاف النحوي التي وردت في كتاب الإنصاف .

وبذلك أكون قد وصلت إلى نهاية هذا العمل بتوفيق الله وعنايته ، ، ثم أرجو الله أن يوفقني إلى توصـــيل العمل مكانته السامية المطلوبة . وأخيراً أسأل الله أن يفك أسر بغداد من الطغاة حتى تعـــجّ بالعـــلم والمعـــرفة كما كانت في عهد ابن الأنباري ومن سبقوه .والله أسأله الرضا والعون والتوفيق .

فهرس الأحاديث

حديـــث الذكـــر عند زيارة القبور . قوله صلى الله عليه وسلم : " السلام عليكم دار قوم مؤمنين أنتم السابقون وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون " ٦٥

فهرس الأشعار

حرف الباء

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب ٧٣، ٩٥، ٩٨

فما لي إلا آل أحمد شيعة وما إلى إلا مشعب الحق مشعب ٣٤

أما قومي بثعلبة بن سعد ولا فزارة الشّعري الرقابا ١٩

حرف الحاء

من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح ٤٥

حرف الخاء

إذا الناس شتوا واشتد أكلهم فأنت أبيضهم سربال طباخ ٢٠

حرف الدال

ألا أيها الزاجري احضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلد ٥٧، ٨٩

بنونا بنو أبنائنا بناتنا بنوهن ابناء الرجال الأباعد ١٤

وقفت فيها أصيلانا أسائلها عيت جواباً وما بالربع من أحد ٣٤

إلا الأواري لأياً ما أبينها والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد ٣٤

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحد

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حماماتنا أو نصفه فقد ٤٨

حرف الراء

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم فإذا هم قريش وإذا ما مثلهم بشر ٢٢

يا أميلح غزلان شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر ١٩

وإني وأسطار سطرن سطراً لقائلٍ يا نصر نصراً نصراً ٤٠

فيا الغلامان الذان فرا إياكما أن تكسبانا شراً ٤١

إن امرؤ غره منكن واحدة بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور ٢٤

لعب الرياح بها وغيرها بعد سوافي السمور والقطر ٦٢

سمعت حلفتها التي حلفت إن كان سمعك غير ذي وقر ٦٥

حرف السين

خلا إن العتاق من المطايا خسين به فهن إليه شوس ٣٥

حرف الضاد

وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض ٨٨

حرف العين

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع ٦٤

حرف القاف

وإلا فأعلمـــوا أنا وانتم بغـاة ما بقيـنا في شقـاق ٢٥

حرف اللام

كم نالني منهم فضلاً على عدم إذ لا أكاد مع الاقتار أحتمل ٣٩

لا در درك إني قد رميتهم لولا حددت ولا عذري لمقـبول ١٥

قلت وإذ أقبلت وزهر تهادى كنعاج الحي تعســفن رمـلا ٤٧

أسمع حديثاً كما يوماً تحدثه عن ظهر غيب إذا مـا سائل سألا ٦٠

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليـل من المـال ١٧

وما انت بالحكم الترضى حكومته ولا البليغ ولا ذي الرأي والجدل ٥٢

ممن حملـن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبـل

ما إن يمس الأرض إلا موكب منه حرف الساق طي المحمـل ٢٩

نصروا نبيهم وشـدوا أزره بحنين يوم تواكـل الأبـطـال ٥١

حرف الميم

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول : لا غائب مالي ولا حرم ٦٥

ألست بنعم الجار يؤلف بيته أخا قلة أو معدم المال مصـرما ١٨

حرف النون

داويت عين أبا الدهيق بمطله حتى المصيف ويعـلو القعدان ٦١

وصدر مشـرق النحـر كأن ثديـيـه حـقـان ٢٦ ، ٨٢

تفقأ فوقه القلع السواري وجن الخازباز به جنـونا ٢٨

وأبـذل سـوام المال إن سـواءها دهـماً وجـوانا ٣٧

ولا ينطق المكروه من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا ٣٧

حرف الهاء

كم أرى بجود مقرف نال العلا وشريف بخله قد وضـعه ٣٩

لقد عزلتني أم عمر ولم أكن مقالتها ما كنت حياً لأسمعها ٦٠

فإن لا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمـه بلبانها ٧٣

فهرس الأعلام

* الأخفش . ٦٥ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٩٦ .

* أبو الأسود الدؤلي . ٧٣ .

* الأعشى.٢٦ ، ٩٨ ، ٩٥ .

* الأعمش . ١٨ .

*امرؤ القيس. ١٧ .

* ابن بابشاذ . ٩٣ .

* أبوبكر . ٢٦ .

*ثعلب. ٩٤ ، ١٠٠ .

* ابن الجزري. ٢٦ ، ٣٢ ، ٣٦ ، ٤٩ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ٦١.

* ابن جني. ٨ ، ٧٧ ، ٩٠ ، ٩١ .

* الحريري . ٩٣ .

*حسان بن ثابت. ، ٥١ .

* الحسن بن عباد . ٩٣ .

* أبو الحسن بن كيسان . ٢١ .

* ابن الحضرمي . ٨ .

* حفص . ٣٢ .

* حمزة . ٤٩

*خلف الأحمر . ٨١ .

* الخليل. ٨ ، ٣٧.

*رؤبة بن العجاج . ٤٠ .

* الزجاج. ١٤، ٢٢ ، ٥٧ ، ٨٢ .

* الزمخشري. ٩١ .

* زهير . ٦٢ ، ٦٤ .

* زيد بن ثابت . ٥٣ .

*سعيد الأفغاني . ١٠٣.

*سيبويه. ٨، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨١، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩١ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٠ .

* السيوطي. ٨٨
* الشرجي . ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٨ .
* طرفة بن العبد. ٢٠ ، ٥٧ ، ٨٩ .
* ابن عامر . ٤٩ ، ٥٨ ، ٩٥ .
* أبو علي. ٨ ، ٧٧.
* أبو عمر الجرمي. ١٠٠ ، ١٠١.
* أبو عمر ٣٥ .
* عمر بن أبي ربيعة .٤٧ ، ٥٥ ، ٩٨ .
* العكبري. ٩٣.
* الفرزدق . ٢٢، ٥٣ ، ٦٠ .
* الفراء. ١٩، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٥٨ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٨١ .
* ابن كثير ، ٢٦ ، ٥٧ .
* الكسائي. ٨، ٢٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٦٤ ، ٨٢ ، ٩٤ .
*الكميت. ٣٤ .
* لبيد. ٣٧ .
* المبرد .١٦ ، ٣٣ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٦ ن ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٨١ ، ٩٤ ، ١٠٠ .
* مازن مبارك . ٧٧.
* المازني . ٧٣ ، ٨١ ، ٩٤ .
* ابن مسعود . ٥٧ ، ٥٨ .
* النابغة. ٣٤، ٣٥ ، ٤٨.
*النحاس. ٢٣، ٢٦ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٥ .
* نافع . ٢٦ .
* ابـــن هشام. ١٢ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٦ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٦.
*هشام بن معاوية. ٨١ .
* ابن يعيش. ١١، ١٥ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٣٨ .
* يونس بن حبيب. ٩٥ .

فهرس الأمثال وأقوال العرب

(تفقأ الكبش شحماً) ٧٣

(شتى تؤوب الحلبة) ٣٠

(كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي) ٦٨

فهرس الأماكن والبقاع

أنبار ٤
باب أبرز ٧
بغداد ٤، ٥
حنين ٥١
الشرجة ٨٣
العراق ٤
اليمن ٨٣

المصادر والمراجع

١ــ القرآن الكريم .

٢ــ ائـــتلاف النصرة في نحو الكوفة والبصرة للشرجي ، تحقيق د . طارق الجنابي . الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـــ .

٣ــ أصول النحو العربي لمحمد عيد .

٤ــ الأصـــول في الـــنحو لابن السراج ، تحقيق عبد الحسين ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٨م

٥ــ الإغـــراب في جدل الإعراب لابن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٧ هـــ ، بيروت .

٦ــ الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ، دار المعارف .

٧ــ إعراب القرآن للنحاس ، تحقيق زهير غازي ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠١م ، دار الكتب .

٨ــ ديوان الأعشى ، تحقيق كامل سليمان ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت .

٩ــ إنـــباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي تحقيق محمد أبو الفضل ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٢م .

١٠ــ أوضـــح المســـالك لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين ، الطبع الثالثة ، ١٩٦٦م ، الندوة الجديدة ، بيروت .

١١ــ بغيـــة الوعـــاة في طبقات النحاة للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٥م .

١٢ــ جواهـــر الأدب في أدبيـــات وإنشـــاء لغة العرب ، تحقيق السيد الهاشمي ، الطبعة الثانية ، مؤسسة المعارف ، بيروت .

١٣ــ ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق سيد حنفي حسنين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٣م .

١٤ــ ديوان رؤبة بن العجاج ، ضمن كتاب مجموع أشعار العرب ، دار الآفاق ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـــ .

١٥ــ ديـــوان زهير بن أبي سلمى ، تحقيق د. محمد محمود ، الطبعة الأولى ١٩٩٥م ، دار الفكر ، بيروت.

١٦ــ شرح المفصل في علم العربية لابن يعيش ، الطبعة الثانية ، دار الجيل ، بيروت .

١٧ــ شرح شذور الذهب لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين ، من دون تاريخ ، ولا جهة طبعه .

١٨ــ صحيح مسلم ، من دون تاريخ طبعة وتحقيق ، دار المعرفة ، بيروت .

١٩ــ ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق فوزي عطوي ، دار مصعب ، بيروت .
٢٠ــ العلة النحوية النشأة والتطور ، مازن مبارك ، الطبعة الأولى ١٩٦٥م ، المكتبة الحديثة .
٢١ــ ديوان عمر بن ربيعة ، تحقيق محمد محي الدين ، ١٩٦٠م ، الهيئة المصرية للكتب .
٢٢ــ ديوان الفرزدق ، تحقيق إيليا الحاوي ، من دون جهة النشر ، الطبعة الثانية .
٢٣ــ القياس في النحو لمنى الياس ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ، دار الفكر ، دمشق .
٢٤ــ كتاب التصريح على التوضيح لابن هشام ، تحقيق محمد باسل ، الطبعة الأولى، دار الكتب ، بيروت .
٢٥ــ الكتاب لسيبويه ، تحقيق محمد محي الدين ، الطبعة الأولى ، ١٩٦١م .
٢٦ــ ديوان لبيد ، دار صادر ، بيروت .
٢٧ــ معاني القرآن للأخفش ، تحقيق عبد الأمير ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥م ، عالم الكتب ، بيروت .
٢٨ــ معاني القرآن للفراء ، تحقيق أحمد فريد ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩م ، دار الكتب ، لبنان .
٢٩ــ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق د . عبد الجليل عبده ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ ، عالم الكتب ، بيروت .
٣٠ــ معاني القراءات للأزهري ، تحقيق د . عبيد مصطفى ودكتور عوض بن محمد الفوزي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠م .
٣١ــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ،تحقيقالفاخوري ، الطبعةالأولى ، ١٤١١هـ ، دار الجيل ، بيروت .
٣٢ــ المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، ١٣٩٩هـ ، القاهرة .
٣٣ــ منثور الفوائد لابن الأنباري ، تحقيق حاتم الطائي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٣م .
٣٤ــ ديوان النابغة ، حنا الطويل ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
٣٥ــ نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات ، تحقيق محمد أبو الفضل ، دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٦٧م .
٣٦ــ النشر في القراءات العشر لابن الجذري ، صححه وراجعه على محمد الضباع ، دار الفكر .

فهرس الموضوعات

استهلال ..... أ

الإهـــداء ..... ب

كلمة شكر ..... ج

المقدمة ١

تمهيد :..... ٣

التعريف بابن الأنباري..... ٤

كتاب الإنصاف ٨

العلة ٩

التعليل قبل الإنصاف ٩

مكانة التعليل في زمنه ١٠

القسم الأول : تعليل المسائل دراسة وتحليل ١١

القسم الثاني : الدراسة المنهجية ٧٦

الفصل الأول : مصادر التعليل النحوي في الإنصاف ٧٧

المبحث الأول : علم الكلام ٧٨

المبحث الثاني : أصول الفقه ٧٩

المبحث الثالث : الرجال ٨٢

الفصل الثاني : تصنيف التعليل في الإنصاف النوع..... ٨٥

المبحث الأول : العلل التعليمية..... .... ٨٦

المبحث الثاني : العلل القياسية ٨٦

المبحث الثالث : العلل الجدلية ٨٧

الفصل الثالث : المآخذ على التعليل النحوي في الإنصاف ٨٨

المبحث الأول : المآخذ السماعية ٨٩

المبحث الثاني : المآخذ العقلية ٩١

الفصل الرابع : الموازنة بين كتابي الإنصاف وائتلاف النصرة للشرجي ٩٣

التعريف بالشرجي ٩٤

التعريف بكتابه ٩٤

الفصل الخامس : تقويم التعليل في الإنصاف ١٠٠

الخاتمة ١٠٥

فهرس الآيات ١٠٦
فهرس الأحاديث ١٠٨
فهرس الأشعار ١٠٩
فهرس الأعلام ١١١
فهرس الأمثال وأقوال العرب ١١٣
فهرس الأماكن والبقاع ١١٤
فهرس المصادر والمراجع ١١٥
فهرس الموضوعات ١١٧